

الوقف والابتداء

المحتويات

23-7	الدرس الأول : الوقف والابتداء؛ تعريفه وأقسامه
40-25	الدرس الثاني : صلة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى، والاختلاف في عد الأي
55-41	الدرس الثالث : الوقف اللازم (1)
71-57	الدرس الرابع : الوقف اللازم (2)
90-73	الدرس الخامس : الوقف اللازم (3) والوقف التام
104-91	الدرس السادس : تابع الوقف التام
-105	الدرس السابع : الوقف الكافي
118	
-119	الدرس الثامن : تابع الوقف الكافي
135	
-137	الدرس التاسع : الوقف الحسن - الوقف الجائز
151	
-153	الدرس العاشر : تابع الوقف الجائز
168	
-169	الدرس الحادي عشر : وقف المعانقة
182	
-183	الدرس الثاني عشر : بيان علة الوقف في بعض النماذج
198	
-199	الدرس الثالث عشر : الوقف على المستثنى منه، وبعض أسماء الإشارة، ووقف البيان
212	
-213	الدرس الرابع عشر : الوقف على "نعم" والوقف على "بلى"
227	
-229	الدرس الخامس : تابع الوقف على "بلى" والوقف على عشر
241	"كلاً" (1)
-243	الدرس السادس : الوقف على "كلاً" (2)

الوقف والابتداء

- عشر
الدرس السابع عشر : الوقف فيه على "كلا" (3)
256
-257
271
الدرس الثامن عشر : الوقف على "كلاً" (4)، والوقف على
-273 "لا"، والقراءات وأثرها على الوقوف
286 القرآنية
الدرس التاسع عشر : تابع القراءات وأثرها على الوقوف
-287 القرآنية، والوقف والابتداء التعسفي
299
الدرس العشرون : تابع الوقف والابتداء التعسفي
-301
315
الدرس الحادي والعشرون : الوقوف الواردة في سورة الفاتحة،
-317 وبعض الوقوف الواردة في أول سورة
333 البقرة
قائمة المراجع :
-335
338 العامة

الوقف والابتداء تعريفه وأقسامه

عناصر الدرس

- 9 العنصر الأول : تعريف الوقف والابتداء ومتعلقاتهما
- 12 العنصر الثاني : الفرق بين الوقف والقطع والسكت، ومذاهب العلماء في مقدار السكت
- 15 العنصر الثالث : أشهر الكتب المؤلفة في هذا الفن، وتحقيق حول الوقف على رؤوس الأبي
- 18 العنصر الرابع : أقسام الوقف والابتداء
- 19 العنصر الخامس : أقسام الوقف الاختياري

تعريف الوقف والابتداء ومتعلقاتهما

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم وعلمه، وأصلي وأسلم على رسول الله، القائل: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه)) وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

إن القرآن الكريم منذ نزوله، محط أنظار العلماء، ومناط أفكار الفضلاء، وموضع عنايتهم في القديم والحديث، حتى استفادوا منه علومًا كثيرة وفنونًا غزيرة، وإن تعددت جهات نظرهم إليه، وتباينت مشاربهم منه، واختلفت في ذلك مذاهبهم. ومن بين هذه العلوم علم الوقف والابتداء، فهو علم له أثر عظيم في التلاوة وجودة القراءة، إذ إنه حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، بل به يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين.

فبعلم الوقف والابتداء يتحقق فهم كلام الله -تعالى- حيث لا يدرك معناه إلا بذلك، فمن لم يهتم به، فقد يقف قبل تمام المعنى، ولا يصل ما وقف عليه بما بعده، حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، فحينئذ لا يفهم القارئ نفسه ما يقرؤه، وربما يفهم خلاف المراد من كلام الله -جل وعلا- إذا وقف على غير مواطن الوقف، إذ إن المعنى يتغير تبعًا لموطن الوقف في الكلام.

تعريف الوقف والابتداء ومتعلقاتهما:

الوقف لغة: يطلق الوقف في لسان العرب ويراد به معان عدة، منها الحبس، يقال: وقف الأرض أو الدار على المساكين أو للمساكين وقفًا، أي: حبسها. ومنها السكوت، يقال: وقف القارئ على الكلمة وقوفًا أي سكت، كما يقال: كلمته فوقف أي: سكت، ويقال: وقفه توقيفًا أي: علمه مواضع الوقف، ومنها القيام والسكون، يقال: وقف وقوفًا أي قام من جلوس، وسكن بعد المشي.

ووردت مادة وقف في أربعة مواطن في القرآن الكريم:

الأول: في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: 27].

الثاني: في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الأنعام: 30].

الثالث: في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ ﴾ [سبا: 31].

الرابع: في قوله تعالى: ﴿ وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [الصفات: 24].

وهي تدل على الحبس وسكون الحركة.

وأما الابتداء في اللغة: يقال: ابتدأت الشيء: فعلته ابتداءً، والبدء: فعل الشيء أول، وبديت بالشيء: قدمته.

الوقف والابتداء في الاصطلاح: عرفه الإمام ابن الجزري بقوله: "الوقف عبارة عن قطع الصوت زمنًا يتنفس فيه عادة، بنية استئناف

القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، لا بنية الإعراض، ويأتي في رءوس الآي وأواسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس معه".

شرح التعريف: خرج بقيد التنفس السكت، فإنه قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس.

وخرج بقوله: "بنية استئناف القراءة" القطع، والمراد به الانتهاء، كالقطع على حزب أو ورد ونحوهما.

أما تعريف الابتداء في الاصطلاح: فقد عرفه الإمام الجرجاني قائلًا: "الابتداء هو أول جزء من المصراع الثاني، والابتداء العرفي يطلق على الشيء الذي يقع قبل المقصود، فيناوله الحمدلة بعد البسمة" هذا تعريف الابتداء عند الجرجاني.

أما عند العلماء المتقدمين في هذا الفن، فلم أقف في كتبهم على تعريف اصطلاحي، وربما كان السبب في ذلك، أن الوقف كان شغلهم الشاغل؛ وذلك لأنه محطة راحة للقارئ، يستعيد نفسه وقوته للاستمرار في التلاوة؛ لذا فإنهم اختلفوا في تعريفه وفي أقسامه بخلاف الابتداء، فإنه غالبًا ما يكون بمحض إرادة القارئ.

ولكن بإمعان النظر في تعريف الوقف عند الإمام ابن الجزري، استنبطت له تعريفًا اصطلاحيًا، ولعل الإمام ابن الجزري، وهو محقق لم يعرفه برأسه، بل جعله ضمناً في تعريفه للوقف، واكتفى

بذلك، حيث قال في تعريفه للوقف: "الوقف عبارة عن قطع الصوت زماً يتنفس فيه القارئ عادة، بنية استئناف القراءة".

وبذلك يكون تعريف الابتداء اصطلاحاً هو استئناف القراءة بعد الوقف، أو هو الشروع في التلاوة بعد قطع أو وقف، فإن كان بعد قطع فعلى القارئ عند الشروع في التلاوة أن يستعيد ويبسمل، سواء كان في أوائل السور أم في أواسطها.

العلة في تقديم الوقف على الابتداء:

قدم العلماء الوقف على الابتداء، وإن كان مؤخرًا في الرتبة، لماذا؟ لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده، وأما الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي، فلا كلام فيهما؛ إذ لا يكونان إلا كاملين لأول السورة والقصيدة وأواخرها.

الفرق بين الوقف والقطع والسكت، ومذاهب العلماء في

الوقف، والقطع، والسكت عبارات يطلقها المتقدمون مرادًا بها الوقف، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدًا.

وأما المتأخرون وغيرهم من المحققين، ففرقوا بينها، وجعلوا كلاً منها لغرض خاص، فالقطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل إلى حالة أخرى سوى القراءة.

وهذا القطع يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدبًا، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع، وذكر ابن الجزري في "النشر" بسند المتصل إلى عبد الله بن أبي الهذيل، أنه قال: "إذا افتتح أحدكم آية يقرأها، فلا يقطعها حتى يتمها".

وفي رواية أخرى عنه، أنه قال: "كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويدعوا بعضها" وقوله: (كانوا) يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك؛ لأن عبد الله بن أبي الهذيل تابعي كبير، وكان يسمع منهم ويعرف عنهم.

والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض عنها، ويكون في رءوس الآي، وفي أواسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.

والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنًا، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، أو هو قطع الصوت زمنًا أقصر من زمن التنفس. من هذا يتضح لنا أن الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، والقطع هو الانصراف عن القراءة والانتفاء منها.

مذاهب العلماء في مقدار السكت: اختلفت ألفاظ الأئمة في تأدية السكت، بما يدل على طول السكته وقصرها، فعن حمزة سكتة يسيرة. وقال الإمام الأشناني: سكتة قصيرة. وعن الكسائي: سكتة مختلصة أو مختلصة من غير إشباع. وقال ابن غلبون: وقفة يسيرة.

وقال مكي: وقفة خفيفة. وقال ابن شريح: وقيفة. وعن قتبية: من غير نفس. وقال الإمام الشاطبي: سكتًا مقللاً. وقال أيضاً: وسكتهم المختار دون تنفس. وقال الإمام الجعبري: قطع الصوت زمناً قليلاً أقصر من زمن إخراج التنفس.

وقيل: يجوز في رءوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم هذا القول مستنداً عليه من حديث أم سلمة > حيث قالت: كان النبي ﷺ يقول: ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ثم يقف. الحديث، فإذا صح ذلك جاز، لكنه غير معمول به.

السكتات الواردة لحفص عن عاصم من طريق الشاطبية:

ورد لحفص عن عاصم من طريق الشاطبية أنه كان يسكت سكتة لطيفة من غير تنفس مقدارها حركتان حال الوصل، وذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم، أربعة منها باتفاق، واثنان باختلاف.

أولاً: السكتات الواردة في رواية حفص باتفاق أربعة.

الموضع الأول: السكت على (الألف) المبدلة من التنوين في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: 1].

الموضع الثاني: السكت على ﴿مَرْقِدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْوِيْلَنَا مِنْ بَعْثَنَا مِنْ مَرْقِدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: 52].

الموضع الثالث: السكت على ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: 27].

الموضع الرابع: السكت على لام بل في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14].

والحكمة من هذه السكتات:

الموضع الأول: الحكمة من السكت على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الفرار مما قد يوهمه الوصل بلا سكت من كون ﴿قِيمًا﴾ [الكهف: 2] وصفًا لـ ﴿عِوَجًا﴾.

قال أهل التفسير واللغة: إن المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيمًا، ولم يجعل له عوجًا.

أما السكت على ﴿مَرَقِدِنَا﴾ فالحكمة من هذه السكتة، ليبين القارئ أن قوله: ﴿هَذَا﴾ ليس بصفة لـ ﴿مَرَقِدِنَا﴾ ولكنه مبتدأ، وليبين أيضًا أنه ليس من قول الكفار، بل إنه من قول الملائكة مستأنف، لذلك قال قتادة: تكلم بأول هذه الآية أهل الضلالة، وتكلم بآخرها أهل الإيمان، قال أهل الضلالة: ﴿يَتَوَلَّوْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَقِدِنَا﴾ وقال المؤمنون: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾.

أما الموضع الثالث الرابع: فالحكمة من السكت في هذين الموضعين ليبين إظهار (اللام) و(النون) لأنهما ينقلبان في الوصل (راء) فتصير مدغمة في (الراء) بعدها ويذهب لفظ (اللام) و(النون)، وأيضًا لئلا يتوهم أنها كلمة واحدة.

أشهر الكتب المؤلفة في هذا الفن، وتحقيق حول الوقف على

نقول: نظرًا للحاجة الماسة إلى معرفة فن الوقف والابتداء، والأحكام المتعلقة بهما، فقد ألف فيه علماء أجلاء مصنفات جليلة.

من أشهر من ألف في ذلك ضرار بن سليمان التميمي الكوفي، ألف كتاب "الوقف والابتداء". أيضًا الإمام شيبه بن نصاح المخزومي المدني القارئ، له في هذا الفن كتاب "الوقوف" قال الإمام ابن الجزري: وهو أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور. أيضًا ممن ألفوا: زبان بن عمار بن العلاء المازني، المعروف بأبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، وله كتاب "الوقف والابتداء".

أيضًا ممن ألفوا في الوقف والابتداء حمزة بن حبيب الزيات، وهو أحد القراء السبعة، له أيضًا كتاب في الوقف والابتداء.

كذلك الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة المشهورين والأعلام الثقة، له كتاب في هذا الفن يسمى "الوقف التمام".

كذلك محمد بن أبي سارة الكوفي، المكنى بأبي جعفر، أستاذ الكسائي والقراء، له كتاب "الوقف والابتداء الكبير" وكتاب "الوقف والابتداء الصغير".

كذلك الإمام علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، أحد القراء السبعة، ألف في هذا الفن كتاب "الوقف والابتداء" وغير هؤلاء من العلماء كثير.

تحقيق حول الوقف على رءوس الآي:

تعددت أقوال العلماء في مسألة الوقف على رءوس الآي من عدمه، وهم في هذا الأمر على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: جواز الوقف على رأس الآية، والابتداء بما بعدها مطلقاً، مهما اشتمت تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، وذلك كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 219] والابتداء بقوله: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: 220].

وعلى قوله تعالى: ﴿فَوَرِّبِكَ لِنَسْعَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: 92] والابتداء بقوله تعالى: ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 93].

وعلى قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي بَنَى﴾ [العلق: 9] والابتداء بقوله ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: 10]، حتى ولو كان الوقف على رأس الآية يؤدي إلى معنى فاسد، مثل قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: 4] وكذلك إذا كان الوقف على رأس الآية يؤدي إلى معنى باطل، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكَهَمَ لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: 151] والابتداء بقوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: 152].

هذا المذهب قد اختاره الإمام البيهقي في "شعب الإيمان" وقال أبو عمرو: وهو أحب إلي.

استدل أصحاب هذا المذهب بما رواه الإمام أحمد في مسنده، والترمذي وأبو داود وغيرهم عن أم سلمة > قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ، يقطع قراءته آية آية، يقول: ((بسم الله الرحمن الرحيم))

ثم يقف ((الحمد لله رب العالمين)) ثم يقف ((الرحمن الرحيم)) ثم يقف.

فمعنى يقطع قراءته آية آية؛ أي: يقف على رأس كل آية، وما أميل إليه أن هذا الاستدلال لا تقوم به حجة، حيث إن الوقف على رءوس الآيات في سورة الفاتحة، لا يؤدي إلى معنى فاسد، ولا يجيز مثل هذا الوقف إلا الإتيان بأمثلة من الوقوف النبوية على الآيات التي ذكرت منذ قليل.

المذهب الثاني: الوقف على رءوس الآي والابتداء بما بعدها، إن لم يكن هناك ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أي لم يكن في الوقف عليها والابتداء بما بعدها إيهام معنى غير المعنى المراد، فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية وبين ما بعدها، مثل قول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ فإنه يجوز للقارئ أن يقف على رأس الآية عملاً بالسنة، ثم يعود فيصله بما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَدَأَلَّهُ وَآيَاتِهِمْ لَكَذِبُونَ﴾ مراعاة للتعلق اللفظي، وحينئذ يكون قد جمع بين العمل بالحديث، وبين الهدف الأساسي للتلاوة، وهو التدبر الموصل للمعنى.

المذهب الثالث: جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية، بناء على أن السكت يجوز في رءوس الآيات مطلقاً، وحملوا الوقف في حديث السيدة أم سلمة > على السكت، ولكنه غير معمول به.

المذهب الرابع: حكم الوقف على رءوس الآيات، كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فإذا كان هناك تعلقاً لفظياً برأس الآية بما بعدها،

فلا يجوز الوقف، وإن لم يكن هناك تعلقًا لفظيًا جاز الوقف، ولذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف فوق الفواصل، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية.

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أم سلمة > بجوابين:

الجواب الأول: أن سند الحديث غير متصل.

الجواب الثاني: أن مقصود الرسول ﷺ من الوقف على رءوس الآي هو بيان جواز الوقف عليها، وتعليم الصحابة { الفواصل.

وعلى كل، فلا بأس بالوقف على رءوس الآي عملاً بالحديث على فرض صحته، وإطلاقه في جميع القرآن الكريم، لا أنه خاص بالفتحة وحدها، ثم وصلها بما بعدها لبيان المعنى، ولهذا أجاز جماعة من القراء الوقف على رءوس الآي عملاً بالحديث.

أقسام الوقف والابتداء

أقسام الوقف: ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام: اختياري، اضطراري، اختياري، انتظاري.

فالاختياري: هو الذي يقصده القارئ لذاته من غير ضرورة ملجئة للوقف، وسمي اختياريًا لحصوله بمحض اختيار القارئ، دون ضرورة، ولا إجابة على اختبار.

الوقف والابتداء

وحكمه: أنه قد يعود إلى الابتداء بما وقف عليه، فيصله بما بعده، أو يبتدىء بما بعد الكلمة التي وقف عليها، ولهذا النوع أقسام سأذكرها - بمشيئة الله تعالى- بعد ذلك.

والوقف الاضطراري: هو ما يعرض للقارئ أثناء قراءته، بسبب ضرورة ملجئة إليه، كالعطاس، وضيق النفس ونحو ذلك، وسمي اضطرارياً لأن سببه الضرورة والاضطرار، وهذا النوع ليس وقفاً حقيقياً، لأنه في غير مجال الوقوف المعروفة، إذ الواجب على تالي القرآن الكريم، ألا يقف إلا عند تمام المعنى أو عند تمام الآية، غير أنه قد ينقطع نفس القارئ قبل محل الوقف، وهنا يمكن له أن يقف حيث ينقطع نفسه، ثم يعود إلى الكلمة التي وقف عليها، فيبتدىء بها ويصلها بما بعدها، ويستمر في قراءته، إن صلح الابتداء بما وقف عليه، وإلا فبما يصلح الابتداء به.

والوقف الاختباري: هو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف، ولكن يقف عادة في مقام التعليم لبيان حكمها، من حيث القطع والوصل والحذف والإثبات، ونحو ذلك، وهذا يرجع إلى رسم الكلمة في المصاحف العثمانية.

وحكمه: الجواز، بشرط أن يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها، ويصلها بما بعدها، حتى يتم المعنى.

والوقف الانتظاري: وهو الوقف على الكلمة التي فيها بعض الأوجه من القراءات حين القراءة، بجمع الروايات، فيقف القارئ ليستوفي ما فيها من الأوجه حال التلقي على الشيوخ.

وحكمه: الجواز كالاختباري.

هذا، وقد قسم بعض العلماء الوقف إلى قسمين: اضطراري، واختياري.

أقسام الوقف الاختياري

إن علماء الوقف والابتداء -رحمهم الله تعالى- قسموا الوقف الاختياري إلى أنواع، ولكنهم اختلفوا في عددها وفي تسميتها، فكان لكل فريق منهم اصطلاح خاص به، فذهب أكثر القراء، ومنهم الإمام الداني، والإمام ابن الجزري إلى أنها أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

وقال آخرون أنها أربعة أقسام أيضاً وهي كما يلي: تام مختار، كاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك فهو قريب مما قبله.

ومنهم من جعله أربعة أقسام أيضاً، وهي كما يلي: مطلق، وجيد، وجائز، وقبيح.

وذهبت طائفة منهم ابن الأنباري، والإمام السخاوي إلى أنها ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وقبيح.

وقسمه الإمام السجاوندي خمسة أقسام: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة، ويرمز الشيخ لعلامات الوقف في كتابه، فيرمز لما لا يوقف عليه بعلامة (لا)، ويرمز للوقف اللازم بحرف (م)، والمطلق بحرف (ط)، والجائز بحرف (ج)، والمجوز بحرف (ز)، والمرخص لضرورة بحرف (ص)، وتبعه في ذلك الإمام النيسابوري في تفسيره "غرائب القرآن ورغائب الفرقان".

وذهبت طائفة إلى تقسيمه ستة أقسام: تام، وتام، وحسن، ومفهوم، وصالح، وقبيح.

وجنحت طائفة إلى أنه ينقسم إلى ثمانية أقسام: أعلاها التام، ثم الحسن، ثم الكافي ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح.

وذهب الجمهور إلى أن الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام، وشبيهه به، وناقص، وشبيهه به، وحسن، وشبيهه به، وقبيح، وشبيهه به، ومنهم من جعله قسمين: تام، وقبيح.

وفي نظري أن أكثر هذه التقسيمات متقاربة المقصود، وإن كانت مختلفة الألفاظ أو الاصطلاح، ولذا فإن جميع المصاحف الحالية المتداولة تعتمد على جميع أقوال هؤلاء العلماء، وكل قطر عربي يعتمد على ما يعتبره صحيحًا.

أقسام الابتداء:

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تمامًا وكفاية وحسنًا وقبحًا، بحسب التام وعدمه وفساد المعنى وإحالاته، وقد يكون الوقف حسنًا والابتداء بعده قبيحًا، وقد يكون الوقف قبيحًا والابتداء بعده حميدًا، وسنرى إن شاء الله كل ذلك في مكانه مفصلاً.

ولكن لي ملاحظة أن البعض أطلق على هذا الفن، وهو علم الوقف والابتداء، فن القطع والانتناف، كأبي جعفر النحاس، والبعض أطلق عليه المقاطع والمبادئ، كأبي علاء الهمذاني، والبعض أطلق عليه الوصل والوقف، وعلى كل فهي أيضًا ألفاظ متقاربة المعاني لعلم تعرف به المواضع التي يجب على قارئ القرآن الكريم أن يقف عليها وقفًا جائزًا أو واجبًا أو قبيحًا.

هناك شبهة نريد أن نبينها، وأن ندفعها: قسم علماء هذا الفن الوقوف القرآنية أقسامًا عديدة كما رأينا، وقد ذهب القاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة -رحمهما الله تعالى- إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن الكريم بالتام والكافي والحسن القبيح، وتسميته بذلك بدعة، ومسميه ومعتمد الوقف على نحوه مبتدع، لماذا؟ قال: لأن القرآن الكريم معجز، وهو كله كالقطعة الواحدة، وكله قرآن، وبعضه قرآن معجز، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن.

والرد عليه يتلخص في ما يلي:

قال المحققون: ليس الأمر كما ذكر أبو يوسف، لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، إنما المعجز الرصف العجيب، والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات.

أما قوله: "إن بعضه تام حسن، كما أن كله تام حسن" فغير مسلم به، لأنه إذا قال القارئ: ﴿إِذَا جَاءَ﴾ [النصر: 1] ووقف فيقال له: أهذا تام وقرآن، فإن قال: نعم. قيل: فما يحتمل أن يكون القائل أراد: (إذا جاء الشتاء) وكذلك كل ما يفرض من كلمات القرآن الكريم موجود في كلام البشر، فإذا اجتمعا وانتظما انحاز عن غيره، وامتاز وظهر ما فيه من الإعجاز.

وعلى ذلك العلماء من العصور الأولى للتأليف في إعجاز القرآن الكريم وتدوينه، وقد وضع الإمام الخطابي أحد الأئمة المؤلفين في الإعجاز في القرن الرابع الهجري قاعدة يعرف بها ذلك حين ذكر في رسالته "بيان إعجاز القرآن الكريم": "إن الكلام إنما يقوم بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم".

حكم تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما:

إن علم الوقف والابتداء مما ينبغي للقارئ أن يهتم بمعرفته، وأن يصرف في إتقانه أكبر همته، وذلك لما لا يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة.

فالوقف محطة راحة للفكر واللسان بعد عناء، والراحة التي تعقب العناء غير العناء المستمر، فتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم ألا يكون ذلك مما يخل بالمعنى أو يخل بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد الذي من أجله أنزل القرآن الكريم؛ لذلك كان الصحابة { يهتمون عند قراءة القرآن الكريم بمراعاة الوقف والابتداء، ويتناقلون مسائله مشافهة ويتعلمونه كما يتعلمون القراءة.

ولقد دل على مشروعية تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما أدلة كثيرة، منها ما روي عن عبد الله بن عمر < قال: "لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأيت اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، وما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي: أنا رسول الله إليك لتعمل بي وتتعظ بمواعظي".

وقال الإمام ابن الجزري: وصح -بل تواتر عندنا- تعلمه أي الوقف والابتداء، والاعتناء به من السلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع، إمام أهل المدينة، الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة.

ولقد سئل سيدنا علي < عن معنى الترتيل في قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلْ
الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4]، فقال: "الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة
الوقوف".

ووجه الدلالة أن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلْ﴾ أمر، وهو يقتضي الوجوب؛
لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب إلا إذا وجدت قرينة تصرفه
عن الوجوب إلى غيره من: الندب أو الإباحة أو الإرشاد أو التهديد
إلى غير ذلك، فيحمل على ذلك لتدل عليه القرينة، ولم توجد قرينة
هنا صارفة عن الوجوب إلى غيره، فيبقى على الأصل وهو
الوجوب.

وأيضًا قوله تعالى: ﴿تَرْتِيلًا﴾ تأكيد في إيجاب الأمر به، وأنه مما لا
بد منه للقارئ.

صلة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى، والاختلاف في عد الآي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : صلة الوقف والابتداء بالعلوم الأخرى 27
- العنصر الثاني : الاختلاف في عدد الآي الناشئ عن الوقف 33
- العنصر الثالث : مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء 37

صلة الوقف والابتداء بالعلوم

إن معرفة علم الوقف والابتداء تحتاج إلى علوم كثيرة، قال ابن مجاهد: "لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وكذا علم الفقه".

ومن خلال هذا النص وغيره، يتضح لنا أن علم الوقف والابتداء له صلة وثيقة بالعلوم الإسلامية والعربية، وفيما يلي بيان ذلك.

صلة الوقف بعلم النحو: للوقف صلة وثيقة بعلم النحو؛ حيث يزودنا ثقة بتوقيف الوقف، لماذا؟

لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، كما جاء ذلك في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم.

فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ في قوله جل وعلا: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 137] وقف تام، على قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ إذا نصبت ﴿اللَّهُ صَبَغَهُ﴾ [البقرة: 138] على الإغراء بتقدير: (الزموا صبغة الله وهو دين الله) وهو قول الكسائي، فإن نصبت على البدل في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: 135] وهو قول الأخفش، لم يتم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

الوقف والابتداء

الدرس الثاني

وكذلك الوقف على ﴿ نَصِيرًا ﴾ من قوله جل وعلا: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء: 45] كاف، إذا علقت ﴿ من ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [النساء: 46] بمبتدأ محذوف تقديره من الذين هادوا ناس، فإن علقت بقوله: ﴿ نَصِيرًا ﴾ أي: اكتفوا بالله ناصرًا لكم من الذين هادوا، لم يكف الوقف على ﴿ نَصِيرًا ﴾ ولا يوقف على الوجهين على قوله تعالى: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ لماذا؟

لأن ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ على الأول؛ أي على الوقف الأول أو على التقدير الأول مبتدأ محذوف، وعلى الثاني حال من: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ فلا يقطع من ذلك.

وكذلك الوقف على ﴿ عَدُوِّ مُبِينٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام: 142] كاف، إذا نصب: ﴿ ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ ﴾ [الأنعام: 143] بإضمار: وأنشأنا، وتقديره: كلوا لحوم ثمانية أزواج، وإن نصب على البديل في قوله تعالى: ﴿ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾ أو جعل بدلًا من "ما" على الموضع في قوله تعالى: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ ﴾ لم يكن الوقف كافيًا على ﴿ مُبِينٌ ﴾ لأن ما بعده متعلق بما قبله.

وكذلك الوقف على ﴿ الْبَيِّنَةُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: 1] كاف، إذا رفع ﴿ رَسُولٌ ﴾ [البينة: 2] على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو رسول، فإن رفع ﴿ رَسُولٌ ﴾ على البديل من ﴿ الْبَيِّنَةُ ﴾ لم يكن الوقف كافيًا، لأنه لا يفصل بين البديل والمبدل منه.

الوقف والابتداء

أما صلة الوقف بعلم القراءات: للوقف صلة وطيدة بعلم القراءات، لماذا؟ لأنه قد يختلف الوقف تبعًا لاختلاف القراءة، كما يظهر ذلك جليًا في الأمثلة الآتية، وهذا أيضًا مما يؤكد توقيف الوقف، لأن القرآن نزل بها، كما دل حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، ومن أمثلة ذلك:

الوقف في قوله تعالى: ﴿ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة: 197] فإنه ينبني على ما فيها من القراءات، فمن قرأ "فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ" بالرفع والتنوين.

فقرآته على وجهين:

أحدهما: أن "لا" بمعنى ليس، أي: ليس رفثٌ ولا فسوق، والخبر محذوف تقديره: كائنًا أو مستقرًا أو ثابتًا، فهذا خبر معناه النهي، أي لا يكون ذلك في الحج، وإن كان الكلام خبرًا لفظًا ومعنى، كما يرى الإمام ابن العربي في "أحكام القرآن" فتقدير الخبر مشروعًا.

ثانيهما: الرفع بالابتداء، والخبر مقدر، والتقدير: فلا رفث ولا فسوق في الحج، والفرق بين الوجهين أن قوله تعالى: ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ على الأول خبر ليس، وعلى الثاني خبر المبتدأ، فعلى هذه القراءة بالتقديرين المذكورين، الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ كافٍ.

الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿٣٦﴾ لم يفصل بينهما بوقف، لتعلق بعضها ببعض، وقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ كاف على القراءتين.

ومن الأمثلة أيضاً الوقف على ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [إل عمران: 36] كافٍ، على قراءة من قرأ بفتح (العين) وإسكان (التاء) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ لأن ذلك إخبار من الله ﷻ عن أم مريم، فهو منفصل عن كلام أم مريم ومستأنف، وليس بوقف لمن قرأ "بِمَا وَضَعْتَ"، "فَلَمَّا وَضَعْتُهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ" ليس بوقف لمن قرأ "بِمَا وَضَعْتَ" بضم (التاء) وعليه فلا يوقف على ﴿أُنْثَى﴾ لماذا؟ لأنه من كلامها، فلا يفصل بينه، فكانها قالت اعتذاراً: إني وضعتها أنثى، وأنت يا ربي أعلم بما وضعت.

ومن الأمثلة التي تبين صلة علم الوقف والابتداء بعلم القراءات، من قرأ "إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ" [هود: 46] بكسر الميم، وفتح اللام، لم يبتدئ بذلك، ولم يقف على ما قبله، وهو قوله: ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾ لأن الكلام متصل ببعضه، فوصله بما قبله أولى، لأنه مع ما قبله كلام واحد، لأن المراد ابن نوح #.

ومن قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ﴾ بفتح الميم، ورفع اللام وتنوينها، ورفع الراء من ﴿غَيْرٌ﴾ فعلى تقدير السؤال، أي يراد السؤال بتقدير: إن سؤالك يا نوح إياي، أن أنجي كافراً عمل غير صالح، فعلى هذا

الوقف والابتداء

يحسن الوقف على ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾ ويحسن الابتداء بما بعده لأنه منقطع مما قبله.

صلة الوقف والابتداء بعلم التفسير: كلنا يعلم أن علم التفسير علم يبحث عن مراد الله -تعالى- بقدر الطاقة البشرية، فهو شامل لما يتوقف عليه في فهم المعنى، وبيان المراد.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 9] فالوقف على قوله: ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ تام، وإنما كان تاماً لأن قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ بيان وتفسير للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأن قدم لهم وعداً، فقيل: أي شيء وعده لهم؟ فقيل: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

وقال أبو حيان: الجملة مفسرة، لا موضع لها من الإعراب، و ﴿وعد﴾ يتعدى لمفعولين، أولهما الموصول، وثانيهما محذوف تقديره: الجنة، والجملة مفسرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب؛ لأن الجنة مترتبة على الغفران، وحصول الأجر، وكونها بياناً أولى، لأن تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف، وهذا غاية في بيان هذا الوعد.

ولكن الإمام السجاوندي رمز عليه بـ"لا"، وعلل بأن الوعد واقع على المغفرة، فعندما تنظر إلى بعض المصاحف تجد "لا" على قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ "لا" على ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ والتعليل بأن الوعد واقع على المغفرة.

وكذلك هناك صلة وثيقة بين علم الوقف والابتداء وعلم التفسير، كما في قوله جل وعلا: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة: 26] فمن قال من المفسرين أن التحريم مؤبد، وزمن التيه أربعين سنة، فالوقف التام على قوله ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ وبيئدئ ﴿ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ فيكون على هذا ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ منصوبًا على الظرف، والعامل فيه ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ .

ومن قال إن زمن التحريم والتهيه أربعين سنة، فـ ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ منصوب بـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾ والوقف على قوله تعالى: ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ فيقرأها هكذا ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ كما أن ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ في موضع الحال، فإن جعلته مستأنفًا، جاز الوقف على قوله تعالى: ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ .

وكذلك الوقف على ﴿ بِرَحْمَةٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَهْتُولَاءِ الَّذِينَ اقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ [الأعراف: 49] ثم بيئدئ ﴿ بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [الأعراف: 49] هذا الوقف تام، وقيل كافٍ، والتفسير يدل على ذلك.

روي عن يحيى بن سلام في قوله: ﴿ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ قال: انقطع كلام الملائكة، وقال الله لهم: ﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ فعلى هذا يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿ بِرَحْمَةٍ ﴾ تامًا.

ويجوز أن يكون كافيًا لوجهين:

الوقف والابتداء

أحدهما: إذا نظرت إلى الانقطاع من حيث الجملة كان تامًا.

الثاني: وإن نظرت إلى التعلق من حيث المعنى كان كافيًا.

أما صلة الوقف بعلم المعاني: فمعلوم أن من مظاهر الإعجاز في القرآن، مراعاة الوصل والفصل في وقوفه، إذ نراهم يقفون عند تمام المعنى، لأنهم يرون أن المعنى يرتبط بالمبنى ارتباطًا وثيقًا، وأن المعنى يتغير لمواطن الوقف، ومثال ذلك: الوقف على قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29] والابتداء بقوله ﴿وَأَسْتَغْفِرِي لِدُنْيِكِ﴾ [يوسف: 29] فإن بذلك يتبين الفصل بين الأمرين، لأن يوسف # أمر بالإعراض، وهو الصفح عن جهل من جهل، وأراد ضره، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها؛ لأنها همت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أمرت به.

وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: 1] وهو كاف، والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ ولا يجوز وصله بما قبله؛ لأنه لو وصل لصار قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ من قول المنافقين، وليس الأمر كذلك، بل هو رد لكلامهم، أن رسول الله غير رسول، فكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾.

صلة الوقف والابتداء بعلم الفقه: معلوم أن لعلم الوقف صلة قوية بعلم الفقه؛ لأنه قد يختلف في الوقف تبعًا للاختلاف في حكم الفقه، ويتضح ذلك من الأمثلة التالية:

الوقف والابتداء

الدرس الثاني

الوقف على قوله: ﴿أَبَدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿جَلْدَةً وَلَا نَقْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: 4] كافٍ، وذلك على قول من قال: إن شهادة القاذف لا تجوز، ولا تقبل، وإن تاب، والاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: 5] عند القائلين بذلك، من الفسق لا غير.

ومن قال إن شهادته جائزة إذا تاب، وجعل الاستثناء من قوله تعالى: ﴿جَلْدَةً وَلَا نَقْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وما بعده، لم يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ ووقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 5].

ولا يوفق لفهم هذا المعنى إلا من وقف على مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه الإسلامي.

وكذلك الوقف على قوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: 23] جائز، وذلك للفرق بين التحريم النسبي والسببي، قال أبو حاتم السجستاني: "الوقف على كل كلمة واحدة من كلمات هذه الآية إلى قوله تعالى في الآية الثانية: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 24] كافٍ".

الاختلاف في عدد الآي الناشئ عن

من المعلوم أن عدد آي القرآن الكريم مختلف فيه، وذلك على حسب اختلاف العاديين لأي القرآن الكريم، والعدد لأي القرآن الكريم منسوب إلى خمسة بلدان: مكة، المدينة، الكوفة، البصرة، الشام،

فالعديد المكي منسوب إلى مجاهد بن جبير، رواه عبد الله بن كثير القارئ، عن سيدنا مجاهد بن جبير، عن ابن عباس عن أبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ: "وعدد آي القرآن الكريم في 6220 آية".

والعدد المدني على ضربين: مدني أول، ومدني آخر، فالمدني الأول منسوب إلى نقل أهل الكوفة إياه عن أهل المدينة مرسلاً، لم يسموا فيه أحداً، وبه قال نافع، وهو (6217) آية.

والمدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وصهره شيبه بن نصاح، وعدد الآي عنده (6214) آية، وبينهما خلاف في ست آيات، وهن: قوله تعالى: ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ [الصافات: 167] وقوله تعالى: ﴿فَدَجَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: 9] وقوله تعالى: ﴿إِلَّا طَعَامِهِمْ﴾ [عبس: 24] وقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَاهُمْ نَارَ الْكَوْكَبِ﴾ [التكوير: 26].

ترك هذه الآيات الخمس أبو جعفر، وعدهن شيبه بن نصاح، بمعنى أن شيبه يعتبر كل واحدة من الآيات الخمس السابقة رأس آية، وليس كذلك عند أبي جعفر.

وقوله تعالى: ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: 97] عدها أبو جعفر وتركها شيبه، فلم يعتبر الآية منتهية عندها، بل تنتمتها: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: 97].

وأما الكوفي فرواه حمزة بن حبيب الزيات - رحمه الله تعالى - بسنده إلى أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وعدد الآي فيه (6236) آية.

وأما البصري هو ما يرويه عطاء بن يسار وعاصم الجحدري، وهو ما ينسب بعد إلى أيوب بن المتوكل، وعدد آي القرآن عنده (6204)

وأما العدد الشامي، فهو ما رواه يحيى بن الحارث الذماري، عن عبد الله بن عامر اليحصبي عن أبي الدرداء، وروى قوم أن أيوب بن تميم زعم عدد عثمان بن عفان، وجملة هذا العدد (6227) آية، وعن صدقة عن الذماري أنه (6226) آية. وأما العدد الحمصي، فهو ما أضيف إلى شريح بن يزيد الحمصي، وعدد الآي عنده أو فيه (6232) آية.

وهذا الاختلاف بين علماء العدد إن دل، فإنما يدل على الاختلاف الناشئ عن الوقوف، وسأضرب لك بعض الأمثلة من القرآن الكريم التي تبين ما اختلف فيه علماء العد، وذلك لنوضح تلك القضية.

فمثلاً في سورة البقرة، عد البصري قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَافِيَاتٌ﴾ رأس آية، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِيَاتٌ﴾ [البقرة: 114] مع أن الناظر في المصحف الشريف يجد لفظ ﴿إِلَّا خَافِيَاتٌ﴾ ليس رأس آية، ولكن رأس الآية: ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 114] وأيضاً أن

على قوله: ﴿إِلَّا حَافِيَيْنِ﴾ ﴿عليها "ج" علامة الوقف الجائز جواز المستوي الطرفين.

وأيضاً في آية الكرسي عند المدني الأخير، والبصري والمكي قوله تعالى: ﴿الْحَى الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] رأس آية، مع أن الناظر في المصحف الشريف يجد أنها ليست رأس آية، ولكن رأس الآية: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

وأيضاً انفرد المدني الأول بعد قوله تعالى: ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: 257] رأس آية، والناظر في المصحف الشريف يجد أنها ليست برأس آية، ولكن رأس الآية قوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 257].

وفي سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: 4] عدها الجميع رأس آية، سوى الكوفي وحده، مع أن الناظر في المصحف الشريف يجد أنها ليست رأس آية، ولكن رأس الآية قوله تعالى: ﴿ذُو أَنْبِقَامٍ﴾ [آل عمران: 4].

وقوله تعالى: ﴿مِمَّا يُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] أسقطها الكوفي والبصري، وعدها الباقيون، مع أن الناظر في المصحف الشريف يجد أنها ليست رأس آية، ولكن رأس الآية قوله تعالى: ﴿بِهِ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: 92].

وفي سورة المائدة، قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1] الآية الأولى من السورة أسقطها الكوفي وحده، وعدها الباقيون، مع أنها

ليست في المصحف الشريف رأس آية، ولكن رأس الآية قوله تعالى:
﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: 1].

وفي سورة الأنعام مثلاً قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: 73] أسقطها الكوفي وحده، وعدها الباقون، وهي في المصحف الشريف ليست رأس آية، وإنما رأس الآية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73].

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على ارتباط الفاصلة بالوقوف، وسبب هذا الاختلاف في عدد الآي؛ أن النبي ﷺ كان يقف على رءوس الآي، تعليماً لأصحابه أنها رءوس آي، حتى إذا علموا ذلك وصل النبي ﷺ الآية بما بعدها، طلباً لتمام المعنى، فيحسب السامع حينئذ أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليست فاصلة، فيصلها بما بعدها معتبراً أن الجميع آية واحدة، والبعض يعتبرها آية مستقلة.

وليكن في علمنا أنه لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن الكريم، إلا بتوقيف من الشارع، لأنه ليس للقياس والرأي مجال فيها، بدليل أن العلماء عدوا ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: 1] و ﴿الْمَرَ﴾ [البقرة: 1] آية حيث وقعت، ولم يعدوا نظائرها، وهو ﴿الْمَرَ﴾ آية، وعدوا: ﴿يَسَّ﴾ [يس: 1] آية، ولم يعدوا نظيرها، وهو ﴿طَسَّ﴾ [النمل: 1] آية، والله أعلم بالصواب.

إن لكل عالم ولكل إمام من الأئمة المشهورين مذهبه في الوقف والابتداء، فنافع -رحمه الله تعالى- وكلنا يعلم أنه أحد القراء السبعة المشهورين، كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، وابن كثير المكي يقف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: 7] وعلى قوله -جل علا-: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام: 109] وعلى قوله ﷺ: ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ ﴾ [النحل: 103] ولم يبال بعدها وقف أم لا، كذا روي عنه.

وهذا يدل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه، وفي رواية أخرى عنه أيضاً، أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد أو اسط الآي وقفاً، سوى ثلاث مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ ﴾ .

وأبو عمرو كان يتعمد الوقف على رءوس الآي، ويقول: هو أحب إلي، وقال أبو فضل الرازي: كان يراعي حسن الوقف. وقال الخزاعي: كان يراعي حسن الابتداء، وأما عاصم والكسائي يطلبان الوقف من حيث يتم المعنى، وقال أبو الفضل الرازي: كان عاصم يراعي حسن الابتداء.

وأما حمزة فكان يقف عند انقطاع النفس عند قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ التمام ولا الكافي، أو لأن القرآن الكريم عنده

كالسورة الواحدة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداءً.

بعد ذلك نتحدث عن إثبات توقيفية الوقوف القرآنية.

فنقول: لقد ورد في السنة النبوية الشريفة ما يدل على توقيفية الوقوف القرآنية، فمن ذلك ما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه: ((أن جبريل # أتى النبي ﷺ فقال: اقرأ القرآن على حرف. فقال ميكائيل: استزده. فقال: اقرأ على حرفين. فقال ميكائيل: استزده. حتى بلغ سبعة أحرف، كل كافٍ شافٍ ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب)). وفي رواية: ((ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بمغفرة)).

وجه الدلالة من الحديث: ظاهر الحديث يدل على أنه ينبغي على قارئ القرآن الكريم، أن يقف على الآية التي فيها ذكر النار والعذاب والعقاب، ويفصلها مما بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يقف على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصلها مما بعدها إذا كان بعدها ذكر النار والعذاب والعقاب، كما علم من النبي ﷺ عن جبريل #.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: 81] فالوقف هنا تام، ولا ينبغي أن يوصل بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة: 82] ويقطع على ذلك، ونحو قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [غافر: 6] فالوقف هنا تام، ولا ينبغي أن يوصل بقوله: ﴿ الَّذِينَ يَجْمَلُونَ أَعْرَاشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ [غافر: 7] وكذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ يَدْخُلُ مِنْ يَسَاءٍ ﴾

الوقف والابتداء

﴿ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ [الشورى: 8] فالوقف هنا تام، ولا ينبغي أن يوصل بقوله: ﴿ وَالظَّالِمُونَ ﴾ إلى آخره.

وكذلك مما يدل على إثبات توقيفية الوقوف القرآنية، ما روي عن سيدنا عبد الله بن مسعود < أنه قال: "قال لي رسول الله ﷺ: ((اقرأ علي)) قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: ((إني أحب أن أسمعه من غيري)) قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: 41] قال: ((أمسك)) فإذا عيناه تذر فان".

وجه الدلالة من الحديث: أن القطع على قوله: ﴿ شَهِيدًا ﴾ كافٍ، وليس بتام، لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا يومئذ يود الذين كفروا، فما بعده متعلقًا بما قبله، والتمام عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهَ حَديثًا ﴾ [النساء: 42] لأن انقضاء القصة، وهو في الآية الثانية.

وقد أمر رسول الله ﷺ عبد الله بن مسعود أن يقطع عليه دونه مع تقارب فيما بينهما، فدل ذلك دلالة واضحة على جواز الوقف على ما دون التام واستعماله؛ لأن النبي ﷺ أمره أن يقطع عليه، وأمره ﷺ يقتضي الوجوب، إلا أن يدل دليل على النفي.

ومما يبين ما ذكرته عن توقيفية الوقوف ويوضحه ويحققه، ما رواه تميم الطائي عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ فتشهد أحدهما فقال: "من يطع الله ورسوله، فقد رشد ومن يعصهما" ووقف، فقال له رسول الله ﷺ: ((بئس خطيب القوم! قم)) أو قال: ((اذهب)).

ففي هذا الخبر دليل، على أنه لا يجوز القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يظهر حقيقته، ويدل على أن المراد منه أنه ﷺ إنما أقام الخطيب، لما قطع على ما يقبح القطع عليه، إذ بقطعه بين حالي من أطاع الله رسوله ومن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقف على قوله: "رشد" ثم يستأنف بعد ذلك أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: "ومن يعصهما، فقد غوى".

وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو في كتاب الله الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشاعاً وأحق وأولى أن يتجنب.

وبعض العلماء يرى أن ذلك راجع لقول الخطيب: "ومن يعصهما" وأن عليه أن يقول: "ومن يعص الله ورسوله" ولا يجمعهما في ضمير واحد، حتى لا يوهم التسوية بين الله ورسوله.

ولقد أورد الإمام الأشموني في كتابه: وينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل، فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: 95] ثم يبتدئ: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران: 95] والنبي ﷺ يتبعه.

وكان النبي ﷺ يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [البقرة: 148] وكان يقف عند قوله ﴿ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾ [المائدة: 116].

وكان يقف على قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: 108] ثم يبتدئ: ﴿ عَلَيَّ بَصِيرَةٌ أَنَا وَرَبِّي أَتَّبَعِي ﴾ [يوسف: 108] وكان يقف

الوقف والابتداء

على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: 17] ثم يبتدئ بقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى﴾ [الرعد: 18] وكان يقف على قوله تعالى: ﴿وَالآنَعَمَّ خَلَقَهَا﴾ [النحل: 5] ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا رِءْفٌ﴾ [النحل: 5].

وكان يقف على قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: 18] ثم يبتدئ بقوله: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ وكان يقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ سَعْيَ﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿فَحَسَرَ﴾ [النازعات 22: 23] ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿فَكَادَى * فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات 23: 24] وكان يقف على قوله تعالى: ﴿لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: 3] ثم يبتدئ بقوله: ﴿نَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: 4].

فكان النبي ﷺ يتعمد الوقف على تلك الوقوف، وغالبها ليس رأس آية، وما ذلك إلا لعلم لدني، علمه من علمه، وجهله من جهله، فاتباعه ﷺ سنة في جميع أقواله وأفعاله ﷺ.

الوقف اللازم (1)

عناصر الدرس

- 43 العنصر الأول : التعريف بالوقف اللازم
- 46 العنصر الثاني : الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من الأولى إلى الخامسة

التعريف بالوقف اللازم

أولاً: في اللغة: وأما اللازم فهو اسم فاعل من لزم، لازمه، لوازم، ويقال: صار الأمر ضربة لازم أي صار ثابتاً، ومنه: لزم الشيء يلزمه، وجب وأصبح لزاماً أي ضرورياً، وألزمته الشيء جعلته واجباً عليه.

ووردت مادة اللام والزاي والميم في القرآن الكريم خمس مرات، في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَانِئِي رَحْمَةً مِّن عِنْدِيهِ فَعِمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنزَلْنَاكُمْ مَكْمُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ ﴾ [هود: 28]، وفي قوله سبحانه: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلزَمْنَاهُ طَئِيرُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخِرُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْهُورًا ﴾ [الإسراء: 13]، وفي قوله جل وعلا: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [طه: 129]، وقوله جل وعلا: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ [الفرقان: 77]، وفي قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [الفتح: 26]، وهي تدل على الوجوب والدوام وعدم المفارقة.

ثانياً: تعريف الوقف اللازم في الاصطلاح: هو ما لو وُصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وبعبارة أخرى: هو الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأوهم وصلها معنى غير المعنى المراد، وسمي لازماً للزومه وتحتمه وليس معنى ذلك أنه لازم شرعاً، بحيث يستحق القارئ الثواب على فعله أو العقاب على تركه، بل إنه لازم

صناعي، ومعناه وهو ما يحسن فعله ويقبح عند علماء التجويد تركه، أي: ما يحسن فعله ويقبح عند علماء التجويد تركه.

إذاً الوقف اللازم ليس اللزوم هنا لزومًا شرعيًا كما قلت لك، بل هو لزوم صناعي، بمعنى أنه لازم لجودة التلاوة وإحكام الأداء، فالقراءة لا تكون جيدة الصنع محكمة النسيج مبدعة النسق إلا إذا روعيت فيها هذه الوقوف.

أما ما يرمز للوقف اللازم في المصحف أقول: ويرمز للوقف اللازم في أكثر طبعات المصاحف بحرف م، وذلك نقلًا عن الإمام السجاوندي الذي رمز له بذلك الحرف في كتابه "علل الوقوف".

ويعبر عنه البعض بالواجب، وعلى كل فلا فرق بين اللفظين، والبعض يعبر عنه بالتام، والذي أميل إليه هو أن الوقف اللازم غير الوقف التام غالبًا، لأن الوقف التام إذا وُصلت جملته الموقوف عليها بما بعدها، فقد لا يتغير المعنى بخلاف الوقف اللازم.

ألا ترى مثلًا أن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: 23]. فالوقف على قوله: ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ وقف تام، لأنه قطع عما بعده لفظًا ومعنى، ولكن لو وصله أو لو وصل بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ هكذا ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ لم يتغير المعنى.

بخلاف قول الله تعالى: ﴿فَأَمِّنْ لَهُمْ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: 26] فإن الوقف على كلمة ﴿لُوطٌ﴾ لازم، ولو

وصلت بما بعدها لتغير المعنى، لأن القائل: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ هو خليل الله إبراهيم وليس لوطاً -عليهما السلام، وسيظهر ذلك جلياً بمشيئة الله تعالى في مقامه، وذلك عند الكلام على كل من الوقفين اللازم والتام.

بل إنني أرى أن الوقف اللازم أعم من غيره، وأوسع دائرة من بقية الوقوف، وذلك لأن الوقف اللازم يشمل التام والكافي وربما يشمل الحسن.

فمن التام قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65] فالوقف على قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ وقف لازم، لئلا يتوهم أن هذا من قولهم، يعني لو وصلت ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لتوهم أن قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ من قول المشركين، ولكن هذا ليس من قوله.

ومن الكافي الوقف على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: 253]، فالوقف على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ والابتداء بقوله: ﴿مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ لئلا يوهم التبويض للمفضل عليهم، والصواب جعل الجملة مستأنفة ولا موضع لها من الإعراب.

ومن الحسن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ [المائدة: 27]، فالوقف على قوله: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي

ءَادَمَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾ ، والابتداء بقوله: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ ﴿٢﴾ لئلا يوهم العامل في ﴿إِذْ﴾ الفعل المتقدم.

قال الإمام ابن الجزري: "من الوقوف ما يتأكد استحبابه، لبيان معنى وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد". وهذا هو الذي اصطلح عليه الإمام السجاوندي أنه لازم، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء، الذي يعاقب على تركه كما يتوهم بعض الناس، ويجيء هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحسن كما وضحت لك.

الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من الأولى إلى

دراسة استقرائية للوقوف اللازمة بين طبعات المصاحف: إذا ما استقرنا الوقوف اللازمة في أكثر طبعات المصحف، لوجدنا أن هناك وقوفًا لازمة اتفقت على لزومها جميع طبعات المصاحف الموجودة الآن، كطبعة الشمرلي وطبعة الأزهر وطبعة دار الغد وطبعة السعودية وطبعة العراق وباكستان، ووقوفًا اختلف فيها بين تلك الطبعات أيضًا، وإليك هذه القضية أو هذا الأمر مفصلاً حتى تكون على بينة بذلك كله.

أولاً: ما اتفق على لزوم الوقف عليه جميع طبعات المصاحف، أو ما اتفق على لزوم الوقف عليه:

اتفق على لزوم الوقف على كلمات معينة في طبعات المصاحف، ووضع عليها رمز م الدال على أنه وقف لازم، وعدد الآيات أو الوقوف أن عددها عشرون وقفًا في عشرين آية من القرآن الكريم، وإليك الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق، على حسب ترتيب سورها في المصحف الشريف مع بيان وجه اللزوم فيها:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۗ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۙ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ۗ﴾ [البقرة: 26].

فالوقف على كلمة ﴿مَثَلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ لازم، والابتداء بقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ لماذا؟ لأن ﴿مَثَلًا﴾ لو وصل به لصار صفة له، ولكنه ليس بصفة، إنما هو ابتداء إخبار عن الله جل وعلا جوابًا للكافرين، والتفسير يؤيد ذلك ويوضحه، وذلك أنهم لما قالوا: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ أجابهم الله تعالى بقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾.

والمعنى: أن الله تعالى أراد أن يضل بالمثل الذي يضربه كثيرًا من أهل النفاق والكفر، ليزيدهم إضلالًا إلى ضلالهم، لتكذيبهم بما قد علموه حقًا يقينًا، من المثل الذي ضربه الله تعالى لما ضربه له، وأنه لما ضربه له كان موافقًا، فذلك إضلال الله إياهم به، ويهدي بالمثل كثيرًا من أهل الإيمان والتصديق، فيزيدهم هدى إلى هداهم وإيمانًا

إلى إيمانهم، لتصديقهم بما علموه حقًا يقينًا، أنه موافق لما ضربه الله له مثلًا وإقرارهم به، وذلك هداية الله امتن بها عليهم.

وزعم البعض أن قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾، في موضع صفة لـ ﴿مَثَلًا﴾، فذلك خبر عنهم كأنهم قالوا: ماذا أراد الله بمثل لا يعرفه كل أحد يضل به هذا ويهدي به هذا، فعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا، ثم استؤنف الكلام والخبر عن الله تعالى، فقال الله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، وبهذا يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ جائزًا أو مفهوميًا، إذ إن ما بعده جعل من تتمة الحكاية عن الكفار والمنافقين.

وهذا الوجه ليس بظاهر، لأن الذي ذكر أن الله لا يستحي منه هو ضرب مثل، ﴿مَثَلًا مَّا﴾ أي مثل كان بعوضة أو ما فوقها، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء، وليسوا معترفين بأن هذا المثل يضل الله به كثيرًا ويهدي به كثيرًا، إلا أن ضمن معنى الكلام أن ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم، ولكن كونه إخبارًا من الله هو الظاهر.

وأغرب من هذا تجويز ابن عطية أن يكون قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ من كلام الكافرين، ويكون قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ من كلام الله تعالى، وهذا ليس بظاهر أيضًا، لأنه إلباس في التركيب؛ لماذا؟ لأن الكلام إما أن يجري على أنه من كلام الكفار، أو يجري على أنه من كلام الله تعالى، وإما أن يجري بعضه على أنه من كلام الكفار، وبعضه من كلام الله تعالى،

من غير دليل على ذلك، فإنه يكون إلباساً في التركيب وعدولاً عن الظاهر، وكتاب الله جل وعلا منزّه عن ذلك.

والرأي الراجح من هذه التأويلات هو الأول، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان، وتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بـ"أما"، أو أنهما جواب لدفع ما يزعمونه من عدم الفائدة في ضرب الأمثال بالمحقرات، ببيان أنه مشتمل على حكمة جليلة وغاية جميلة، هي كونه وسيلة إلى هداية المستعدين للهداية، وإضلال المنهمكين في الغواية، وبهذا يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ لازم لما ذكرت لك والله تعالى أعلم.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسَّخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: 212].

فالوقف على كلمة ﴿ءَامَنُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَسَّخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وقف لازم، فيقرأ القارئ هكذا ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسَّخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وبيئدئ ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

ووجه اللزوم أن قوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ الواقع بعد كلمة ﴿ءَامَنُوا﴾ مبتدأ و ﴿فَوْقَهُمْ﴾ خبره، فلو وصل لصار ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرفاً لـ ﴿وَيَسَّخَرُونَ﴾، أو حالاً لفاعل ﴿وَيَسَّخَرُونَ﴾، وقبحه ظاهر، وذلك أن الوصل يوهم أن الذين اتقوا فوق الذين آمنوا وليس كذلك، بل هم

فوق الذين كفروا، لأن الذين آمنوا هم الذين اتقوا والشيء لا يكون فوق نفسه.

والمعنى الإجمالي للآية الكريمة يوضح ذلك، فالآية الكريمة إخبار من الله تعالى عن تزيين الحياة الدنيا للكافرين، حتى إنهم رضوا بها واطمننوا إليها، وبدا لهم أنهم في صفقة رابحة، مع ما في أيديهم من متاعها الزائل.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ ائْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: 253].

فالوقف على كلمة ﴿ بَعْضٍ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ وقف لازم، لماذا؟ لأنه لو وصل، صار الجار والمجرور صفة لـ ﴿ بَعْضٍ ﴾، فينصرف بيان تفضيل الرسل إلى ﴿ بَعْضٍ ﴾، فيكون موسى # من هذا البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم، والتفسير يؤيد وجه اللزوم.

وذلك أنه ﷺ لما قال: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾، اختلف في الأفضلية، فقال بعض المفسرين: المراد بالتفضيل هو أن الله جل وعلا خص بعضهم بالمنزلة الرفيعة، التي تزيد على منزلة غيره، كتسمية إبراهيم خليلاً وموسى كليماً وإرساله محمداً ﷺ إلى كافة الخلق،

وجعله خاتم النبيين ﷺ، وألا تنسخ شريعته وملته أبد الدهر، وأن كل من ادعى النبوة بعده فهو كذاب.

وقال آخرون: معناه أن الله تعالى فضلهم بأعمالهم الذين استحقوا بها الفضلية أو الأفضلية، فكل من كانت طاعاته واجتهاده في التعبد أكثر، كانت فضليته أو أفضليته أكثر، والوجهان مقولان والأول حسن، والوقف لازم على الوجهين جميعاً، إلا أنه على الوجه الثاني أشد لزوماً، لأنه لما قال: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي بطاعاتهم وحسناتهم، انقطع الكلام واستأنف كلاماً آخر في صفة منازل الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام، فقال سبحانه: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ يعني موسى # فضله الله تعالى بالتكليم.

وهذه الجملة من الآية الكريمة تحتل وجهين:

أحدهما: أن تكون لا محل لها من الإعراب لاستئنافها.

الثاني: أنها بدل من جملة ﴿فَضَّلْنَا﴾، والجمهور على رفع لفظ الجلالة على أنه فاعل، والمفعول محذوف وهو عائد الموصول، والتقدير: أي منهم من كلمه الله، وقرئ بالنصب على أن الفاعل ضمير مستتر وهو عائد الموصول أيضاً، ولفظ الجلالة نصب على التعظيم.

وإتماماً للفائدة أقول: قد استشكل جماعة من أهل العلم الجمع بين هذه الآيات، وبين ما ثبت في الصحيحين، من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: ((لا تفضلوني على الأنبياء)) وفي لفظ: ((لا تفضلوا بين

((الأنبياء)) وفي لفظ: ((لا تخيروا بين الأنبياء)) ويجاب على ذلك بما يلي:

قيل: إن هذا القول منه ﷺ كان قبل أن يوحى إليه بالترفضيل، وإن القرآن ناسخ للمنع من التفضيل.

ثانياً: وقيل إنه ﷺ قال ذلك على سبيل التواضع، كما قال: ((لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس بن متى)) تواضعاً، مع علمه أنه أفضل الأنبياء، كما يدل عليه قوله ﷺ: ((أنا سيد ولد آدم)).

ثالثاً: وقيل إنما نهى عن ذلك قطعاً للجدال والخصام في الأنبياء، فيكون مخصوصاً بمثل ذلك، لا إذا كان صدور ذلك مأموراً.

رابعاً: وقيل إنما النهى من جهة النبوة فقط، لأنها خصلة واحدة لا تفاضل فيها، ولا نهى عن التفاضل بزيادة الخصوصيات والكرامات.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿ [آل عمران: 7].

فالوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لازم، والتفسير يؤيد وجه اللزوم، إلا أن أئمة التفسير اختلفوا، وتضاربت آراؤهم بين لزوم الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وعدم لزومه على قولين:

القول الأول: إن الوقف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ وقف لازم، لماذا؟ وذلك بناء على أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ استثنائية، وأن الكلام قد تم عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾، وأن ما بعده كلام آخر وهو قوله جل وعلا: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، فلو وُصل لفهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله تعالى.

وذلك أن شرط مذهب السلف الإيمان بالقرآن الكريم، والعمل بمحكمه والتسليم بالمتشابه، ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مبتدأ وهو ثناء من الله تعالى عليهم بالإيمان على التسليم بأن الكل من عند الله تعالى، وهذا هو قول أهل العلم من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة، واستدلوا على ذلك بالأدلة التالية:

الدليل الأول: بما رواه الحاكم في "المستدرک" عن ابن عباس < أنه كان يقرأ: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ، ويقول الراسخون في العلم: آمنا به". فهذا يدل على أن الواو للاستئناف، لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، فأقل درجاتها أن تكون خبرًا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه على من دونه.

ثانيًا: حكى الفراء أن قراءة أبي بن كعب أيضًا: ويقول الراسخون في العلم.

ثالثًا: أخرج ابن أبي داود في "المصاحف" من طريق الأعمش قال: "وفي قراءة ابن مسعود: وإن تأويله إلا عند الله والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ".

رابعاً: ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فأمّنوا به)).

القول الثاني: يرى البعض أن قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، وهم يعلمون تأويله، أي أن الراسخون في العلم يعلمون تأويله على هذا القول، وجملة ﴿يَقُولُونَ﴾ نصبت على الحال، أي قائلين: آمنا به، وهذا القول مروى عن مجاهد وجماعة من أهل العلم، واستدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه بأدلة منها:

أولاً: ما روي في الصحيح أنه ﷺ دعا لابن عباس، فقال: ((اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)) فلو كان التأويل مما لا يعلمه إلا الله، لما كان للدعاء معنى.

ثانياً: أن ابن عباس < كان يقول: "أنا ممن يعلم تأويله".

ثالثاً: أن الله ﷻ مدح الراسخين في هذا المقام وفي هذا المقال، وهو يُشعر بأن لهم الحظ الأوفر.

رابعاً: أنه يبعد أن يخاطب الله تعالى عباده، بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته.

وقد أجيب على هذه الأدلة بما يلي:

الأول: أن التأويل الذي دعا به رسول الله ﷺ لابن عباس، لا يتعين حمله على تأويل ما اختص الله تعالى بعلمه، بل يجوز حمله على تفسير ما يخفى تفسيره، مما يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم.

الثاني: يمكن أن يقال: مراده <: "أنا ممن يعلم تأويله" أي متشابهه في الجملة حسبما دعا لي به رسول الله ﷺ وهذا وإن قيل إنه متشابه، لكنه في الحقيقة واسطة بين المحكم والمتشابه بالمعنى المراد.

الثالث: بأن مدح الراسخين بالتذكر، ليس لأن لهم حظاً في معرفته، بل لأنهم اتعضوا فخالفوا هواهم، ووقفوا عند ما حدد لهم مولاهم، ولم يسلكوا مسلك الزائغين، الذين صار المتشابه ضرراً عليهم ووبالاً لهم، إذ ضلوا فيه كثيراً وأضلوا عن سواء السبيل.

الرابع: أنه لا يبعد أن يخاطب الله تعالى عباده، بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، ويكون ذلك من باب الابتلاء، كما ابتلى الله ﷻ عباده بتكاليف كثيرة وعبادات وفيرة، لم يعرف أحد حقيقة السر فيها، ولعل السر في هذا الابتلاء قص جناح العقل وكسر صورة الفكر، ليعرف الإنسان نفسه بالقصور ويقر بالعجز عن الوصول إلى ذلك.

والرأي الراجح في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول أهل السنة والجماعة، وأن الوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقف لازم،

وأن الواو في قوله: ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ استثنائية، وذلك لقوة أدلتهم وضعف استدلال المعارضين.

ويرجح هذا الرأي أيضاً ما ذكره صاحب "أضواء البيان" الإمام الشنقيطي، حيث قال: "ومما يؤيد أن الواو استثنائية لا عاطفة، دلالة الاستقراء في القرآن أنه تعالى إذا نفى عن الخلق شيئاً وأثبتته لنفسه، أنه لا يكون له في ذلك الإثبات شريك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: 65].

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [إل عمران: 181].

فالوقف على قوله تعالى: ﴿أَغْنِيَاءُ﴾ وقف لازم، ووجه لزومه أنه لو وصل بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ لصار من مقولهم، بل هو إخبار من الله تعالى عن الكافرين، فجملة ﴿سَنَكْتُبُ﴾ مستأنفة جواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل: ماذا صنع الله بهؤلاء الذين سمع منهم القول الشنيع فقال لهم: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾، فلو وصل قوله: ﴿أَغْنِيَاءُ﴾ بقوله: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ لغير المراد.

والمعنى الإجمالي للآية: أن الله تعالى ذكر في هذه الآية، قبيح قول الكفار ولا سيما اليهود، وسبب نزول هذه الآية ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: "لما نزل قول الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أضعافاً كثيرةً وَاللَّهُ﴾ [البقرة: 245] قالت اليهود: يا محمد افتقر ربك فسأل عباده القرض، فنزلت هذه الآية".

وروى الإمام البيهقي في "معالم التنزيل" عن عكرمة والسدي ومقاتل أن النبي ﷺ كتب مع أبي بكر < إلى يهود بني قينقاع يدعوهم إلى الإسلام وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وأن يقرضوا الله قرضًا حسنًا، فقال فنخاص اليهودي: "إن الله فقير حتى يسألنا القرض، فلطمه أبو بكر < في وجهه، وقال: لولا الذي بيننا وبينكم من العهد لضربت عنقك" فشكاه لرسول الله ﷺ ووجد ما قاله، فنزلت الآية الكريمة.

والجمع في قوله تعالى: ﴿قَالُوا﴾ مع كون القائل واحدًا، لرضا الباقيين بذلك، والمعنى: قد سمع الله تعالى قول الذين نطقوا بالزور والفحش، فزعموا أن الله فقير وهم أغنياء، والمقصود من هذا السماع لازمه، وهو العلم والإحاطة بما يقولون من قبائح، فهو سماع ظهور وتهديد لا سماع قبول ورضا.

وهنا رد الله تعالى عليهم بقوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ أي سنكتبه في صحائف الكتب، فالإسناد مجازي والكتابة حقيقية، أو المعنى سنحفظه في علمنا ولا نهمله، وعلى هذا فيكون الإسناد حقيقة والكتابة مجازًا والسين للتأكيد، أي: لا يفوتنا أبدًا تدوينه وإثباته، لكونه في غاية العظم والهول، كيف لا وهو كفر بالله جل وعلا، سواء كان ذلك عن اعتقاد أم استهزاء بالقرآن الكريم.

الوقف الملازم (2)

عناصر الدرس

- 59 العنصر الأول : الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من السادسة إلى العاشرة
- 66 العنصر الثاني : الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من الحادية عشرة إلى الرابعة عشرة

الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من السادسة إلى

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: 117، 118].

فالوقف على قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ لازم، ووجه اللزوم أن قوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ غير معطوف على قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، بل إن الواو استئنافية، وهناك وجهان آخران في إعرابها:

أحدهما: أن الواو حالية على إضمار قد، أي وقد قال لأتخذن.

وثانيهما: أن الجملة صفة، وعلى هذا تكون معطوفة على الجملة المتقدمة، ويكون المراد شيطاناً مریداً جامعاً بين لعنة الله تعالى، وهذا القول الشنيع الصادر منه عند اللعن، وعلى كل ينبغي أن يوقف على قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، ويبتدأ بقوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾، وذلك لأنه لو وُصل لتوهم أن قوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ من كلام الله تعالى، بل هو حكاية عن الشيطان عليه اللعنة.

والمعنى الإجمالي يقرر ذلك ويوضح صلة ذلك الوقف بالمعنى. فالله **عَزَّ وَجَلَّ** يبين لنا ما عليه المشركون من ضلال، فيقول سبحانه: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾، فـ ﴿إِنْ﴾ هنا نافية، و ﴿يَدْعُونَ﴾ من الدعاء وهو هنا بمعنى العبادة، لأن من عبد شيئاً فإنه يدعو عند احتياجه له.

والمراد بالإناث هنا في قوله: ﴿إِلَّا إِنثًا﴾ الأصنام التي كانوا يعبدونها من دون الله تعالى، وعبر الله عنها بالإناث لأن المشركين سموا أكثر هذه الأصنام بأسماء الإناث، كالكالات والعزى ومناة.

قال الحسن: "كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبده أو يعبدونه، ويسمونه أنثى بني فلان، وكانوا يزينونه بالحلي كالنساء". وقيل: المراد بالإناث هنا الملائكة لأن بعضهم كان يعبد الملائكة، ويقولون عنها: بنات الله. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: 19]، وقيل المراد بها هنا الجمادات التي لا حياة فيها، ومع ذلك كانوا يعبدونها.

وقد رجح الإمام الطبري القول الأول قائلاً: "لأن الأظهر من معاني الإناث في كلام العرب ما عرف بالتأنيث دون غيره، فإذا كان ذلك كذلك فالواجب تأويله إلى الأشهر من معانيه".

وقوله: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾ بيان لما دفعهم إلى الوقوع في ذلك الضلال الذي انغمسوا فيه، و ﴿مَّرِيدًا﴾ أي عاتياً بالغاً الغاية في الشرور والفساد، ووصف الشيطان بالتمرد لتجرده للشر وعدم علوق شيء من الخيرية به.

والمعنى أن هؤلاء المشركين ما يعبدون من دون الله إلا أصناماً، سموها بأسماء الإناث، وما يطيعون في عبادتها إلا شيطاناً عاتياً متجرداً من كل خير، ومتعرياً من كل فضيلة، فهذا الشيطان الشرير دعاهم لعبادة غير الله تعالى، فانقادوا له انقياداً تاماً وخضعوا له خضوعاً لا مكان معه لتعقل أو تدبر.

الوقف والابتداء

الدرس الرابع

وقوله: ﴿مَرِيدًا﴾ صفة لشيطان. وقوله: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ صفة ثانية أي طرده الله تعالى من رحمته، طردًا مقترنًا بسخط وغضب، وبعد أن أنزل الله به لعنته وطرده من رحمته، قال يخاطب الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذْ مِنْ عَبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ أي إن الشيطان قال مؤكدًا ومقسمًا: لأتخذن من عبادك الذين أبعدتني من أجلهم، نصيبًا أي حظًا مقدورًا معلومًا، أدعوهم إلى طاعتي.

الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿يَتَّهَلَّ الْأَكْتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: 171].

فالوقف على قوله: ﴿وَلَدٌ﴾ وقف لازم، والابتداء بقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لأنه لو وصل لأوهم أن ما بعده صفة له، فكان المنفي ولدًا موصوفًا بأنه يملك السموات والأرض، والمراد نفي الولد مطلقًا.

والمعنى الإجمالي للآية يوضح ذلك: ينهى الله تعالى أهل الكتاب عن الغلو والإطراء، وهذا كثير في النصارى، فإنهم تجاوزوا الحد في عيسى #، حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها، فنقلوه من خير النبوة إلى أن اتخذوه إلهًا من دون الله تعالى، يعبدونه كما يعبدون الله، بل لقد غالوا في أتباعه ممن زعم أنه على دينه، فادعوا فيهم العصمة، واتبعوهم في كل ما قالوه سواء كان حقًا أم باطلاً، ضلالًا أم إرشادًا.

ولهذا قال الله تعالى: ﴿ أَخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: 31]، والخطاب هنا وإن كان يشمل أهل الكتاب جميعًا من يهود ونصارى، إلا أن النصارى هم المقصودون هنا قصدًا أوليًا، بدليل سياق الآية الكريمة.

ولقد ناداهم الله تعالى بعنوان أهل الكتاب للتعريض بهم، حيث إنهم خالفوا كتبهم التي بين أيديهم. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ أي لا تصفوا الله بالحلول والاتحاد في بدن الإنسان أو روحه، واتخاذ صاحبة والولد، بل نزوه عن هذه الأحوال.

ثم قال الله تعالى القول الفصل في شأن عيسى # فقال: ﴿ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ أي أن عيسى بن مريم رسول من رسل الله تعالى، وأنه وجد بكلمة الله تعالى وأمره من غير نطفة، فقال جل وعلا: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ طَّ حَلَفَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: 59].

وبعد أن بين ﷺ القول الحق في شأن عيسى # دعا أهل الكتاب إلى الإيمان بجميع رسله ونهاهم عن التمسك بالضلال والوهم، فقال سبحانه: ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ وَرُسُلُكُمْ ﴾ أي آمنوا بالله ﷻ إله واحد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، وبأن رسله صادقون مبلغون عن الله ما أمرهم بتبليغه، فلا تكذبوهم ولا تغلوا فيهم، فتجعلوا بعضهم آلهة، ولا تقولوا: آلهتنا ثلاثة.

والنصارى مع تفرق مذهبهم يقولون بالتثليث، ويعنون بالثلاثة الثلاثة الأقانيم، فيجعلونه ﷻ جوهرًا واحدًا وله ثلاثة أقانيم، ويعنون بالأقانيم: أقنوم الوجود، وأقنوم الحياة، وأقنوم العلم، وربما يعبرون

عن الأقانيم بالأب والابن والروح القدس، فيعنون بالأب الوجود وبالروح الحياة وبالابن المسيح. وقيل: المراد بالآلهة الثلاثة: الله جل وعلا ومريم والمسيح.

ثم أكد الله ﷻ التوحيد بقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، والمعنى: ما الله أيها القائلون ثالث ثلاثة كما تقولون، لأن من كان له ولد فليس بإله، وكذلك من كان له صاحبة فغير جائز أن يكون إلهًا معبودًا، ولكن الله الذي له الألوهية والعبادة، إله واحد لا ولد له ولا والد ولا صاحبة ولا شريك.

ثم نزه الله نفسه وعظمها من أن يكون له ولد بقوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ أي: سبحانه تسييحًا ونزاهه تنزيهًا عن أن يكون له ولد، لأن الأبوة والبنوة من صفات المخلوقين، والله ﷻ منزّه عن صفاتهم، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

ثم قال تعالى: ﴿وَلَدٌ لَهُۥ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وهذه الجملة مستأنفة، مسوقة لتعليل التنزيه وتقريره، أي أنه ﷻ مالك لجميع الموجودات علويها وسفليها، لا يخرج عن ملكوته شيء منها، فكيف يكون المسيح ابنًا لله، وهو في الأرض أو في السموات، غير خارج عن أن يكون في بعض هذه الأماكن ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: 93].

من هنا يكون الوقف على قوله: ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ لأن ما بعده مستأنف مسوق للتنزيه ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ إشارة إلى دليل آخر،

لأن الوكيل بمعنى الحافظ، فإذا استقل بالحفظ لم يحتج إلى الولد، فإن الولد يعين أباه في حياته، ويقوم مقامه بعد وفاته، والله منزله عن هذا، فلا يتصور له ولد عقلاً.

الآية الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: 2].

الوقف على قوله: ﴿أَن تَعْتَدُوا﴾ لازم، والابتداء بقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ لأنه لو وصل لصار ما بعده معطوفاً، أي أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا، إنما هو أمر مستأنف، قال الشهاب في حاشيته على البيضاوي: "الوقف على ﴿أَن تَعْتَدُوا﴾ لازم، لأن الاعتداء منهي عنه والتعاون على البر والتقوى مأمور به".

الآية التاسعة: قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالتَّصْرِيَّ ءَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ ءَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

فالوقف على قوله: ﴿وَالتَّصْرِيَّ ءَوْلِيَاءَ﴾ لازم، والابتداء بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ ءَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ووجه اللزوم أنه لو وصل لأوهم أن الجملة بعده صفة لـ ﴿ءَوْلِيَاءَ﴾، فيكون النهي عن اتخاذهم أولياء، صفتهم أن بعضهم أولياء بعض، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء وهو محال، وإنما النهي عن اتخاذهم أولياء على الإطلاق.

الوقف والابتداء

الدرس الرابع

قال ابن عطية: "قوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ جملة مقطوعة من النهي، تتضمن التفرقة بينهم وبين المؤمنين".

ومعنى الآية يقرر ذلك ويوضحه، فالله تبارك وتعالى ينهى عباده المؤمنين عن موالاته اليهود والنصارى، الذين هم أعداء الإسلام وأهله، قاتلهم الله تعالى، بألا يعتمدوا على الاستنصار بهم متوددين إليهم، وألا يعاشروهم معاشررة المؤمنين، وخص الله اليهود والنصارى بالذكر، لأن سائر الكفار بمنزلةتهما في وجوب معادتهما، أو في وجوب المعادة للإسلام والمسلمين.

وهنا تم الكلام عند قول الله جل وعلا: ﴿وَالنَّصْرَى أَوْلِيَاءُ﴾، ثم ابتداء الحق سبحانه فقال: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ وهذه الجملة الكريمة لا محل لها من الإعراب، لأنها مستأنفة سيقت تعليلاً للنهي قبلها وتأكيدياً للإيجاب المنهي عنه.

والضمير في قوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ﴾ يعود على اليهود والنصارى على سبيل الإجمال، ودل ما بينهم من المعادة على التفضيل، أي أن بعض اليهود لا يتولى إلا جنسه وبعض النصارى لا يتولى إلا جنسه كذلك، أو يكون المعنى أن بعض اليهود أولياء لبعض منهم وأن بعض النصارى أولياء لبعض منهم، والكل متفق على كلمة واحدة هي بغضكم بغضاً شديداً أيها المؤمنون ومعاداتكم، فكيف يتصور بينكم وبينهم موالاته، وبذا يكون قد ظهر مقدار الوقف ونوع الوقف بناء على شرح الآية الكريمة.

الآية العاشرة: وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعْنُوا مَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: 64].

فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلِعُونَا قَالُوا﴾ لازم، والابتداء بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ولا يجوز وصله لماذا؟ لأنه لو وصل لتوهم أن قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من مقول اليهود، ومفعول ﴿قَالُوا﴾ وليس كذلك، بل هو رد لقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى: "ومن الآداب إذا قرئ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرُ بْنُ اللَّهِ﴾ وقال النَّصْرِيُّ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30] من كل ما يوهم أن يخفض صوته بذلك، إذ كل ما خطر بالبال أو توهم بالخيال فالله تعالى على خلافه".

إذا إذا أردت أن تقرأ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، عليك أن تخفض صوتك هكذا: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلِعُونَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، وإذا أردت أيضاً أن تقرأ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرُ بْنُ اللَّهِ﴾، تقرأ هكذا ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرُ بْنُ اللَّهِ﴾ وقال النَّصْرِيُّ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: 30] وهكذا.

معنى الآية التي نحن بصددنا وهي قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ يخبر الله تعالى عن اليهود عليهم لعائن الله المتتابعة إلى يوم القيامة، بأنهم وصفوه تعالى عن قولهم علواً كبيراً بأنه بخيل، كما وصفوه سبحانه بأنه فقير وهم أغنياء، وعبر عن البخل بأن قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أي مقبوضة عن العطاء ممسكة عن الرزق، فنسبوه إلى البخل.

وروي أن اليهود -لعنهم الله تعالى- لما كذبوا سيدنا محمداً ﷺ كف الله ما بسط عليهم من السعة، وكانوا من أكثر الناس مالأً، فعند ذلك قال فنحاص اليهودي الملعون ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾.

قال أهل المعاني: إنما قال فنحاص ولم ينهه الآخرون ورضوا بقوله، فأشركهم الله في ذلك، وقيل معناه يد الله مكفوفة عن عذابنا فلم يعذبنا، إلا بما يبر به قسمه، أي قدر ما عبد أبأونا العجل، وكأنما حمل اليد على القدرة، وقيل: إنه استفهام تقريره: أيد الله مغلولة عنا، حيث قتر المعيشة علينا؟.

وقد رد الله تعالى عليهم ما قالوه وقابلهم في ما اختلقوه وافتروه وأتفكوه فقال: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: 64] ثم قال: ﴿وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: 64]، ثم رد الله عليهم بإثبات ما يدل على غاية السخاء، بل وبضد مقالته فقال سبحانه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64].

الآيات التي وردت فيها وقوف لازمة بالاتفاق من الحادية عشرة إلى

الآية الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: 73].

فالوقف على قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ لازم، وبيئدئ القارئ بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾، إذ لو الأمر كذلك.

والمعنى الإجمالي يوضح ذلك الوقف ويقرره: فالله جل وعلا يبين في الآية الكريمة، كفر كثير من طوائف النصارى، حيث قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾، ومعنى قولهم: ﴿ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ أي: ثالث ثلاثة آلهة، لأنهم يقولون: الآلهة ثلاثة: الأب والابن والروح القدس.

وقيل عنوا بالثلاثة: الباري ﷻ وعيسى وأمه، وهذه الثلاثة في معتقدهم إله واحد كما تقدم قبل ذلك، ثم رد الله تعالى عليهم هذه الدعوى الباطلة، وأكد ذلك بزيادة "من" الاستغراقية الدالة على الاستغراق، وحصر ألوهيته في صفة الوجدانية، فقال جل وعلا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ أي ليس في الوجود إلا الله ﷻ، وهذه الجملة الكريمة حالية، والقائلون بهذه المقالة جمهور النصارى من المَلَكَانِيَّةِ واليعقوبية والنسطورية.

الآية الثانية عشرة: وهي قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 20]. فالوقف على قوله: ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ وقف لازم، والابتداء بقوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾، لأنه لو وصل لتوهم ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا﴾ نعتاً لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين.

وقال النكزوي -رحمه الله تعالى- وهو عالم من علماء الوقف والابتداء: "وليس بوقف إن جعل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا﴾ نعتاً لقوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ أو بدلاً منهم". والذي أميل إليه الكريم هو لزوم الوقف على قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾، حتى يتضح المعنى ولا يتغير المراد، ويبدو أن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر، وهذا هو الظاهر في إعرابها.

والمعنى الإجمالي: يخبر الله في هذه الآية الكريمة عن شهادة أهل الكتاب من اليهود والنصارى، على صفة النبي ﷺ وصدق رسالته ومعرفة ذلك معرفة محققة مستيقنة، كما يعرفون أبناءهم، حيث لا تختلط على أحدهم وجوه أبنائه بغيرهم، فقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ .

والضمير في ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ يعود على النبي ﷺ كما يرى أكثر المفسرين، أي يعرفون رسول الله ﷺ كما يعرفون أبناءهم بحالهم ونعوتهم، لا يخفون عليهم ولا يلتبسون بغيرهم.

ويؤكد ذلك ما دار بين سيدنا عمر بن الخطاب وعبد الله بن سلام {، ويرى بعضهم أنه يعود على القرآن لتقدمه في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [الأنعام: 19]، أو على التوحيد لدلالة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: 19]، والأولى عود الضمير على جميع ما ذكر؛ لأن معرفتهم بما في كتبهم يتناول كل ذلك، فكأنه وصّف أشياء كثيرة.

و ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ هنا ﴿يَعْرِفُونَ﴾ أي يعرفون ما قلنا وما قصصنا، و ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ هنا لفظه لفظ عام ولكن يراد به الخاص، فإن هذا لا يعرفه ولا يقر به إلا من آمن منهم أو من أنصف.

ثم بين الحق ﷻ أن إنكاره خسران، لما عرفوه ولما أمروا بالتدين بقوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ في محل رفع على الابتداء وخبره ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى

الشرط، وعلى هذا تكون الجملة مستأنفة، ويكون ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ من أهل الكتاب والجاحدين من المشركين، ويكون المعنى على هذا الوجه: أن الكفار الخاسرين أنفسهم بعنادهم وتمردهم لا يؤمنون بما جاء به رسول الله ﷺ.

الآية الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: 148].

فالوقف على قوله: ﴿سَبِيلًا﴾ وقف لازم، ويبتدأ بقوله: ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾، وذلك لنلا تصير هذه الجملة صفة لقوله: ﴿سَبِيلًا﴾، فإن الضمير -أي ضمير الهاء- في قوله: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾ يعود على العجل، فلا ينبغي الوصل حتى لا يحدث فساد في المعنى ويحدث تغيير في المراد.

والمعنى يقرر ذلك ويوضحه، فالآية الكريمة يخبر الله تعالى فيها، عن إضلال من ضل من بني إسرائيل في عبادتهم العجل، الذي اتخذه لهم السامري، من حلي القبط الذين كانوا استعاروه منهم، فصنع لهم منه عجلًا جسدًا لا روح فيه، وقد احتال بإدخال الريح فيه، حتى صار يسمع له خوار أي صوت كصوت البقرة.

ثم أكد الله ذمهم بقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ والاستفهام هنا للتقريع والتوبيخ، والمعنى: ألم يعتبروا بأن هذا الذي اتخذه إلهًا، لا يقدر على تكليمهم فضلًا عن أن يقدر على جلب نفع

الوقف والابتداء

الدرس الرابع

أو دفع ضر عنهم، وليس الاستفهام هنا للإنكار، إذ لا ينكر ما ليس بموجود، وبهذا يعلم أن معنى كونه في هذا المقام بمنزلة النفي للنفي، إنما نشأ من تنزيل المسئول عنه منزلة من لا يرى.

والروية هنا بصرية لأن عدم تكليم العجل إياهم مشاهد لهم، لأن عدم الكلام يُرى من حال الشيء الذي لا يتكلم، بانعدام آلة التكلم وهو الفم الصالح للكلام، وبتكرير الدعاء وهو لا يستجيب.

ثم ابتدأ الله تعالى بقوله: ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ أي: قدموا على ما قدموا عليه من الأمر الشنيع المنكر، وجملة ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ مؤكدة لجملة ﴿وَأَتَّخِذَ قَوْمٌ مُّوسَى﴾ فلذلك فصله، والغرض من التوكيد في هذا المقام هو التكرار لأجل التعجب، كما يقال: نعم اتخذوه، ولتبنى عليه جملة ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ فيظهر أنها متعلقة باتخاذ العجل، وهذا التكرار يفيد مع ذلك التوكيد والتشنيع عليهم أيضاً. ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ اعتراض تذييلي أي دأبهم قبل ذلك الظلم، ووضع الأشياء في غير موضعها، فليس بيدع منهم هذا المنكر العظيم.

الآية الرابعة عشرة: وهي قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: 65].

فالوقف على كلمة ﴿قَوْلُهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ وقف لازم لماذا؟ لأنه لو وصل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لتوهم أنه من قول المشركين، وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقول المشركين، بل هو مستأنف وليس من مقولهم، إذ لو قالوا ذلك لم يكونوا كفارًا، ولما حزن الرسول ﷺ بل

هو جواب سؤال مقدر، كأن قائلًا قال: لم لا يحزنه قولهم وهو مما يحزن؟ فأجيب بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فكيف تبالي بهم وبقولهم.

وأيضًا لو وصل لتوهم عود الضمير إلى الأولياء في قوله تعالى: ﴿الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: 62]، وقول الأولياء لا يحزن النبي ﷺ بل هو مستأنف تسلية عن قول المشركين.

وليس بوقف لمن قرأ: "أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" بفتح الهمزة وبها قرأ أبو حيوة على حذف لام العلة، أي لا يحزنك قولهم لأجل أن العزة لله على صريح التعليل، قال القاضي: "﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾ بالألف المكسورة، وفي فتحها فساد يقارب الكفر، لأنه يؤدي إلى أن القوم كانوا يقولون أن العزة لله جميعًا، وأن الرسول ﷺ كان يحزنه ذلك، وأما إذا كسرت "إن" كان ذلك استتناءً". وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب، وقول القاضي هذا يؤكد شذوذ قراءة أبي حيوة.

معنى الآية: ينهى الله تعالى نبيه محمدًا عن الحزن، من قول الكفار المتضمن للطعن عليه وتكذيبه والقدح في دينه، فكلمة ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾ حذفته صفته لفهم المعنى، إذ التقدير: ولا يحزنك قولهم الدال على تكذيبه، والنهي عن الحزن وهو أمر نفسي لا اختيار للإنسان فيه، فالمراد به هنا النهي عن لوازمه.

وفي الجملة الكريمة تسلية له ﷺ وتأنيس لقلبه عما كان يلقاه من جهتهم من الأذية الناشئة عن مقاتلهم الموحشة، وتبشير له بأن الله تعالى ينصره.

وبقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ تم الكلام، ثم ابتداء الحق ﷻ فقال: ﴿ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ وهذه الكلمة الكريمة تعليل لدفع الحزن عنه، ولذلك فُصلت عن جملة النهي، فكأنه ﷻ يقول: كيف لا أحزن والمشركون يتطاولون علينا، وهم أهل عزة ومنعة، فأجيب بأن عزتهم كالعدم، لأنها محدودة وزائلة، بل العزة لله الذي أرسله.

وكما أن هذه الجملة الكريمة تعليل لدفع الحزن، فهي أيضًا في محل استئناف بياني، إذ كل جملة يكون مضمونها علة للتي قبلها تكون استئنافًا بيانيًا، فالاستئناف البياني أعم من التعليل.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تعارض بين قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ وبين قوله تعالى في آية أخرى: ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: 8] وذلك لأن عزة الرسول والمؤمنين كلها من الله وبالله، فهي لله مستمدة من عزته سبحانه ﴿ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ أي يسمع ما يقولونه ويعلم ما يعزمون عليه وهو مكافئهم بذلك. وبهذا نكون قد انتهينا من الآية الرابعة عشرة، والتي فيها وقف لازم وهو قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾.

الوقف اللازم (3) والوقف التام

عناصر الدرس

- 75 العنصر الأول : باقي آيات الوقف اللازم المتفق عليها
- 81 العنصر الثاني : الوقوف اللازمة المختلف فيها
- 85 العنصر الثالث : تعريف الوقف التام وحكمه وضوابطه
- 88 العنصر الرابع : نماذج للوقف التام عند انقضاء القصة أو رأس الآية، وأثر ذلك على المعنى

بأبي آيات الوقف اللازم المتفق

الآية الخامسة عشر: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: 20].

فالوقف على قوله: ﴿أَوْلِيَاءٍ﴾ وقف لازم، والابتداء بقوله: ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ ووجه اللزوم؛ لئلا يصير قوله تعالى: ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ صفة لأولياء فينبغي تضعيف العذاب عن الأولياء، ويثبت أن لهم أولياء غير مضعف لهم عذاب، بل التضعيف لمتخذ الأولياء؛ لذا قال ابن عطية ﴿يُضْعَفُ﴾ فعل مستأنف وليس بصفة.

والمعنى الإجمالي: يبين الحق ﷻ في هذه الآية الكريمة أنه قادر على تعذيب هؤلاء الظالمين في الدنيا قبل الآخرة ولكنه بفضلهم وكرمه أخر عذابه لهم فقال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ وهذه الجملة الكريمة استئناف بياني ناشئ عن الاقتصار في تهديدهم على وصف بعض عقابهم في الآخرة؛ فإن ذلك يثير في نفس السامع أن يسأل هل هم سالمون من عذاب الدنيا، فأجيب بأنهم لم يكونوا معجزين في الدنيا.

والمعنى: أنهم لم يكونوا بالذين يعجزون ربهم في الأرض إذا أراد عقابهم والانتقام منهم، ولكنهم في قبضته وفي ملكه لا يمتنعون منه إذا أرادهم، ولا يفوتونه إذا طلبهم، فهذا دليل على أنهم لا قدرة لهم على الفرار.

﴿ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ﴾ أي: أنصار ينصرونهم من دون الله ويحولون بينهم وبينه إذا هو أراد عذابهم، وقد كانت لهم في الدنيا منعة يمتنعون بها عن من أرادهم من الناس بسوء، وقد كانت لهم في الدنيا أحبة يحتجبون عن من أرادهم من الناس بسوء.

قال ابن عطية: وهذه الجملة الكريمة تحتل معنيين:

أحدهما: أنه نفى أن يكون لهم ولي أو ناصر كائناً من كان.

الثاني: أنه يقصد وصف الأصنام والآلهة بأنهم لم يكونوا أولياء حقيقة، وإن كانوا هم يعتقدون أنهم أولياء.

و ﴿ مِّن ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مِّن أَوْلِيَاءَ ﴾ زائدة لاستغراق النفي، وجمع الله ﴿ أَوْلِيَاءَ ﴾ إما باعتبار أفراد الكفر كأنه قيل وما كان لأحدٍ منهم من ولي، أو باعتبار تعدد ما كانوا يدعون من دون الله تعالى فيكون ذلك بياناً لحال آلهتهم من سقوطها عن رتبة الولاية، ثم أخبر الحق سبحانه أنه يضاعف لهم العذاب يوم القيامة، أي: يثدّد ويكثر لهم العذاب حتى يكون ضعفين مما كان، وهذا استئناف استخبار عن حالهم في الآخرة؛ لأنهم جمعوا إلى الكفر بالبعث الكذب عن الله - جل وعلا - وصد عباده عن سبيل الله.

الآية السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: 8].

فالوقف على قوله: ﴿عُدْنَا﴾ وقف لازم والابتداء بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ وذلك لأنه لو وصل لصار قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفاً على قوله: ﴿عُدْنَا﴾ داخلاً تحت شرط ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ بل إن جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ لا محل لها من الإعراب استئنافية.

المعنى الإجمالي: يخاطب الله تعالى بني إسرائيل قائلاً لهم: لعل ربكم يا بني إسرائيل أن يرحمكم بعد انتقامه منكم في المرة الثانية، وإن تبتم ورجعتم إلى طاعته وانزجرتم عن المعاصي، وهذا وعد منه لكشف العذاب عنكم إن رجعتم إليه. و ﴿عَسَى﴾ من الله تعالى واجبة، ثم بعد ذلك أنذرهم الله تعالى بإنزال العقوبات عليهم إن هم عادوا إلى فسادهم، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾.

والمعنى: وإن عدتم إلى المعاصي ومخالفة أمري وانتهاك حرمتي بعد أن تداركتم رحمتي، عدنا عليكم بالقتل والتعذيب وخراب الديار، ولقد عادوا إلى الكفر والفسوق والعصيان حيث أعرضوا عن دعوة الحق التي جاءهم بها الرسول الكريم ﷺ ولم يكتفوا بهذا الإعراض بل هموا بقتله ﷺ، فكانت نتيجة ذلك أن عاقبهم النبي ﷺ وأصحابه بما يستحقونه من إجلاء وتشريد وقتل. قال ابن عباس: "فعادوا فسلط الله عليهم المؤمنين يقتلونهم ويأخذون منهم الجزية إلى يوم القيامة".

ثم بين الله تعالى عقوبتهم في الآخرة فقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ وهذه الجملة الكريمة لا محل لها من الإعراب استئنافية. وقال الطاهر بن عاشور: "إنها معطوفة على جملة ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾". وعلى كل ينبغي الوقف على ما قبلها والابتداء بها؛

الوقف والابتداء

وذلك حتى لا يوهم عطفها على قوله: ﴿وَلِإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾ والمعنى: أي
 إنا جعلنا بعظمتنا جهنم التي تلقى داخلها التجهيم والكرهية ﴿لِلْكَافِرِينَ
 حَصِيرًا﴾ أي سجنًا حاصرًا لهم لا يستطيعون الهروب منه.

الآية السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا
 هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [التقصص: 88].

فالوقف على قوله: ﴿إِلَهًا آخَرَ﴾ وقف لازم والابتداء بقوله: ﴿لَا إِلَهَ
 إِلَّا هُوَ﴾ لأن وصله يوهم أن ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ صفة له وليس كذلك.
 معنى الآية: ففي هذه الآية الكريمة يوجه الله تعالى نهياً إلى رسوله
 محمد ﷺ ألا يدعو مع الله في عبادته إلهاً آخر.

ومعلوم أن النبي ﷺ لا يمكن أن يفعل شيئاً من ذلك حتى ينهى عنه،
 بل هو من باب إياك أعني واسمعي يا جارة، فيكون الخطاب في
 الظاهر للنبي ﷺ والمراد به أمته، والمعنى: ولا تعبد معه غيره ولا
 تستدع حوائجك من جهة ما سواه، ثم بين الله تعالى أنه الإله الواحد
 المنفرد بالألوهية في ذاته، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وهذه الجملة
 الكريمة في معنى العلة للنهي الذي في الجملة قبله.

الآية الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَعَاوَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي
 إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: 26] فالوقف على قوله: ﴿لُوطٌ﴾ وقف
 لازم والابتداء بقوله: ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾ لأنه لو وصل لصار
 قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي﴾ من قول لوط # وليس كذلك
 بل إن هذه الجملة من قول إبراهيم #.

الوقف والابتداء

الدرس الخامس

والمعنى الإجمالي يوضح ذلك ويؤكدده. يقول الله تعالى مخبراً عن إبراهيم # أنه آمن له لوط وصدقه في جميع ما جاء به، فالفاء في قوله: ﴿فَأَمَّنَ﴾ أفادت مبادرة لوط بتصديق إبراهيم، والاقتصار على ذكر لوط يدل على أنه وحده هو الذي لبي دعوة إبراهيم، وصدقه في كل ما أخبر به.

ولما بالغ إبراهيم # في الإرشاد ولم يهتد قومه وحصل اليأس الكلي، حيث رأى القوم الآية الكبرى وهي نجاة من النار ولم يؤمنوا، أعلن أنه مهاجر ديار قومه؛ وذلك لأن الله تعالى أمره بمفارقة ديار أهل الكفر، فقال الله تعالى حكاية عنه: ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ أي قال إبراهيم #: إني مهاجر إلى ربي.

ويرى بعض المفسرين أن ضمير قال عائد على لوط لأنه أقرب المذكور، ولكن عود الضمير على إبراهيم هو الظاهر، وذلك ليتناسق مع قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [العنكبوت: 27] وكذا قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: 27] وكذا ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: 27] فإن هذه الضمائر كلها عائدة على إبراهيم بلا خلاف.

وأيضاً فإن جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ استئناف بياني كأنه قيل: فماذا كان من إبراهيم #؟ قال: إني مهاجر إلى ربي، والمعنى: إني مهاجر عن دار قومي إلى الجهة التي أمرني ربي بالهجرة إليها، وقيل: إلى حيث لا أمنع عبادة ربي إنه العزيز الغالب على أمره، فيمنعني من أعدائي، الحكيم الذي لا يفعل فعلاً إلا وفيه حكمة ومصلحة، فلا يأمرني إلا بما فيه صلاح.

الآية التاسعة عشرة: وهي قول الله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: 76] فالوقف على كلمة ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ وقف لازم لئلا يصير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ مقول الكفار الذي يحزن النبي ﷺ بل هو مستأنف وليس من مقولهم إذ لو قالوا ذلك لم يكونوا كفارًا.

فالآية الكريمة ينهى الله تعالى نبيه محمدًا ﷺ عن الحزن بسبب قول الكفار عليه ﷺ بأنه ساحر أو شاعر، وهذه تسلية من الله تعالى للنبي ﷺ وهنا تم الكلام بقوله جل وعلا: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ ثابته الله تعالى قائلاً: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

وهذه الجملة الكريمة تعليل صريح للنهي وطريق الاستئناف البياني، ولذلك فصلت عن جملة النهي قبلها فكأنه قيل: يا رب إذا كان حالهم معك ومع نبيك ذلك فماذا تصنع بهم؟ فقيل: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

والمعنى: أي نحن نعلم بما يخفونه في صدورهم وما يظهره من أقوالهم وأفعالهم، فنجازيهم على ذلك. وهناك لطيفة: قدم السر على العلن في قوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ لبيان إحاطة علمه ﷺ، بحيث إن علم السر عنده تعالى كأنه أقدم من علم العلن. وقيل: إن مرتبة السر متقدمة على مرتبة العلن، إذ ما من شيء يعلن إلا وهو أو مباديه مضمرة في القلب قبل ذلك، فتعلق علم الله بحالته الأولى متقدم على تعلقه بحالته الثانية حقيقة.

الآية العشرون: قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: 6]. فالوقف على قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ وقف لازم والابتداء بقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ لأنه لو وصل ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ بقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ لصار ﴿يَوْمَ﴾ ظرفاً لفعل الأمر ﴿فَتَوَلَّ﴾ فيفسد المعنى بل هو ظرف لقوله: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: 7] في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ .

والمعنى باعتبار ذلك الوقف على التقديم والتأخير: أي يخرجون من الأجداث خشعاً أبصارهم يوم يدعو الداع، ومعنى الآية يقرر الوقف، ففي هذه الآية الكريمة يأمر الله نبيه محمداً ﷺ بالإعراض عن أهل الكفر الذين إذا رأوا آية يعرضون ويقولون: سحر مستمر، فيسليه الله قائلاً: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ والمعنى: أي أعرض عنهم حيث لم يؤثر فيهم الإنذار، وهنا تم الكلام ولزم الوقف، ثم قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ .

والعامل في يوم قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ أو ﴿خُشَعًا﴾ أو فعل مضمر تقديره: واذكر يوماً، وقيل: على حذف حرف الفاء وما عملت فيه من جواب الأمر، والمعنى: فتول عنهم فإن لهم يوماً يدعو الداع، وقيل: تول عنهم يا محمد فقد أقمت الحجة وأبصرهم يوم يدعو الداع، وقيل: أعرض عنهم يوم القيامة ولا تسأل عنهم وعن أحوالهم فإنهم يُدعون إلى شيء نكر، أي فظيع تنكره النفوس لعدم العهد بمثله وينالهم عذاب شديد.

بعد أن أوردنا الوقوف اللازمة المتفق عليها بين طبعات المصاحف الشريفة، والتي يجب على قارئ القرآن الكريم أن يلتزم الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وذلك حتى لا يفسد المعنى ولا يغير المراد، فهي الوقوف المختلف فيها بين طبعات المصاحف على لزومها وعدمه، وبيان ذلك مفصلاً مع ترجيح الرأي الراجح وعددها إحدى عشرة آية.

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [البقرة: 118] فالوقف على قوله: ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ .

اختلف فيه بين طبعات المصاحف، فورد في طبعة باكستان والعراق والسعودية أنه وقف مطلق، علمًا بأن الطبقات الثلاث أخذت أو أخذت لهم بيان الوقوف وعلاماته مما قرره الإمام السجاوندي في كتابه "علل الوقوف" عدا الوقوف المتعاقبة فإنها ليست من كتابه، لم ينص عليها إلا في التعليل فقط.

ولست أدري لماذا أغفل الإمام السجاوندي هذا الموضع ولم يورده في الوقف اللازم، مع أن هناك مواضع مشابهة لهذا الموضع، وأوردها تحت قاعدة الوقوف اللازمة. وقال الإمام النكزوي: "إنه وقف كاف. قيل صالح". وأورده الإمام الأشموني أنه حسن، ولكن الرأي الراجح أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وقف لازم

وذلك لأنه لو وصل بقوله: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ يتوهم أن جملة ﴿تَشَبَّهَتْ﴾ مقول القول، بل هي بالفصل لا محل لها استئنافية أو اعتراضية إخبار من الله تعالى عنهم.

الآية الثانية: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: 36] فالوقف على كلمة ﴿يَسْمَعُونَ﴾ اختلف فيه بين طبقات المصاحف، فلقد ورد في طبعة العراق وباكستان والسعودية أنه وقف مطلق، وورد في باقي الطبقات أنه وقف لازم. وقال ابن الأنباري: "الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ وقف حسن ثم يبتدأ ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ فترفع ﴿وَالْمَوْتَىٰ﴾ بما دل عليهم من الهاء".

والرأي الراجح أن الوقف على قوله: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ وقف لازم وذلك لأنه لو وصلت لاشتراك الموتى مع الذين يسمعون في صفة الاستجابة، بل هم لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون فهم مستأنفون بحالهم، فلأجل إيضاح المعاني والفصل بين المتغاير منها ينبغي -بل ويلزم- الوقف، وهذا الوقف يظهر معناه وفائدته من خلال تفسير الآية الكريمة.

في هذه الآية الكريمة يخبر الله تعالى عن حال أهل الإيمان واستجابتهم لقبول دعوة الحق، واتباع الرسول ﷺ في كل ما جاء به من قبل ربه، وعن حال أهل الكفر وإعراضهم عن ذلك، إذ قست قلوبهم فهي في أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقر عن سماع الحق، فصور الله شأن الفريق الأول بقوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ والاستجابة بمعنى الإجابة، فالسين والتاء زائدتان للتأكيد.

الوقف والابتداء

ثم بين الله تعالى حال الفريق الثاني فقال سبحانه: ﴿وَالْمَوْقِنَ بَعَثَهُمُ اللَّهُ﴾ والواو هنا للاستئنافية وعليه فالوقف لازم على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: 124] إن الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ اختلف فيه بين طبعات المصاحف، فورد في جميع طبعات المصاحف أنه وقف لازم إلا طبعة العراق فوقف مطلق، والوقف المطلق عند الإمام السجاوندي هو ما يحسن الابتداء بما بعده، والذي أميل إليه أن هذا الوقف وقف لازم وذلك لأن قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ليس من قول المشركين، ولكن هذه الجملة الكريمة رد عليهم، فلو وصلت بسابقتها لتوهم أنها من قولهم، وبذلك يتغير المراد ويفسد المعنى.

الآية الرابعة: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 81] فالوقف على قوله: ﴿أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ اختلف فيه بين طبعات المصاحف الشريفة، ففي بعض الطبعات ورد أن الوقف على الأمن وقف لازم، وفي بعضها كاف وفي بعضها جائز.

ولعل من قال باللزوم أخذ بما أورده الإمام السجاوندي في كتابه "علل الوقوف" ولكن قد يتساهل السجاوندي في الوقوف اللازمة، فأورد الوقف اللازم مكان الكافي أو الحسن، أو في أماكن كان الوصل فيها أولى من الوقف، وهذا يظهر جلياً في طبعة مصحف

العراق وباكستان والسعودية، المنقول عن طبعة باكستان، علماً بأن السجاوندي أورد هذا الوقف تحت الجائز.

أو أنهم نظروا إلى أن الجملة الشرطية مستأنفه أخذاً من كتاب "منار الهدى" للأشموني حيث قال: "إنه ينبغي الابتداء بالشرط لأن الابتداء به كلام مستأنف". بيد أنني أرى أن الاستئناف لفظي، بمعنى أن الجملة الشرطية محذوفة الجواب منقطعة عما قبلها من جهة اللفظ أو الإعراب، ولكنها متعلقة به من جهة المعنى، لذا أرى أن الوقف على قوله: ﴿أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ وقف كاف؛ وذلك لأن جواب ﴿إِنْ﴾ منتظر محذوف تقديره: إن كنتم من أهل العلم فخبروني أي الفريقين المشركين أم الموحدين أحق بالأمن، مع اتحاد الكلام.

الآية الخامسة: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ۗ وَلَا جَزَاءَ لَآخِرَةٍ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 41].

الآية السادسة: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ۗ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: 41].

الآية السابعة: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: 64].

الآية الثامنة: ﴿فَإِذَا قَهُمُ اللَّهُ الْحَزْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 26].

الآية التاسعة: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۗ إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الدخان: 7].

الآية العاشرة: ﴿ كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَالْعَذَابُ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [القلم: 33].

الآية الحادية عشرة: ﴿ إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [نوح: 4].

فالوقف على لفظ ﴿ أَكْبَرُ ﴾ و ﴿ الْعَنْكَبُوتِ ﴾ و ﴿ الْحَيَوَانُ ﴾ و ﴿ أَكْبَرُ ﴾ و ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ و ﴿ أَكْبَرُ ﴾ و ﴿ لَا يُؤَخَّرُ ﴾ قد اختلف فيه بين طبقات المصاحف، والرأي الراجح في هذه المواضع كلها أن الوقف وقف كاف.

ومما أريد أن أوضحه أيضاً أن هناك فرقاً بين قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: 24] وبين قوله تعالى: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان: 7].

حيث إن الآيتين عجزهما متحد ولكن الوصل في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ ليس بموهم لخلل المعنى بخلاف قوله تعالى: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ في سورة الدخان؛ لأن ما قبلها فيه خطاب للنبي ﷺ حيث قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان: 5، 6].

فلو وصل لربما يتوهم أن الخطاب في ﴿ كُنْتُمْ ﴾ له ﷺ على طريق التعظيم، أو له ﷺ ولأمتة على جهة التغليب، من هنا يظهر معنى علم الوقف وفوائده المتعددة، وأيضاً من المواضع المختلف فيها في الوقف ﴿ لَا يُؤَخَّرُ ﴾.

أولاً: تعريف الوقف: يقال: تم يتم تَمًّا وتَمَامًا أي الشيء، كملت أجزاؤه فهو تام، وتَمَام الشيء انتهاؤه إلى حد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه، ووردت كلمة تم أو ما يدل على التمام في القرآن الكريم ثنتان وعشرون مرة.

منها قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: 124] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 150] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] وقوله جل وعلا: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] وقوله سبحانه: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233].

وفي الاصطلاح: هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده منفصلاً عنه لفظاً ومعنى، وبعبارة أخرى: هو الوقف على ما تم معناه ولم يتعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى. لعل سائلاً يسأل ما المراد بالتعلق اللفظي؟ وما المراد بالتعلق المعنوي؟

فنقول: إن المراد بالتعلق اللفظي التعلق من جهة الإعراب كأن يكون معطوفاً أو صفة أو نحو ذلك، والتعلق المعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين أو عن حال الكافرين أو تمام قصة أو نحو ذلك، ولعلك تسأل ما وجه تسميته تاماً؟ ووجه تسميته تاماً لتمام الكلام به وانقطاع ما بعده عنه.

الوقف والابتداء

حكم الوقف التام: وأما حكم الوقف التام فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

ضوابط الوقف التام: من الضوابط أو العلامات الدالة على الوقف التام ما يلي:

أولاً: الابتداء بعده بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدرًا، نحو قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَخْتَكُم بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴿ [الحج: 69، 70] كما قد يكون الاستفهام بعده دالاً على أن الوقف كاف، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَفِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: 88] إذ الوقف على ﴿كَسَبُوا﴾ وقف كاف والابتداء بعده ينبغي أن يكون.

ثانياً: من ضوابط الوقف التام الابتداء بعده بياء النداء نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴿ [البقرة: 20، 21].

الثالث: الابتداء بعده بفعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ * وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴿ [طه: 131، 132].

رابعاً: من ضوابط الوقف التام الابتداء بعده بالشرط نحو قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَىٰ بِهِ﴾ [النساء: 123] ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْنَانًا لِّمُرُوا أَعْمَالَهُمْ﴾ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ [الزلزلة: 6، 7].

الوقف والابتداء

الدرس الخامس

خامساً: من ضوابط الوقف التام الفصل بين آية عذاب بآية رحمة نحو:
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ *
وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ [البقرة: 24، 25].

سادساً: من ضوابط الوقف التام العدول عن الإخبار إلى الحكاية
نحو: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ * وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
أَسْبَاطًا أُمَّةً ﴾ [الأعراف: 159، 160].

سابعاً: من ضوابط الوقف التام انتهاء الاستثناء نحو: ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ
اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَاُولَئِكَ أَنتُوبُ عَلَيْهِمْ
وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: 159، 160].

ثامناً: من ضوابط الوقف التام انتهاء القول نحو: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ
مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ [الشعراء: 70، 71] هذا قول وهذا قول.

تاسعاً: من ضوابط الوقف التام الابتداء بعده بالنفي أو النهي نحو
قول الله جل وعلا: ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ
تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: 176، 177] ونحو قوله جل
وعلا: ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ * لَا يَغْرَنَّاكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ﴾
[آل عمران: 195، 196].

ومما تجدر الإشارة إليه فكما قد يكون كافياً أو حسناً قبل النفي، يعنى
قد يأتي الوقف تاماً قبل النفي وقد يأتي كافياً، وقد يأتي حسناً قبل
النفي.

عاشراً: من ضوابط الوقف التام الفصل بين الصفتين المتضادتين، نحو قول الله جل وعلا: ﴿ هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّنْ رَّجَزٍ أَلِيمٌ ﴾ [الجاثية: 11].

الحادي عشر: من ضوابط الوقف التام انقطاع الكلام على موضوع معين للانتقال إلى غيره، كالوقف على قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 216] لأنه نهاية الكلام على أحكام الطلاق وما بعده بدء في ذكر أحكام أخرى.

نماذج للوقف التام عند انقضاء القصة أو رأس الآية، وأثر ذلك

ننتقل بعد ذلك إلى نماذج للوقف التام من القرآن الكريم، قبل أن أذكر النماذج المبينة للوقف التام، والموضحة لارتباطه بالمعنى في القرآن الكريم، أشير إلى صور الوقف التام كما أوردها العلماء -رحمهم الله تعالى- فبالنتبع والاستقراء لأي القرآن الكريم وبيان مواطن الفصل والوصل فيها، لوحظ أن الوقف التام أكثر ما يكون في رءوس الآي لماذا؟ لأنها مقاطع وفواصل، وكذلك يكون التمام عند انقضاء القصص أيضاً.

فمثلاً الوقف على لفظ ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: 5] وقف تام لماذا؟ لأنه نهاية الكلام عن المؤمنين، وما بعده كلام منفصل عنه لفظاً ومعنى، بل هو كلام جديد عن موضوع آخر، وهو موقف الكفار من الرسول ﷺ

ومن الرسالة، ولا يوجد أي ترابط لفظي أو معنوي بين العبارتين أو القصتين بدليل ابتداء العبارة الثانية بـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: 6].

إذاً هذه قصة وهذه قصة، ثم تتم قصة الكافرين وموقفهم من الدعوة، والختم على قلوبهم وسمعهم وإلقاء الغشاوة على أبصارهم عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7].

وبعد قصة الكافرين شرع الحق ﷺ في بيان صفات المنافقين، الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، وأبطنوا خلاف ما أظهروا، وهؤلاء تتم قصتهم عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 20] بعد ذلك ساق الله تعالى كلاماً جديداً بدايته: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: 21].

قال مجاهد: "في أول سورة البقرة أربع آيات في نعت المؤمنين، وثنان في نعت الكافرين، وثلاث عشرة آية في نعت المنافقين، كلها متصل بعضها ببعض و ﴿قَدِيرٌ﴾ آخرها، وأتم ما فيها ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ و ﴿عَظِيمٌ﴾ و ﴿قَدِيرٌ﴾".

فإذا ما انتقلنا إلى سورة آل عمران مثلاً نجد الوقف على قوله: ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَيَقْطَعَ طَرْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾ [آل عمران: 127] وقفاً تاماً.

وجه تمامه - كما يرى كثير من العلماء - لاختلاف نزول الآيتين في غزوتين؛ لأن من أول قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل

الوقف والابتداء

عمران: 123] إلى قوله: ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾ [آل عمران: 127] نزل في غزوة بدر، ومن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: 128] إلى قوله جل وعلا: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128] نزل في غزوة أحد وبينهما مدة.

والدليل على ذلك ما روى عن أنس < قال: ((لما كان يوم أحد كسرت رباعية رسول الله ﷺ وشج وجهه، فجعل الدم يسيل من وجهه ﷺ، وجعل النبي يمسح الدم عن وجهه وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم بالدم وهو يدعوهم إلى الله تعالى)) قال: فأنزل الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾."

فتنصب ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ على هذا التفسير بتقديرين أحدهما: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾.

فإذا ما انتقلنا إلى سورة الشعراء مثلاً نجد أن هذه السورة المباركة تحكي بين ثناياها أكثر من قصة من القصص القرآني، وتنتهي كل قصة عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ من هنا كان الوقف على ﴿الرَّحِيمُ﴾ في مواضعها الثمانية وفقاً تاماً لانتهاء الكلام عندها عن قصة، والبدء في قصة أخرى.

تابع الوقف التام

عناصر الدرس

- 93 العنصر الأول : تابع نماذج من الوقف التام عند انقضاء
القصة أو رأس الآية، وأثر ذلك على
المعنى
- 95 العنصر الثاني : نماذج من الوقف التام الذي يكون في ثانيا
الآيات

تابع نماذج من الوقف التام عند انقضاء القصة أو رأس الآية، وأثر ذلك

فيما لوحظ أن الوقف التام أكثر ما يكون في رءوس الآي؛ لأنها مقاطع وفواصل، وكذلك يكون الوقف عند انقضاء القصص أيضاً.

فالوقف على ﴿مُيِّنٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: 11] وقف تام ورأس آية، ووجه تمامه أن ما بعد كلمة ﴿مُيِّنٍ﴾ لا تعلق له بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى.

أما عدم تعلقه لفظاً فلأن الواو في الآية بعدها وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: 12]، للاستئناف لا للعطف ولا للحال، فالجملة بعدها مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها لفظاً، وأما عدم تعلقه معنى فلأن الآيات السابقة تهدف إلى لفت أنظار العباد، وتوجيه قلوبهم إلى ما نصبه الله تعالى في كونه من آيات كمال قدرته، ودلائل باهر حكمته، من خلق السموات بغير عمد ترونها، وإلقاء الجبال الثوابت في الأرض، حتى لا تضطرب بمن عليها، ومن بث جميع الدواب فيها ومن إنزال الماء من السماء إلى الأرض، لإنبات النبات الذي يسر النواظر ويشرح الخواطر.

ولذلك تحدى الله المشركين بقوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾، ثم ختم الله الآيات بالحكم على الظالمين، بأنهم في بعد عن الحق والصواب.

بعد ذلك تنتقل الآيات إلى قصة لقمان، وسرد الوصايا والنصائح التي عرضها على ابنه، وأمره بتنفيذها، فمن الواضح أنه لا ارتباط في

المعنى الخاص بين الآيات المتحدثة عن وصايا لقمان، والآيات التي قبلها، فتأكد بهذا انتفاء التعلقين اللفظي والمعنوي بين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ وبين ما قبلها، فحينئذ يكون الوقف على ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ تاماً كما تقرر ذلك.

ومن أمثلة الوقف التام أيضاً الوقف على كلمة ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَتَأْمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصفوات: 148].

فالوقف على هذه الكلمة وهي رأس آية تام؛ لعدم تعلق الآية بعدها بها ولا بما قبلها لفظاً أو معنى.

أما عدم التعلق اللفظي فلأن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَفْتِيَهُمَ الرِّبَّكَ الْأَبْنَاءُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ [الصفوات: 149]، للفصيحة، أفصحت عن شرط مقدر والتقدير: إذ علمت ما سبق من قصص المرسلين فاستخبر كفار مكة تقریباً لهم، على هذه القسمة الجائرة التي قسموها بينهم وبين خالقهم.

وأما عدم التعلق المعنوي فلأن ما سبق من الآيات كان في ذكر طرف من قصص السابقين: نوح إبراهيم موسى هارون إلياس لوط يونس، أما الآيات اللاحقة ففي تقرير القرشيين المشركين على وصفهم الملائكة بالأنوثة، ونسبتهم إلى الله ما قامت الأدلة العقلية والبراهين النقلية، على تنزيهه عز وجل عنه.

وحيث انتفى التعلقان اللفظي والمعنوي كان الوقف على قوله: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ تاماً، ولكن أشير إلى أن هناك من القصص

القرآني ما يكون بين آياته وقوفاً تامة، ويظهر ذلك جلياً في سورة يوسف #.

إذ إن السورة تحكي القصة في مشاهد متعددة، تتعلق بنبي الله يوسف #، فمشهد رؤياه المنام تتم عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف: 6]، وقصة تدبير إخوته له وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ [يوسف: 14]، وقصة ما فعلوه به # تتم عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: 15]، وقصة مجيء إخوته إلى أبيهم يعقوب # ودموع الخداع على خدودهم، وحكم أبيهم عليهم بالتكذيب تتم عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: 18]، وهكذا إلى آخر ما يتعلق بيوسف #.

وتعد جميع المشاهد المتعلقة بيوسف # بتلك السورة قصة واحدة ووحدة اعتبارية لا حقيقية، وبالجملة فلا يقف على مقاطع القصص في القرآن إلا الأفراد من العلماء، كما أن الوقف التام كثير ما يوجد عند رءوس الآي وعند انقضاء القصص، كذلك يكون الوقف تاماً في ثنايا الآية.

وهذا النوع خاصة هو الذي ينبغي الاهتمام به والعناية بدراسته؛ إذ إن الوقف عند انقضاء القصة أو عند رأس الآية أمر قد لا يغيب عن كثير من قراء القرآن الكريم، أما الوقف على ما تم معناه وانقطع عما بعده لفظاً ومعنى في ثنايا الآية، فهذا ليس بالسهل الميسور بل إنه يحتاج إلى أعمال فكر وإمعان نظر، في معاني القرآن الكريم اللغوية

والبلاغية والتفسيرية، وسأذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه فيما يلي بعض الآيات التي يكون الوقف التام في ثناياها.

نماذج من الوقف التام الذي يكون في ثنايا

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

فالوقف على كلمة ﴿الرِّبَا﴾ من قوله تعالى: ﴿الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وقف تام، بينما يرى البعض أن الوقف كافٍ، ولعل من قال بكفايته رأى أن قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ من تنمة قول: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ فتكون في محل نصب بالقول عطفاً على المقول.

وعلى هذا تكون جملة ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ حالاً بإضمار قد، وهو بعيد جداً، ولكن الذي أرجحه أن الوقف على قوله: ﴿مِثْلُ الرِّبَا﴾ وقف تام لأن الفصل بين الجملتين أبين، ولأن جملة ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ منقطعة الصلة عما قبلها لفظاً ومعنى، وهذا هو الظاهر عند أكثر المفسرين.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 29]، فالوقف على لفظ الجلالة في قوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ وقف تام؛ وذلك لأنه منفصل عما بعده لفظاً ومعنى.

الوقف والابتداء

الدرس السادس

إذ إن قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ جملة مستأنفة وليست معطوفة على جواب الشرط وهو ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ لماذا؟ لأن علمه بما في السموات والأرض غير متوقف على شرط، فهو يعلم ما في السموات والأرض على الإطلاق.

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: 123]، فالوقف على قوله تعالى: ﴿أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ وقف تام، بينما يرى البعض أنه وقف كافٍ على أن قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، خاص لأهل الكتاب.

ولكنني أرجح أن الوقف على ﴿أَلْكِتَابِ﴾ وقف تام ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، وقف تام وذلك لأن ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ كلام مستأنف غير متصل بما قبله، بل منقطع عنه وهو عام للمسلمين وأهل الكتاب، وأكثر المفسرين يؤيد ذلك الوجه، وسيظهر جلياً عند بيان معنى الآية.

فمعنى الآية يبين الله تعالى في الآيات الكريمة أن الوصول إلى رضوانه لا يكون بالأمانى والأوهام، إنما يكون بالإيمان والعمل الصالح فقال ﷺ: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ واختلف المفسرون في الخطاب الكامن في قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾ فمنهم من يرى أن الخطاب لكفار قريش، ومنهم من يرى أنه للمشركين، ومنهم من يرى أن الخطاب للمسلمين.

ويرى الحافظ ابن كثير أن الخطاب لجميع الطوائف؛ لأن الآية الكريمة تخاطب الناس جميعاً، سواء أكانوا مؤمنين أم مشركين أم من أهل الكتاب؛ لأن الآية الكريمة تضع قاعدة عامة، هي أن الوصول إلى ثواب الله ورضاه لا ينال بالأمانى والأوهام، إنما ينال بالإيمان والعمل الصالح.

ثم قال الله تعالى مقررًا مضمون ما سبق: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، وهذه الجملة الكريمة مكونة من شرط وجزاء، وقيل: المراد بالسوء هنا الكفر، ولكن ظاهر الآية أعم من ذلك، فإن السوء ما يشمل الكفر والمعاصي.

قال الإمام النكزوي: "قال الله ﷻ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، فلم يخص مؤمنًا دون كافر ولا كافرًا دون مؤمن، ولا يقع التخصيص إلا بتوقيف، فقد جاء التوقيف عن رسول الله ﷺ بما يدل على أنه عام، فقد روي عن أبي هريرة < قال: لما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، شق ذلك على المسلمين، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: ((قاربوا وسددوا، وكل ما أصاب المؤمن كفارة له حتى الشوكة يشاكها والنكبة ينكبها))".

فصح بهذا أن كل من عمل سوءًا من مسلم أو كافر جزي به، وهذا الحديث يدل على تمام الوقف عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانَتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ كما قال الإمام الداني.

النموذج الرابع: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَنْفَكُرُوا مَا بَصَّحِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: 184]، فالوقف على قوله: ﴿أُولَئِكَ يَنْفَكُرُوا﴾

الوقف والابتداء

الدرس السادس

اختلف فيه العلماء فالبعض يرى أنه وقف تام، والبعض يرى أنه وقف كافٍ، ويرى الإمام السجاوندي السكت بدون تنفس على تقدير: أو لم يتفكروا فيعلموا.

ولكن الرأي الراجح أن الوقف على قوله: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا﴾ وقف تام وذلك للابتداء بعده بالنفي. وتفسير الآية يوضح ذلك ويؤيده.

معنى الآية: في هذه الآية الكريمة يدعو الله تعالى المشركين إلى التفكير والتدبر في أمر الرسول ﷺ وذلك لما نسبوه إلى الجنون فقال سبحانه: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا﴾ وهذه الجملة الكريمة مسوقة لإنكار عدم تفكرهم في شأنه ﷺ، وجهلهم بحقيقة حاله الموجبة للإيمان به، وبما أنزل عليه من الآيات التي كذبوا بها.

والهمزة للإنكار والتعجب والتوبيخ حيث لم يتفكروا، والواو للعطف على مقدر يستدعيه المقام، والمعنى: أو لم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء ما وصفوا به رسول الله ﷺ من الجنة فإنه منتفٍ عنه لا محالة، ولا يمكن لمن أمعن التفكير أن ينسب ذلك إليه ﷺ.

قال ابن عطية الأندلسي: "في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ﴾ الآية، تقرير يقارنه توبيخ للكفار، والوقف على قوله: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا﴾ ثم ابتداء القول بنفي ما ذكره فقال: ﴿مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ﴾ أي: ليس بصاحبهم شيء مما يدعونه من الجنون، فيكون هذا ردًا لقولهم: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6]، ويكون الكلام قد تم عند قوله: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا﴾.

النموذج الخامس: قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَوَاهُ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: 49]، فالوقف على قوله: ﴿ دِينُهُمْ ﴾ وقف تام.

وذلك لأنه منفصل عن ما بعده؛ إذ إن ذلك آخر كلام المنافقين ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ وما بعده وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ من قول الله تعالى جواب لهم ورد لمقاتلتهم. من هنا نرى أن الجملة الأولى غير الجملة الثانية، بل إن الجملة الثانية وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ جملة شرطية لا محل لها استئنافية، ومن المقرر أن من علامات الوقف التام الابتداء بعده بالشرط.

النموذج السادس: قوله تعالى: ﴿ وَيَذْهَبَ عَيِّظٌ قُلُوبَهُمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 15] فالوقف على قوله: ﴿ وَيَذْهَبَ عَيِّظٌ قُلُوبَهُمْ ﴾ وقف تام وإن كان بعض العلماء يرى أنه وقف كافٍ، ولكن الذي أرجحه أن الوقف على كلمة ﴿ قُلُوبَهُمْ ﴾ وقف تام، وذلك لأن جملة ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ منفصلة عما قبلها لفظاً ومعنى، وذلك يظهر من خلال تفسير الآية الكريمة.

المعنى العام: قبل هذه الآية الكريمة أمر الله تعالى عباده المؤمنين أمراً صريحاً قاطعاً بمقاتلة المشركين، وبين لهم أن قضية الإيمان توجب ذلك عليهم، ثم زاد في تأكيد الأمر بالقتال فقال: ﴿ فَتَلُوهُمْ ﴾ [التوبة: 14].

ورتب على هذا الأمر فوائد:

الأولى: تعذيب الله للكفار بأيدي المؤمنين بالقتل والأسر.

والثانية: إخزائهم قيل: بالأسر، وقيل: بما نزل بهم من الذل والهوان.

والثالثة: نصر المؤمنين عليهم، وغلبته لهم.

والرابعة: أن الله يشفي بالقتال صدور قوم مؤمنين ممن لم يشهد القتال ولا حضره.

والخامسة: أنه ﷺ يذهب بالقتال غيظ قلوب المؤمنين، الذين نالهم بسبب ما وقع من الكفار، من الأمور الجالبة للغيظ وحرج الصبر.

وقد وقعت للمؤمنين هذه الأمور كلها، وقد أنجز الله ﷻ جميع ما أوعدهم به على أجمل ما يكون، وتم الكلام عند قوله: ﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾، ثم قال الله تعالى: ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾، وهذه الجملة الكريمة ابتداء كلام مستأنف ليس على المعنى الأول.

بل إنه كلام يتضمن الإخبار، بأن بعض هؤلاء الذين أمروا بمقاتلتهم يتوب من كفره، فيتوب الله عليه وقد كان ذلك حيث أسلم منهم أناس وحسن إسلامهم، ولا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ جواباً لقوله: ﴿ قَتَلُوهُمْ ﴾ لأن جملة ﴿ وَيَتُوبُ ﴾ لا يمكن جعلها جزاء لمقاتلتهم مع الكفار.

قال الإمام القرطبي: "قوله تعالى: ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ القراءة بالرفع على الاستئناف؛ لأنه ليس من جنس الأول ولهذا لم يقل:

ويتب، بالجزم لأن توبته على من يشاء ليست جزاء على قتال الكافرين".

النموذج السابع: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]، فالوقف على ﴿بَشَرٌ﴾ وقف تام، ووجه تامه يظهر في المعنى العام للآية الكريمة.

فالمعنى العام: يخبر الله تعالى في هذه الآية الكريمة شبهة من شبهات منكري نبوة نبينا محمد ﷺ، وذلك أنهم كانوا يقولون كذباً وافتراء: إن محمدًا إنما يعلمه هذا الذي يتلوه علينا من القرآن بشر، ويشيرون إلى رجل أعجمي من أهل الكتاب، وليس هو من عند الله كما يزعم.

ولقد حُلِيت جملة ﴿وَلَقَدْ نَعَلْمُ﴾ بفنون التأكيد لتحقيق ما تتضمنه من الوعيد لمن يطعن في القرآن الكريم، بل وفي التعبير بالاستقبال في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْمُ﴾ إشارة إلى أن علم الله تعالى محيط بهم، وأنه ﷻ يعلم ما قالوا وما سيقولون من تلك المقالات المنكرة، التي يقولونها في النبي الكريم وفي كتاب الله الذي بين يديه، ويقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ قد تم الكلام.

ثم ساق الله كلامًا جديدًا أجاب به عن نبيه ردًا عليهم في افتراءهم السخيف، فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ والمعنى: أي أن لسان الرجل الذي يميلون قولهم عن الاستقامة إليه أعجمي غير بين، وهذا القرآن عربي في غاية

الوقف والابتداء

الدرس السادس

الفصاحة، فكيف يمكن لمن لسانه أعجمي أن يعلم محمداً هذا الكتاب العربي المبين، ومن أين للأعجمي أن يذوق بلاغة هذا الكتاب المعجز في فصاحته وبيانه؟!

وإذا ما أمعنا النظر في قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ لوجدنا أنها منقطعة الصلة عما قبلها لفظاً ومعنى، أما انفصالها معنى فلأن هذا يعد سياق كلام جديد ردّاً على مقالة المشركين الشنيعة، وادعائهم أن هذا القرآن من تعليم البشر.

وأما انفصالها لفظاً فإنهما جملتان مستأنفتان، وإن كان أبو حيان قد جوز أن تكون حالين من الضمير في ﴿يَقُولُونَ﴾، أي: والحال أن علمهم بأعجمية هذا البشر وعربية هذا القرآن، كان ينبغي أن يمنعهم عن مثل تلك المقالة. وقد رجح الزمخشري الاستئناف حيث قال: "إن مجيء الجملة الاسمية حالاً بدون واو شاذ". ومذهبه هذا مرجوح تبع فيه الفراء، إذ مجيئها كذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى.

النموذج الثامن: قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: 68]، فالوقف على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وقف تام، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين وعلماء الوقف.

قال ابن النحاس في بيان الوقف عليه: "فإن أكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، بل إن الوقف على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ يُظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة؛ إذ إن أهل السنة ينفون أن يكون اختيار الحق تعالى مبنياً على اختيار الخلق،

الوقف والابتداء

فليس لهم أن يختاروا بل الخيرة لله تعالى في أفعاله، وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه". وهذا بناء على أن ﴿مَا﴾ نافية، أي بنفي اختيار الخلق تقريرًا لاختيار الحق.

فالمعنى الإجمالي للآية: في الآية الكريمة يخبر الحق ﷻ أنه المتفرد بالخلق والاختيار، وأنه ليس في ذلك منازع ولا معقب، فهو الخالق المتصرف يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد، ويختار من يشاء لنبوته، فلا اعتراض لأحد على حكمه، وليس لمشركي مكة أن يختاروا للنبوة أو غيرها أحدًا لم يختره الله تعالى، لذلك قال الله: ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ أي: وليس يرسل من يختاروه هم، بل هو أعلم حيث يجعل رسالته.

قال الإمام القرطبي: " ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ نفي عام لجميع الأشياء أن يكون للعبد فيها شيء سوى اكتسابه بقدرة الله تعالى". ثم نزه نفسه ﷻ بقوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: تنزه الله تعالى بذاته تنزيهًا خاصًا به، وتقديس أن ينازعه أحد في ملكه أو يشاركه في اختيار خلقه.

النموذج التاسع: قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الشورى: 24]، فالوقف على قوله: ﴿قَلْبِكَ﴾ وقف تام وبيدئ القارئ بقوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ لماذا؟ لأن قوله: ﴿وَيَمْحُ﴾ مرفوع مستأنف غير داخل في جزاء الشرط؛ لأن الله تعالى يمحو الباطل مطلقًا، أي أن محو الباطل وإحقاق الحق وعد مطلق عن قوله: ﴿فَإِنْ يَشَاءِ﴾ دليل تكرار اسم الله تعالى في الآية الكريمة.

الوقف والابتداء

الدرس السادس

أما علة حذف الواو من قوله: ﴿وَيَمْحُ﴾ فإنها حذفت لفظاً لالتقاء الساكنين في الدرب وخطأ حملاً للخط على اللفظ، وعلى كل فلا ينبغي الوقف على ﴿وَيَمْحُ﴾ لأننا إذا وقفنا عليه بالأصل فهو الواو خالفنا خط المصحف، وإن وقفنا عليه بدونها موافقة للرسم العثماني خالفنا الأصل.

معنى الآية الكريمة: في هذه الآية الكريمة يحكي الله تعالى شبهة من شبه الكفار، ويوبخهم على كذبهم وعنادهم، فيقول ﷺ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ أي: بل أقول كفار قريش: إن محمداً قد افترى على الله كذباً بدعوى القرآن والنبوة، قال صاحب "البحر": "وهذا استفهام إنكار وتوبيخ للمشركين على هذه المقالة، أي: مثله لا ينسب إلى الكذب على الله تعالى مع اعترافكم له قبل بالصدق والأمانة".

أي: مثل النبي ﷺ لا ينسب إلى الكذب على الله جل وعلا، مع اعتراف المشركين له قبل بالصدق والأمانة. ثم أجاب الله تعالى عن افتراءهم هذا بقوله: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ أي: فإن يشأ الله تعالى يجعلك من المختوم على قلوبهم حتى تفترى عليه الكذب، لأن افتراء الكذب على الله لا يكون إلا ممن طبع الله على قلوبهم، فهم لا يفقهون، وأنت أيها الرسول مبرأ ومنزه عن ذلك.

فالمقصود من الجملة الكريمة مبالغة في تقرير الاستبعاد، وتنزيه ساحة الرسول ﷺ عما قاله المشركون في شأنه، وإثبات أن افتراء الكذب إنما هو من شأنهم.

وأتى بـ ﴿فَإِنْ﴾ مع أن عدم مشيئته تعالى مقطوع به، وذلك إرخاء للنعان وقيل: إشعاراً لعظمته تعالى وأنه سبحانه غني عن العالمين،

فبقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ قد تم الكلام، ولم يرتبط ما بعده به، ثم ابتداء الحق ﷺ فقال: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ أي: من شأن الله تعالى أن يمحو الباطل وأن يثبت الحق بكلماته الفاصلة، وبقضائه العادل، كما قال سبحانه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: 18].

قال صاحب "الكشاف": "يعني لو كان محمد ﷺ مفترياً كما تزعمون لكشف الله افتراءه ومحقه، وقذف بالحق على الباطل فدمغه، ويجوز أن يكون عدة لرسول الله بالنصر أن يمحو الله تعالى باطله وما بهتوك به، ويثبت الحق الذي أنت عليه بالقرآن وبقضائه الذي لا مرد له".

والدليل على أن قوله: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ مرفوع لا مجزوم عطف ﴿وَيُحِقُّ﴾ المرفوع عليه، ثم ختمت الآية بقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ أي أن الله ﷻ عالم بما في القلوب، يعلم ما تكنه الضمائر وتنطوي عليه السرائر.

وقال الإمام القرطبي < ورحمه الله: "والمراد أنك لو حدثت نفسك أن تفتري الكذب لعلمه الله وطبع على قلبك". ومما أريد أن أنوه عليه أن الوقف التام هو أقل الوقوف وروداً في القرآن الكريم، بينما هو أعلاها مرتبة بعد الوقف اللازم. هذا ولا يتحتم الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها تاماً، بل يجوز وصلها بما بعدها، نظراً إلى أنه لا يترتب على وصلها بما بعدها خلل في المعنى أو إيهاً خلاف المراد، وإن كان الوقف عليها أولى من وصلها، باعتبار تمام الكلام وعدم تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى.

الوقف الكافي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريفه، وتسميته، وحكمه، ودليله، والفرق
بينه وبين الوقف التام 107
- العنصر الثاني : ضوابط الوقف الكافي 109
- العنصر الثالث : نماذج للوقف الكافي، مع بيان أثره على
المعنى 112

تعريفه، وتسميته، وحكمه، ودليله، والفرق بينه وبين الوقف

تعريف الوقف الكافي: بعد أن عرفنا الوقف التام، واتضح لنا من خلال تعريفه أن العبارة الموقوف عليها تامة من جميع الوجوه، ومستقلة عن العبارة الأخرى، وضرربنا لذلك النماذج، نأتي على تعريف الوقف الكافي.

الوقف الكافي في اللغة؛ الكافي: اسم فاعل من كفى ومعناه: الذي يغنيك عن غيره، يقال: كفاه الشيء واكتفى به واستكفيته الشيء فكفانيه. قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: 36]، أي: يكفيه وعيد المشركين.

أما تعريف الوقف الكافي في الاصطلاح: هو الذي يحسن القطع عليه ويحسن الابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به معنى لا لفظاً، وبعبارة أخرى: هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها، ولا بما قبلها من حيث اللفظ، وتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى. فهو منقطع اللفظ متصل معنى.

ننتقل بعد ذلك على وجه تسميته كافيًا وحكمه، وجه تسميته بالكافي هو سمي كافيًا للاكتفاء به واستغنائه عن ما بعده، لماذا؟ لعدم تعلقه به من جهة اللفظ وإن تعلق به من جهة المعنى، ويسمى أيضًا عند بعض العلماء بالوقف الصالح والمفهوم والجائز، كما قال الإمام السخاوي.

بينما أطلق عليه الإمام السجوني الوقف المطلق وعرفه قائلاً: "والمطلق ما يحسن الابتداء بما بعده". هذا ولا يتعين الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها كافيًا، بل يجوز وصلها بما بعدها باعتبار تمام الكلام، إذ إن هناك تعلقًا في المعنى العام وسيق الموضوع.

أما عن حكم الوقف الكافي فنقول: وحكم هذا النوع من الوقوف أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وهو أكثر الوقوف الجائزة ورودًا في القرآن الكريم، وأريد أن أنبه على شيء علامته في المصحف: صلي، كما أن علامة الوقف التام: قلي.

الفرق بين الوقف التام والكافي:

هناك فرق بين الوقف التام والوقف الكافي. إن الفرق بين الوقف التام والكافي غير محدد تحديدًا منضبطًا عند جميع القراء، كالفرق بينهما وبين الحسن والقبیح، لأن وجه الاختلاف بين التام والكافي هو تعلق الكافي بما بعده في المعنى أو لا، وهو أمر نسبي يرجع فيه إلى الأذواق، أو يرجع فيه إلى الأذواق في فهم المعاني، واعتبار ما وقف عليه متعلقًا بما بعده في المعنى، أو مستغنيًا عنه.

لذا نجد من علماء هذا الفن - أي فن الوقف والابتداء - من يعد بعض الوقوف كافية، على حين أنها في نظر غيره تامة، أو العكس، أما الفرق بين التام والكافي وغيرهما من الوقوف فليس محلاً لهذا الاختلاف الكبير؛ لأنه يعتمد على تعلق ما وقف عليه بما بعده من

جهة الإعراب أو لا، وهو أمر منضبط بعض الشيء أكثر من التعلق المعنوي.

بعد ذلك نريد أن نبين دليل الوقف الكافي من السنة النبوية المطهرة: فلقد ثبت في السنة النبوية الصحيحة ما يدل على جواز القطع على الكافي، فعن سيدنا عبد الله بن مسعود < أنه قال: "قال لي رسول الله ﷺ: ((اقرأ عليّ)) قلت: أقرأ عليك القرآن وعليك أنزل؟ فقال ﷺ: ((إني أحب أن أسمع من غيري)) قال -أي عبد الله بن مسعود: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَٰئِلَةٍ شَهِيدًا ﴾ [النساء: 41] قال -أي ﷺ: ((أمسك)) فإذا عيناه تذر فان".

وجه الدلالة في هذا الحديث:

أقول لك أيها الدارس الكريم في هذا الحديث الشريف دليل على جواز القطع على الكافي؛ لأن قوله: ﴿ شَهِيدًا ﴾ وقف كافٍ وليس بتام، لأنه متعلق بما بعده معناه، إذ إن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا حصل هذا؟ ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: 42] فما بعده متعلق بما قبله من جهة المعنى، والوقف على قوله: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ وقف تام لأنه انقضاء القصة وهو آخر الآية الثانية.

وقد أمر النبي ﷺ ابن مسعود < أن يقطع على ﴿شَهِيدًا﴾ مع قرينه من ﴿حَدِيثًا﴾ فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الوقف الكافي.

ضوابط الوقف الكافي

الضابط الأول: من هذه الضوابط ومن هذه العلامات: أن يكون ما بعده مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: 13].

الضابط الثاني: أن يكون ما بعده فعلاً مستأنفاً مع السين أو سوف على التهديد، نحو قول الله جل وعلا: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكُنُّبُ شَهِدَاتِهِمْ وَيُسْتَأْذَنُونَ﴾ [الزخرف: 19]، ونحو قوله جل وعلا: ﴿وَيَقَوْمٍ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَعِلُّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ وَأَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ [هود: 93].

الضابط الثالث: أن يكون ما بعده فعلاً مستأنفاً بغير السين أو سوف، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: 55].

الضابط الرابع: أو يكون ما بعده مفعولاً لفعل محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الروم: 5، 6]، أي: وعد الله وعدًا، فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل.

الوقف والابتداء

الضابط الخامس: أن يكون ما بعده استنفهامًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النساء: 88]، فقولهم: ﴿أَتُرِيدُونَ﴾ استنفهام، فهذا ضابط من ضوابط الوقف الكافي.

الضابط السادس: كذلك إذا كان ألف الاستنفهام مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخِّنَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 67] والمعنى: أتريدون عرض الدنيا فالاستنفهام هنا مقدر.

الضابط السابع: أو وقع بعده حرف إن المكسورة الهمزة الساكنة النون، نحو قول الله جل وعلا: ﴿أَمَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكُفْرَونَ إِلَّا فِي عُورٍ﴾ [الملك: 20]، فكلمة إن مكسورة الهمزة ساكنة النون.

الضابط الثامن: أو وقع بعده ألا المخففة، نحو قوله جل وعلا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 18]، فالوقف على قوله: ﴿كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ وقف كافٍ لأن ما بعده ألا المخففة ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

الضابط التاسع: أو وقع بعده بل، نحو قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: 88]، فقولهم: ﴿غُلْفٌ﴾ وقف كافٍ لماذا؟ لأن ما بعد ﴿غُلْفٌ﴾ بل، وهذا ضابط وعلامة من علامات الوقف الكافي، كما قد يكون الوقف حسنًا قبل بل.

الوقف والابتداء

الدرس السابع

تلك هي ضوابط الوقف الكافي. ومن الكافي أيضاً ما يقتضيه العدول من الإخبار إلى الحكاية أو عكسها، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: 12] لأن قوله: ﴿وَبَعَثْنَا﴾ معدول بالحكاية عن الإخبار في قوله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ﴾ وكذلك قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾ معدول بالإخبار عن الحكاية في قوله: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ وكذلك في العدول عن الماضي إلى المستقبل وعكسه، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمَّنَابِهِ﴾ لأن قوله: ﴿وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: 2] مستقبل بعد قوله: ﴿أَمَّنَابِهِ﴾ وهو ماضٍ.

وكذلك العدول على الاستخبار إلى الإخبار، كقوله تعالى: ﴿مَسَّسَهُمُ الْبُأْسَاءَ وَالضَّرَّاءَ﴾ [البقرة: 214]، على الإخبار بعد تمام الاستفهام على قوله تعالى: ﴿خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 214].

وذكر الإمام الأشموني -رحمه الله تعالى- أن علة ذلك هي الفصل بين الاستفهام والإخبار؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾ [البقرة: 214] عطف على ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ [البقرة: 214] أي: أحسبتم وألم يأتكم. بذاتكون قد انتهينا من ضوابط الوقف الكافي وبينها مع ذكر الأمثلة.

أنتقل بك إلى العنصر الثالث والأخير من هذه المحاضرة، سائلاً الله جل وعلا أن يرزقك الفهم وأن يرزقك السداد.

نماذج للوقف الكافي، مع بيان أثره على

الوقف والابتداء

فنذكر أولاً نماذج مشروحة للوقف الكافي، وقبل أن أذكر بعض النماذج المشروحة للوقف الكافي، والمبينة لأثره على المعنى في القرآن الكريم، يجدر بنا أن نبين صور الوقف الكافي، والتي أوردها علماء الوقف والابتداء في مصنفاتهم.

فأقول: إن المتتبع المستقرئ لآيات القرآن الكريم يجد للوقف الكافي أكثر من صورة، أشهرها أنه قد يكون على رءوس الآي، هذه صورة، أو في ثنايا الآيات، هذه صورة ثانية، سواء كان قريباً من رأس الآية أم في وسط الآية، أم قريباً من أول الآية.

ولكن لما كان الوقف على رأس الآية أمراً سهلاً وميسوراً لدى الجميع، فأستكفي بذكر آية واحدة على سبيل المثال لا الحصر، وعلى القارئ الكريم وعلى الدارس الحبيب أن يقيس عليها نظائرها.

وهذه الآية هي قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: 4]، فالوقف على كلمة ﴿يَعْقِلُونَ﴾ وقف كافٍ، لم الوقف على كلمة ﴿يَعْقِلُونَ﴾ وقف كافٍ؟

وإنما كان الوقف هنا كافياً لأن الآية التي بعدها، وهي قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: 5]، هذه الآية التي بعدها لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، باعتبارها جملة مستأنفة، ولها تعلق بما قبلها من حيث المعنى.

لأن الآيات كلها مسوقة لبيان مقام النبي ﷺ الرفيع ولبيان مكانته السامية عند الله تعالى، وللحث على تعظيمه ﷺ، وتوقيره وحفظ الأدب معه في الحديث والخطاب، فلا يرفع أحد صوته في مجلسه

الوقف والابتداء

الدرس السابع

ﷺ، ولا يخاطبه مخاطبة الند لنده، ولا يناديه من وراء حجراته، بل يكون صوتهم في مجلسه أخفض من صوته ﷺ، ويكون نداؤهم له: بيا رسول الله بدلاً من يا محمد وهكذا.

فإنظراً لتوثيق الصلة بين معاني الآيات كان الوقف على كلمة ﴿يَعْقِلُونَ﴾ من قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وفقاً كافياً.

هذا والوقف الكافي في ثنايا الآيات كثير، بعد هذا التمهيد الموجز لبيان صور الوقف الكافي، إليك بعض النماذج من القرآن الكريم مبيئاً فيها لك مواطن الوقف الكافي، وأثره في بيان المعنى، وبتلك الكيفية التي يراعيها قارئ القرآن الكريم للوقف الكافي، يؤدي المعنى المقصود، وتعمل الأذن عملها مع الفهم والتذوق، فإلى النماذج حتى يتبين لنا معنى الوقف الكافي وعظمته في القرآن الكريم.

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، هذه الآية فيها وقف كافٍ، فالوقف الكافي هنا على قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ إذاً ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ وقف كافٍ.

ويرى بعض العلماء أنه وقف تام، ولعل وجه تمامه عند هؤلاء العلماء أن معنى الختم قد انقطع، ثم استأنف القارئ فقال: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةً﴾ ولكن الذي أميل إليه هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الوقف على قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ كافٍ. ووجه كفايته لأن الواو في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ للاستئناف، و ﴿غِشْوَةً﴾

الوقف والابتداء

مبتدأ مؤخر، خبره: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ﴾ ومن هنا فالكلام منقطع لفظًا، وتلك هي علة من قال بالتمام.

فإذا ما نظرنا في الآية وجدنا أن معناها متصل ببعضه ببعض، إذ إن الآية الكريمة تكشف عما اشتمل عليه كيان هؤلاء الكفار، الذين لا يتحولون عن كفرهم أبدًا، فقلوبهم مغلقة لا يصل إليها النور الإلهي، الذي يتمثل في الآيات، وأسماعهم لا تعرف صوت الحق لأنها تنبو عنه، وأبصارهم لا تراه لأن عليها حجابًا كثيفًا هو حجاب التعامي عن آيات الله جل وعلا، أولئك لهم عذاب لا ينقطع بسبب كفرهم وإجرامهم، وتكذيبهم بآيات الله العلي العظيم.

وعلى كل؛ فينبغي الوقف على قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ وبذلك يظهر معنى الختم ومعنى الغشاوة، إذ إن الختم يكون على القلوب والأسماع، والغشاوة -وهي الغطاء- تكون على الأبصار، والدليل على ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عَالِيٍّ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: 23].

وهذا يدل على أن القرآن الكريم وحدة موضوعية موصولة الحلقات، مترابطة في المعاني والمرامي، وأنه يفسر بعضه بعضًا. هذا وقرئ بنصب "غِشَاوَةٌ".

واختلفوا في نصبه على ثلاثة أوجه:

الأول: نصبت بفعل مضمر أي: وجعل على أبصارهم غشاوة فلا يرون الحق، فحذف الفعل لأن ما بعده يدل عليه، وعلى هذا يسوغ الوقف على ﴿سَمِعَهُمْ﴾ ويكون وقفًا كافيًا.

الثاني: أنه منصوب بفعل دالٍ عليه الختم.

الثالث: على إسقاط حرف الجر، ويكون ﴿وَعَلَى سَمِعِهِمْ﴾ معطوفًا على ما قبله، أي: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل إليه فانصب.

ومعنى ختم عليها بغشاوة أي: جعل على أبصارهم غشاوة؛ لأنه إذا ختمها بالغشاوة فقد جعلها فيه. واستدل من ذهب إلى هذا بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [النحل: 108].

وعلى هذا لا يوقف على قوله: ﴿وَعَلَى سَمِعِهِمْ﴾ لتعلق آخر الكلام بأوله، ولكن قراءة الرفع أولى. قال الإمام أبو حيان: "لأن النصب إما أنك تحمله على ﴿خَتَمَ﴾ الظاهر، فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه ﴿خَتَمَ﴾ تقديره: وجعل على أبصاره، فيجاء الكلام من باب متقلدًا سيقًا".

المعنى العام للآية الكريمة:

بعد أن أخبر الحق ﷻ حبيبه محمدًا ﷺ بعدم إيمان الكفرة، وأن الإنذار وعدمه عندهم سواء؛ لأن ظلمة الكفر حجبتهم وتحجبهم عن نور الإيمان، بين لنا ربنا في هذه الآية العلة في سبب عدم إيمانهم، فقال جلت قدرته: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمِعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غَشَاوَةً﴾.

الوقف والابتداء

أي: أن هؤلاء الكفار الذين لا أمل يرجى منهم جزاؤهم الطبع على قلوبهم وعلى سمعهم، فقد أصبحت قلوبهم في أكنة بحيث لا ينفذ فيها الحق، ولا يشرق فيها نور الإيمان، وضرب على سمعهم بحجاب فلا ينفذ منه دعوة إلى موطن الإدراك من العقل، فهم أشبه بالنائم المستغرق في نومه، حواسه كلها سليمة ولكنها معطلة لا تعمل في تلك الحال.

وفي إثبات تكرار لفظ على في قوله تعالى: ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ ليكون أدل على شدة الختم في الموضوعين، واستقلال كل منهما بالحكم، إذ إن هناك إشعار بتغاير الختمين، وهو أن ختم القلوب غير ختم الأسماع، بل إن هؤلاء على أبصارهم غشاوة، فلا تجتلي آيات الله الظاهرة في مخلوقاته وعجائبه في صنعه، كما تجتليها أعين المعتبرين المستبصرين، كأنما غطي عليها وحجبت، وحيل بينها وبين الإدراك، أو أنهم يبصرون إبصار غفلة لا إبصار عبرة، وبذلك اجتمع على الكفار عمى البصيرة التي هي نور القلوب، وعمى البصر الذي هو نور الإبصار وانسداد السمع.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214].

فالوقف على قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وقف كافٍ للفصل بين الاستفهام والإخبار. إذا علة الوقف للفصل بين الاستفهام والإخبار؛ لأن قوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ﴾

الوقف والابتداء

الدرس السابع

عطف على قوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ ، تقديره: أحسبتم ولما يأتكم، وكذلك أيضاً جملة ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ ﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، جاءت تفسيراً أو بياناً للمثل.

وذلك لما أوضح الله تعالى ما نال المؤمنين الصادقين في الأمم السابقة من المحن والشدائد؛ حتى يتأسى بهم المسلمون، وكان ذلك على سبيل المثل، فكان قائلاً قال: ما ذلك المثل، أو ما مثل الذين خلوا ومضوا وما حالهم؟ فكان الجواب ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ ﴾ .

وبهذا البيان يتضح أن جملة ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ ﴾ مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظاً، فحينئذ يكون الوقف على ﴿ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ كافياً، وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ وقف كافٍ أيضاً، لأن قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ كلام مستأنف بقرينة افتتاحه بالأل التنيهية. قال الإمام القرطبي: " ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ إخبار من الله تعالى مؤتلفاً بعد تمام ذكر القول".

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: 59]، فالوقف على قوله: ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ وقف كافٍ لماذا؟ لأن قوله تعالى: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ جملة مفسرة للمثل وهي في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف لا محل لها من الإعراب.

كأنه قيل: ما المثل؟ فقال: ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ، أي: المثل خلقه من تراب، ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، ولا يجوز أن يكون وصفاً لآدم؛ لأن آدم معرفة والمعرفة لا توصف بالنكرة، ولا يجوز أيضاً أن تكون

حالاً؛ لأن ﴿حَلَفَهُ﴾ فعل ماضٍ، والفعل الماضي لا يكون حالاً، وبهذا يتضح لنا أن جملة ﴿حَلَفَهُ مِنْ تَرَابٍ﴾ لا تعلق لها بما قبلها تعلقاً صناعياً، بل هي متعلقة تعلقاً معنوياً.

النموذج الرابع: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: 116].

فالوقف على قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وقف كافٍ؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ﴾ استئناف مبني على سؤال نشأ من صدر الكلام كأنه قيل: فماذا يقول عيسى # حينئذٍ؟ فقيل: يقول سبحانك.

وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ كافٍ أيضاً لأن قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ استئناف مقرر لعدم صدور القول المذكور عنه ﷺ. هذا وقد زعم بعض العلماء أن الوقف على قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِي﴾ ثم يبتدئ بقوله: ﴿بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾.

ولكن هذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن حرف الجر لا يعمل في ما قبله؛ لأنه على هذا الوجه تكون الباء غير متعلقة بشيء، وذلك غير جائز.

الثاني: أنه ليس موضع قسم، فإن اعتبره القارئ قسماً لم يجز؛ لأنه لا جواب له.

هذا وإن كان ينوي التقديم والتأخير بتقدير: إن كنت قلتَه فقد علمته بحق، فذلك خطأ أيضاً؛ لأن التقديم والتأخير مجاز، فلا يستعمل غالباً إلا بتوقيف أو بدليل قاطع؛ لأنه إذا ابتدأ بذلك فقد جعل أنه قاله.

وإن كان الإمام الأشموني أجاز الوقف على وجه التقديم والتأخير، ولكنه فنده بعد ذلك بقوله: "لكنه لا يستعمل؛ وذلك لما صح عن أبي هريرة > قال: تلقى عيسى حجته ولقاه الله في قوله لما قال الله:

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ

اللَّهِ﴾ قال أبو هريرة: عن رسول الله ﷺ: ((فلقاه الله ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّي﴾)).

من هنا إذا وقف القارئ على قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِي﴾ وبدأ بقوله: ﴿بِحَقِّي﴾ إن كنت قلتَه فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ كان تعسفاً لا يليق بفصاحة القرآن الكريم؛ لأن المنكر لا يُقسَم به، والقسم لا يُجاب بالشرط.

تابع الوقف الكافي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تابع نماذج للوقف الكافي، مع بيان أثره
على المعنى 121
- العنصر الثاني : نماذج للوقف الكافي، بغير شرحٍ ولا تفسير 133

تابع نماذج للوقف الكافي، مع بيان أثره على

تابع النموذج الخامس: وهو قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ كَذَلِكَ لِنَصَّرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخَلَّصِينَ﴾ [يوسف: 24]، فالوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ وقف كافٍ ويبتدأ بقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾ وذلك للفصل بين الخبرين، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبي معصوم، أن يهم بامرأة.

وينفصل من حكم القسم قبله في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ ويصير قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنفاً إذ الهم من نبي الله يوسف منفي لماذا؟ لوجود رؤية البرهان ويكون الوقف على قوله: ﴿بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾ ويبتدئ القارئ بقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنَصَّرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ فالهم الثاني غير الهم الأول، وهذا ما يسمى في علم البلاغة بالمشاكلة.

ولكن لعل سائلاً يسأل ما هي المشاكلة؟ المشاكلة هي الاتفاق في اللفظ مع الاختلاف في المعنى. ويرى البعض أن جملة ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ معطوفة على جملة ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ ولكن هذا العطف يشترط أن يكون الكل هكذا ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهٖ﴾ إذا جملة ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ معطوفة على جملة ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ﴾ كلها وليست معطوفة على جملة ﴿هَمَّتْ﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام، لأنه لما أردفت جملة ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ بجملة شرط لولا،

المتحمض لكونه من أحوال يوسف # وحده لا من أحوال امرأة العزيز، تعين أنه لا علاقة بين الجملتين.

فتعين أن الثانية مستقلة لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها، وجواب لولا محذوف يفسره الكلام قبله، أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فكان موجب الهم على تقدير رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم، وبذلك يظهر أن نبي الله يوسف لم يخالطه هم بامرأة العزيز ولم يقع منه البتة؛ لأن الله تعالى عصمه من الهم بالمعصية بما أراه من البرهان.

ويرى بعض المفسرين أن جواب لولا مقدم على الشرط للاهتمام به، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، والذي أرجحه وأميل إليه والله أعلم بالصواب أن قوله: ﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ لا يصلح جواباً؛ لأن لولا لها الصدارة وبذلك يكون قوله: ﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ دليل الجواب.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرَجًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَيَّ قَلْبُهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: 10]، لأن لولا حرف امتناع لوجود امتنع الهم لوجود البرهان، وامتنع إبداء أم موسى بما في نفسها على ابنها لوجود ﴿رَبَّنَا عَلَيَّ قَلْبُهَا﴾ فالجواب محذوف تقدم دليله على لولا.

قال صاحب "البحر" ما ملخصه: "والذي أختره أن يوسف لم يقع منه هم بها البتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان". وعلى كل فينبغي الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ للفصل بين الخبرين كما تقرر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نبيين معنى الآية: فالله جل وعلا أخبر في هذه الآية الكريمة عن موقف امرأة العزيز من يوسف #، بعدما غلقت الأبواب وتوسلت إليه بكل وسائل الإغراء، وحاولت إيقاعه في شركها وموقف يوسف منها، فقال سبحانه مبيناً همها أولاً: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ .

أي: ولقد عزمت امرأة العزيز عزمًا جازمًا، لا يلوئها عنه صارف، على ضرورة مخالطاته والظفر به بما تريد منه، بعدما باشرت مباديها من المراودة وتغليق الأبواب، ودعوته # إلى الإسراع إليها بقولها: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]، ولعلها تصدت هنالك لأفعال أخرى من بسط يدها إليه وقصد المعانقة، وغير ذلك مما اضطره إلى الهرب نحو الباب.

والتوكيد بلام القسم وقد لدفع ما عسى أن يتوهم من احتمال إقلاعها عما كانت عليه، بما فيه مقالته # من الزواجر، هذا معنى الهم الذي كان من جانب امرأة العزيز. وأما الهم من جانب نبي الله يوسف فقد أخبر الله عنه بقوله: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ واختلف المفسرون في معنى الهم، الذي هم به يوسف # على أقوال كثيرة.

منها ما لا يليق قوله بمقام الصالحين من الأمة، فكيف بمقام من هو نبي من الأنبياء، أو من مُعد لأن يكون نبيًا، فلا يجوز ذكر تلك الأقوال لأنها -والله أعلم- من أقوال اليهود الذين كانوا ينتهكون حرمة الأنبياء في الحياة، فكانوا يؤذونهم ويقتلونهم، وكذلك ينتهكون

الوقف والابتداء

الدرس الثامن

حرمتهم بعد مماتهم، فينسبون إليهم ما تشمئز منه القلوب، ويكذبون عليهم بما يباه كل عقل.

وأما الأقوال التي تليق بالذكر فأربعة، نضعها بين يدي الدارس الكريم حتى يكون على علم بحقيقة ذلك الأمر، وليختار ما يرتاح إليه باله، وليعلم أن المقام دقيق جدًا؛ لأنه مقام عصمة الأنبياء وتنزيه ساحة المرسلين.

القول الأول: قال جماعة من المفسرين: هم يوسف بأن يجيها إلى ما دعت إليه، ثم ارعوى عن ذلك لما رأى برهان ربه، ونقل ذلك عن ابن عباس < وعن ابن أبي مليكة وثعلب.

والهم بالسيئة ليس من الكبائر ولا من الصغائر إذا لم يقدم المرء على فعله، لقول الرسول ﷺ: ((قال الله ﷻ: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا)).

والهم بالشيء -حسنة كان أو سيئة- من طبع البشر، فلا يلام عليه أحد إلا إذا أقدم عليه وأخذ في التهيؤ لفعله. أقول: إن هناك فرقًا بين هم يوسف # وهم امرأة العزيز؛ إذ إن همها اقترن بمباشرة الأسباب، ولذا عُذ عليها خطأ وذنبا، وأما همه # لم يقترن بشيء فلم يكن منه معصية. هذا هو القول الأول.

القول الثاني: أن المراد بالهم في جانب سيدنا يوسف # الاشتهااء حسب الطبيعة البشرية، والمعنى: ولقد اشتهات المرأة ما أرادت من يوسف، واشتهى يوسف ذلك أيضًا حسب الطبيعة البشرية، ولولا أن

رأى برهان ربه لاستجاب، ولكنه امتنع حيث علم أن هذا العمل حرام، وذلك كالصائم في الصيف الشديد الحر، وهو شديد العطش يرى الماء البارد فإنه يشتهي حسب الطبع، ولكن يكف نفسه عن شربه، ولا يأثم بذلك الاشتهاء بل يزيد من أجره.

هذا ولو لم يوجد من يوسف أيّ اشتها لم يكن في تركه فضل؛ لأن العيّنين إذا ترك الزنا لا يعد ذلك فضيلة له، ولكن حيث كان فرق بين اشتها المرأة واشتها يوسف، باقتران اشتهاها بالطلب والإلحاح ومباشرة الأسباب، وعدم اقتران اشتهاه بشيء من الأفعال الاختيارية، عد اشتهاؤها خطأ دون اشتهاه.

القول الثالث: يرى فريق من المفسرين أن امرأة العزيز لما عرضت نفسها على يوسف، وألحت عليه فامتنع يوسف وأبى غضبت غضباً شديداً، حيث رأت ذلك عصيانياً لأمرها كيف وهي سيدته، فأرادت أن تبطش به وأن تضربه، أو توقعه على نفسها جبراً وقهراً، وأراد يوسف # أن يدفعها عن نفسه حتى بالضرب إن احتاج إلى ذلك، ولكن رأى برهان ربه، وهو أن المصارعة مع المرأة شنيعة، فالفرار والهروب من الشر أحلى.

فالمعنى: ولقد همت امرأة العزيز بيوسف لتضربه أو لتجلبه لنفسها جبراً، وهم يوسف أن يدفعها عن نفسه ولو بالضرب، لولا أن رأى أن التدافع مع المرأة -سيما إذا كانت سيدته- شنيع لضربها ضرباً ولدفعها دفعاً، ولكن لهذا البرهان لم يضرب ولم يدفع، بل فر وهرب تخلصاً من هذا الموقف الحرج.

القول الرابع: أن همه # بامرأة العزيز امتنع لوجود البرهان عنده، وهو حرصه على الطاعة واستمساكه بآداب آبائه، وبأخلاقه الذكية الطاهرة، وعلى هذه القول جواب لولا محذوف تقدم دليله على لولا.

قال الأستاذ الدكتور عبد الوهاب النجار ما ملخصه: "وهذا القول يلتئم مع قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾، ومع قوله في الآيات نفسها: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾".

وعلى كل فلا خلاف في أن يوسف لم يأت بالفاحشة، وإنما الخلاف في وقوع الهم، وقد بينا أقوال المفسرين في معناه وفي مراده، والذي أميل إليه أن يوسف # منزه عن الهم، وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان في تفسيره، وتبعه الأستاذ الدكتور عبد الوهاب النجار.

بينما يرى البعض أن الهم في حق يوسف يفسر بحديث النفس، وممن ذهب إلى هذا القول الإمام الزمخشري في تفسيره، وتبعه في ذلك فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي في تفسيره، والأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل في كتابه "من لطائف البيان في سورة يوسف #"، ولكن أقول: لكل وجهته والله أعلم بحقيقة الحال.

وللإمام الرازي في تفسيره الكبير نكتة لا بأس بإيرادها. قال: "إن الذين لهم تعلق بهذه الواقعة هم: يوسف # والمرأة وزوجها والنسوة والشهود ورب العالمين وإبليس، وكلهم قالوا ببراءة يوسف # عن الذنب، فلم يبق لمسلم توقف في هذا الباب.

أما يوسف # فلقوله: ﴿هِيَ زَوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: 26] وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: 33]، وأما المرأة فلقولها: ﴿

وَلَقَدْ زَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعَصَمَ ﴿٣٢﴾ [يوسف: 32] وقولها أيضاً: ﴿أَلَنْ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: 51]، وأما زوجها فلقوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ [يوسف: 28، 29]، وأما النسوة فلقولهن: ﴿أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَوِّدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: 30]، وأيضاً قولهن: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ .

وأما الشهود فلقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: 26]، وأما شهادة الله تعالى فلقوله ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: 24]، وأما إقرار إبليس بذلك فلقوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: 82 - 83] فأقر إبليس بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ويوسف # من المخلصين لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ فكان هذا إقراراً من إبليس بأنهما أغواه وما أضله عن طريق الهدى والرشاد.

وقوله سبحانه: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ بيان لمظهر من مظاهر رحمة الله تعالى به # ورعايته له. والمعنى: أي مثل ذلك الإراءة للبرهان أرينا يوسف؛ لنصرف عنه السوء والفحشاء، أي: لنحول ونبعد عنه السوء والفحشاء، وفي هذا إشارة إلى أن السوء والفحشاء توجهها إلى يوسف فصرفهما الله تعالى عنه".

قال العلامة أبو السعود: "في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ آية بينة وحجة قاطعة على أنه # لم يقع منه هم بالمعصية ولا توجه إليها، وإلا لقل: لنصرفه عن السوء والفحشاء، وإنما توجه إليه ذلك من خارج، فصرفه الله تعالى بما فيه من موجبات العفة والعصمة.

وفي هذا دليل على أن يوسف عُصم من صغائر الذنوب وكبائرهما، فبطل قول من قال: إنه وُجد الهم من يوسف، والهم ذنب، ولكن كان قبل النبوة، فعجباً لمن أثبت ذنباً لمن برأه الله تعالى من كل ذنب".

ثم ختمت الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾. وفي ذلك تعليل لحكمة صرف الله تعالى السوء والفحشاء عن يوسف # كأنه قال: صرف عنه السوء والفحشاء لأنه من عبادنا المخلصين، وقد وعد الله تعالى بحفظهم من الشيطان فقال جل وعلا: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: 42].

وقد اعترف الشيطان بأنه لا يستطيع أن يظفر بهم حيث قال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾، وقرئ قوله: ﴿الْمُخْلَصِينَ﴾ بكسر اللام وفتحها، يعني يقرأ هكذا: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ﴾ وأفعاله، فلما كان كذلك أخلصه الله لنفسه وجعله من صفوة عباده، وبرأه من كل ما يعاب به.

النموذج السادس من نماذج الوقف الكافي. قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: 4] فالوقف على قوله: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: 4]، وقف كافٍ لأن قوله: ﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ في حكم المبتدأ الخارج عن تعليل الإرسال، ولم يكن معطوفاً على قوله: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ لأن العطف يجعل معنى المعطوف كمعنى المعطوف عليه، والرسول أرسلوا للبيان لا للضلال.

قال الفراء: "إذا ذُكر فعل وبعده فعل آخر فإن كان الفعل الثاني مشاكلاً للأول نَسَقْتَهُ عليه، وإن لم يكن مشاكلاً له استأنفتَه ورفعته". من هنا كان الوقف على قوله: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ كافياً؛ لأن ما بعده منقطع لفظاً ومتصل معنى.

أما انقطاعه لفظاً فذلك أمر قد ظهر بيانه، وأما اتصاله من حيث المعنى فكأنه تعالى قال: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم تلك الشرائع باللغة التي ألفوها وفهموها، ومع ذلك فإن المضل والهادي هو الله عَزَّ وَجَلَّ، والبيان لا يوجب حصول الهداية، إلا إذا جعله الله تعالى واسطة وسبباً، فربما قوي البيان ولا تحصل الهداية، وربما ضعف البيان وحصلت الهداية.

ومعنى الآية: أن الله تعالى يبين منة من مننه العظيمة على عباده، وهي حكمة إرسال الرسل، واختيارهم من بين أقوامهم، فقال جل وعلا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ أي: وما أرسلنا قبلك يا محمد رسولاً من الرسل إلى قوم من الأقوام إلا وكانت لغته هي لغتهم؛ وذلك ليفهموا عنه ما يدعوهم إليه، وليوضح

لهم ما أمرهم الله تعالى به من الشريعة، التي شرعها لهم، حتى لا يكون لهم حجة على الله تعالى.

النموذج السابع: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ [النحل: 66]، فالوقف على قوله تعالى: ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ وقف كاف وذلك لأن جملة ﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ ليست بصفة لقوله: ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ بل هي استئناف لبيان ما أبهم من العبرة كأنه قيل: كيف العبرة فيها؟ فقيل: نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنًا خالصًا، وبهذا يظهر أن جملة ﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ مرتبطة بما قبلها معنى منقطعة لفظًا.

معنى الآية: في الآية الكريمة يلفت الله تعالى الأبصار والبصائر إلى مظهر من مظاهر قدرته، وعجيب صنعه وسعة رحمته، حيث خلق للناس الأنعام وسقاهم من ألبانها فقال سبحانه: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ﴾ والأنعام تطلق على الإبل والبقر والضأن والماعز، والعبرة مصدر بمعنى العبور، والمراد به هنا العظة والاعتبار والانتقال من الجهل إلى العلم، ومن الغفلة إلى اليقظة.

أي: وإن لكم أيها الناس في خلق الأنعام، وفيما يخرج منها من ألبان لعظة وعبرة يعتبر بها العقلاء، ففي خلقها وتسخيرها دلالة على قدرة الله تعالى، وعلى عظمته ووحدانيته.

ثم فسر الله ﷻ العبرة بقوله تعالى: ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا ﴾ أي: نسقيكم من بين الفرث والدم الذي اشتملت عليه بطون الأنعام لبنًا نافعًا لأبدانكم، خالصًا مصفى عما يصحبه من الأجزاء

الكثيفة بتضييق مخرجه، أو صافياً لا يصحبه لون الدم ولا رائحة الفرث، مع أنه موجود بينهما.

قال ابن عباس: إذا أكلت الدابة العلف واستقر في كرشها وطبخته كان أسفله فرثاً، وأوسطه لبناً وأعلاه دمًا، فالكبد مسلطة عليه تقسمه بتقدير الله ﷻ، فيجري الدم في العروق واللبن في الضروع، ويبقى الثفل كما هو.

وقدم الله جل وعلا قوله: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ على قوله: ﴿لَبَنًا﴾ لأن خروج اللبن من بينهما هو موطن العبرة، وموضع الدليل الأسمى على قدرة الله جل وعلا وعلى وحدانيته، وهذا اللبن الخالص النافع وصفه الله تعالى بقوله: ﴿سَائِغًا لِّلشَّرِبِينَ﴾ أي سهل المرور في الحلق لذيداً هنيئاً لا يغص من شربه.

النموذج الثامن: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: 29]، اختلف العلماء في الوقف على قوله: ﴿إِذْ جَاءَنِي﴾ على قولين:

أحدهما: أنه وقف كافٍ.

الثاني: وإليه ذهب الجمهور أن الوقف على ﴿إِذْ جَاءَنِي﴾ وقف تام، ووجه تمامه عندهم أن قوله: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ آخر كلام الظالم الذي هو أبي بن خلف، وما بعده من قول الله جل وعلا، وهو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾.

الوقف والابتداء

الدرس الثامن

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول؛ أن الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَنِي﴾ وقف كافٍ لماذا؟ لأن قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون من تمام كلام الظالم أبي بن خلف، على أنه سمي خليله شيطاناً بعد وصفه بالإضلال، الذي هو أخص الأوصاف الشيطانية، أو على أنه أراد بالشيطان إبليس؛ لأنه الذي حمله على مجالسة المضلين ومخالفة الرسول الكريم ﷺ بوسوسته وإغوائه، وعلى هذا الوجه لا يكون الوقف على ﴿جَاءَنِي﴾ تاماً لأن قوله: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ من جملة مقول القول.

الوجه الثاني: أن يكون قوله: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ من كلام الله تعالى. والمراد بالشيطان على هذا الوجه إبليس عليه اللعنة، لأنه الذي حمله على الصداقة لذلك المضل، وعلى الكفر برسول الله ﷺ ثم خذله، وعلى هذا الوجه لا يكون الوقف على ﴿خَذُولًا﴾ تاماً أيضاً؛ لأن هذا القول وهو ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ إن كان من كلام الله جل شأنه فإنه مقرر لمضمون ما قبله ومؤكد لمعناه، فبينهما ارتباط معنوي وثيق، من هنا كان الوقف على قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَنِي﴾ كافياً.

النموذج التاسع: قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكٰفِرُونَ﴾ [غافر: 85]، فالوقف على قوله: ﴿بَأْسًا﴾ وقف كافٍ لماذا؟ لأن قوله: ﴿سُنَّتَ﴾ منصوب بفعل مقدر تقديره: سن الله ﴿سُنَّتَ﴾ فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى

الفاعل، وبهذا يظهر أن الكلام منقطع لفظاً ومتصل معنى، أي أن الله ﷻ سن هذه السنة في الأمم كلها؛ أنه لا ينفعهم الإيمان إذا رأوا العذاب.

النموذج العاشر: قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: 27] فالوقف على قوله: ﴿أَمِ السَّمَاءُ﴾، وقف كافٍ لأن جملة ﴿بَنَاهَا﴾ ليست صفة للسماء؛ وذلك لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة إلا بواسطة الذي، يعني يقال هكذا: أنتم أشد خلقاً أم السماء الذي بناها، لذا فكانت كلمة ﴿بَنَاهَا﴾ مستأنفة للتنبيه على التدبر في لطائف الصنع، فكأنه قال: أنتم أشد خلقاً أم التي بناها، أو أنتم أشد خلقاً أم السماء أشد خلقاً، فالمسئول يجيب: السماء أشد خلقاً.

ويرى أبو حاتم الوقف على ﴿بَنَاهَا﴾ دون السماء، لأن ﴿بَنَاهَا﴾ صلة للسماء، وعلل لهذا الرأي بقوله: "إن لم تكن صلة لكانت صفة، ثم قوله تعالى: ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا﴾ [النازعات: 28] صفة أخرى، فقد توالفت صفتان لا تعلق لإحدهما بالأخرى، فكان يجب إدخال العاطف فيما بينهما كما في قوله: ﴿وَأَعْطَشَ لَيْلَهَا﴾ [النازعات: 29]، فلما لم يكن كذلك علمنا أن قوله: ﴿بَنَاهَا﴾ صلة للسماء ثم قال: ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا﴾ ابتداء بذكر صفته".

ولكني أرى أنه ينبغي أن يكون على ﴿بَنَاهَا﴾ وقفاً؛ وذلك لأنه لو كان قوله: ﴿بَنَاهَا﴾ صلة للسماء لكان التقدير: أم السماء التي بناها، وعلى هذا يقتضي وجود سماء ما بناها الله تعالى، وذلك باطل، وأيضاً إن قيل: يضم بينهما التي فلا يتوجه الوصل؛ لأن الحذف

يوجب الوقف. وقال الشيخ زكريا الأنصاري: "لا أحب الجمع بينهما".

معنى الآية: في الآية الكريمة استدلال على منكري البعث من كفار مكة؛ لينبههم إلى آثار قدرته ومظاهر عظمته جل شأنه ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرِ السَّمَاءَ بَنَاهَا﴾ أي: أخلقكم أيها الناس بعد الموت وبعثكم أشد وأصعب في تقديركم، أم خلق السماء التي لها هذا الجرم العظيم، وفيها من عجائب الصنع وبدائع القدرة ما هو بين للناظرين.

فالمقصود من الآية لفت أنظار الناس إلى أمر معلوم عندهم بالمشاهدة، وهو أن خلق السماء أعظم وأبلغ من خلقهم، ومَن كان قادرًا على الأبلغ والأعظم فمن باب أولى أن يكون قادرًا على ما هو أقل منه، وهو خلقهم وإعادتهم بعد موتهم.

ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ﴾ [غافر: 57] ثم بين الله تعالى كيفية خلق السماء فقال سبحانه: ﴿بَنَاهَا﴾ أي رفعها عالية فوقكم، محكمة البناء بلا عمد ولا أوتاد، فهذا دليل على أن باني السماء هو الله تعالى لا غيره.

نماذج للوقف الكافي، بغير شرح ولا

أنتقل إلى بعض النماذج أيضًا للوقف الكافي، ولكن بغير شرح ولا تفسير فأقول له:

أيضاً من الوقوف الكافية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83]، فالوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ كافٍ ويبتدئ القارئ بقوله: ﴿وَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا﴾ بتقدير: واستوصوا بالوالدين إحساناً، ودليل هذا المضمرة ما بعد ذلك من قوله: ﴿وَقُولُوا﴾ ﴿وَأَقِيمُوا﴾ ﴿وَأَتُوا﴾.

وأيضاً من الوقوف الكافية قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 230] فالوقف على قوله: ﴿زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وقف كافٍ لماذا؟ لأن طلاق الزوج الثاني على خطر الوجود، لا ينتظر معهود، فكان خارجاً من مقتضى الجملة الأولى وهي ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾.

وتوضيح ذلك ما قاله صاحب "البحر" فقد قال في قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ "قيل الضمير عائد على ﴿زَوْجًا﴾ النكرة والثاني، وأتى بلفظ ﴿فَإِنْ﴾ دون إذا تنبيهاً على أن طلاقه يجب أن يكون على ما يخطر له دون الشرح ومعناه: أن إذا تأتي للمتحقق وإن تأتي للمبهم، والمجوز وقوعه وعدم وقوعه أو للمحقق المبهم زمان وقوعه قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ﴾ [الأنبياء: 34].

والمعنى: فإن طلقها وانقضت عدتها منه فلا حرج على الزوج المطلق الثلاث وهذه الزوجة أن يتراجعا".

أيضاً من الوقوف الكافية قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۗ كُنَّا يَأْكُلَنِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: 75]، فالوقف على قوله: ﴿صِدِّيقَةٌ﴾ وقف كافٍ؛ لأن جملة

الوقف والابتداء

الدرس الثامن

﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ استئنافية منبهة على سمات الحدوث،
وأنها مشاركان للناس في تناول الطعام، فلو وصلت ﴿صِدِيقَةً﴾
بجملة ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ لاقتضى أن تكون صفة لـ
﴿صِدِيقَةً﴾ ولا يصح ذلك، لتثنية ضمير ﴿كَانَا﴾.

أيضاً من الوقوف الكافية قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1]، في
الآية الكريمة وقف كافٍ على قوله: ﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ لأن الحمد لا
يكون وقفاً على قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾ لوقوع ثم هنا لترتيب
الأخبار، فهي للتعجب والإنكار وليست عاطفة، ويكون المعنى حينئذ:
ومع ذلك الذين كفروا بربهم يعدلون.

قال الإمام الزركشي: "قد تجيء ثم كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في
قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين رتبتي الفعل مع السكوت، عن تفاوت
رتبتي الفاعل كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ
الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ فثم هنا لتفاوت رتبة الخلق
والجعل من رتبة العدل، مع السكوت عن وصف العادل".

أيضاً من الوقوف الكافية: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ
كَانَ لِلأَوَّابِينَ عَفْوَراً﴾ [الإسراء: 25] فالوقف على قوله: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا
فِي نُفُوسِكُمْ﴾ وقف كافٍ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ
كَانَ لِلأَوَّابِينَ عَفْوَراً﴾ جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب،
وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الجملة قبلها، فإنه عَفِيراً أمر ببر
الوالدين والإحسان إليهما، وحذر من عقوقهما.

كان لسائل أن يسأل: إذا بدرت من الإنسان بادرة أو وقعت منه زلة فهل يكون ذلك من العقوق؟ فأجيب بقوله: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ أي: إن تكونوا صادقين في البر بوالديكم وتوقيرهما فإن الله يغفر لكم ويقبل توبتكم، وبهذا يتضح أن جملة ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ إلى آخرها مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظاً.

هذا ومما ينبغي التنبيه عليه في هذه الآية أنه لا يجوز الوقف على قوله: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ فلا تقرأ هكذا: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنَّ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ هذا لا يجوز الوقف عليه لماذا؟

لأن هذا الوقف يؤدي إلى تغيير معنى الآية؛ إذ يكون معناها حينئذٍ أن الله تعالى أعلم بما في نفوس عباده إن تحقق فيهم الصلاح، هذا ما تدل عليه الآية بطريق المنطوق، وتدل بطريق المفهوم أن الله ﷻ لا يعلم ما في نفوس عباده إن لم يكونوا صالحين، ولا شك أن هذا مستحيل على الله تعالى؛ لأن علمه تعالى شامل للخلق جميعاً ومحيط بدخائل نفوس عباده.

الوقف الحسن - الوقف الجائر

عناصر الدرس

- 139 العنصر الأول : تعريف الوقف الحسن، ودليله، وحكمه،
وعلامته في المصحف
- 145 العنصر الثاني : نماذج للوقف الحسن، مع بيان أثره على
المعنى
- 150 العنصر الثالث : تعريف الوقف الجائر، وعلامته في
المصحف

تعريف الوقف الحسن، ودليله، وحكمه، وعلامته في

تعريف الوقف الحسن: الحسن في اللغة: بفتح الحاء والسين، مأخوذ من الحسن بضم الحاء وسكون السين، وجمعه حسان وهو ما حسن من كل شيء، ومنه حسنت الشيء إحساناً وتحسيناً، وهو ما يحسن الشيء أي يعلمه، واستحسن الشيء عده حسناً.

هذا وقد وردت مادة حَسَن في القرآن الكريم بفتح الحاء والسين تسع عشرة مرة، في ثماني عشرة آية، منها قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: 245] ومنها قوله ﷺ: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: 37].

تعريف الحسن في الاصطلاح:

عرف جمهور العلماء الوقف الحسن بأنه هو الذي يحسن الوقف عليه، لأن الكلام مفيد حسن، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى، وبعبارة أخرى: هو الذي لا يحتاج إلما بعده لأنه مفهوم دونه، ويحتاج ما بعده إليه لجريانه في اللفظ عليه.

وتوضيح ذلك الكريم أن الجملة الموقوف عليها تامة في ذاتها، مفيدة بنفسها، والجملة الثانية الواقعة بعدها غير مفيدة بنفسها، ولا تتم إلا بالجملة الأولى لوجود التعلق اللفظي، بل وسياق الموضوع.

والمراد بالتعلق اللفظي -كما سبق- التعلق من جهة الإعراب، وذلك بأن يكون ما بعد اللفظ الموقوف عليه، شدة تعلق به أو بما قبله، كأن

يكون صفة أو حالاً منه أو معطوفاً عليه، ونحو ذلك كما سيتضح عند ذكر النماذج إن شاء الله تعالى.

هذا وينبغي التنبيه إلى أنه لا يلزم من وجود التعلق في المعنى التعلق في اللفظ، بخلاف التعلق في اللفظ، فيلزم منه وجود التعلق في المعنى، أي أن التعلق اللفظي أعم من التعلق المعنوي. ويستدل الجمهور على الوقف الحسن:

بحديث السيدة أم سلمة > لوصف قراءة النبي ﷺ حيث قالت: ((كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف، ثم يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف، ثم يقول: الرحمن الرحيم ثم يقف، ثم يقول: مالك يوم الدين)) وهكذا إلى آخر السورة.

قال الإمام الداني: "ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل معتمد في هذا الباب". أي أصل ودليل على الوقف الحسن.

ويعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما سبق أنه خاص بسورة الفاتحة، وذهب الشيخ الحصري -رحمه الله تعالى- إلى أن الوقف الحسن هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، ولم يتعلق تعلقاً لفظياً، فلا بد من ثبوت التعلق المعنوي في الوقف الحسن، أما التعلق اللفظي فيكون منفياً على الراجح.

مثال الوقف الحسن عند فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري:

مثّل الشيخ الحصري للوقف الحسن بالوقف على كلمة ﴿وَبَرُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ وَّرَعْدٌ وَّبَرٌّ﴾ [البقرة: 19]، فوجهته في ذلك أن الجملة الواقعة بعدها وهي قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: 19] إلى آخره جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وقعت جواباً عن سؤال نشأ من الجملة السابقة، كأن سائلاً قال: فما يصنعون إذا أصابتهم تلك الشدة؟ فأجيب بقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾.

ثم قال: "هذا هو الراجح في إعراب تلك الجملة، وهو ما جرى عليه ورجحه المحققون من المفسرين. وقيل: الجملة لها موضع من الإعراب وهو الجر؛ لأنها في موضع الصفة لذوي المحذوف كأنه قيل: جاعلين. وأجاز بعضهم أن تكون في موضع نصب على الحال، من الضمير الذي هو الهاء في قوله: ﴿فِيهِ﴾ والراجع على ذي الحال محذوف ناب الألف واللام عنه، والتقدير: من صواعقه".

اعتراض:

يعترض على تمثيل الشيخ الحصري للوقف الحسن بالمثال السابق، بأنه ليس من الوقف الحسن بل هو من الوقف الجائز جوازاً مستوي الطرفين.

قال الإمام السجاوندي - عليه رحمه الله تعالى - عند قوله: ﴿وَبَرُّ﴾ "وقف جائز لأن قوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي هم يجعلون. وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على ﴿وَبَرُّ﴾ أو حال

عامله معنى التشبيه في الكاف، وذو الحال محذوف، أي: كأصحاب صيب، وعلى هذا التقدير لا وقف على قوله تعالى: ﴿وَرَقٌّ﴾ لنألا يفصل بين الحال وصاحبها".

ومن خلال هذا يتضح لنا أن الوقف الحسن الذي يقصده الشيخ الحصري خلاف ما يقصده جمهور العلماء، فالمثال السابق الذي مثل به الشيخ الحصري للوقف الحسن الوقف فيه جائز، وكذا الابتداء بما بعده جائز، بخلاف الوقف الحسن الذي يقصده الجمهور، فالوقف فيه جائز والابتداء بما بعده لا يجوز، إلا إذا كان الوقف على رأس آية، فإنه يجوز الابتداء بما بعده على بعض المذاهب.

لذا فإني أميل إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء، من أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى.

وجه تسميته حسناً:

سمي الوقف الحسن بذلك لأنه يفهم معنى مفيداً بذاته، يحسن السكوت عليه، أو لأنه يفهم منه معنى مفيداً بذاته يحسن السكوت عليه، هذا من ناحية وجه تسميته حسناً.

أما حكمه:

الوقف والابتداء

فالوقف الحسن أما أن يكون على رأس آية أو لا يكون على رأس آية، فإن لم يكن على رأس آية حسن الوقف دون الابتداء بما بعده وذلك بالاتفاق.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]، فالوقف على قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وقف حسن لأنها جملة مفيدة بنفسها، إلا أن الابتداء بما بعد الوقف لا يحسن لماذا؟ لأنه لا يتم إلا بالجملة الأولى لوجود الرابط اللفظي، وهو كون ﴿رَبِّ﴾ صفة والموصوف الله، فلا يمكن الفصل بين الصفة والموصوف.

وأيضًا كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: 1]، فالوقف على كلمة ﴿الرَّسُولَ﴾ وقف حسن لأنها جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، ولكن الابتداء بما بعده لا يحسن بل هو من الابتداء القبيح، لماذا؟ لأنه يفسد المعنى إذ يصبح تحذيرًا من الإيمان بالله تعالى. لذا فإن وقف القارئ على مثل هذه الألفاظ فعليه أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها، فبيئتئى بها ويصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها، وإلا فيما قبلها مما يصلح الابتداء به.

قبل أن أذكر بعض النماذج المبينة للوقف الحسن والموضحة لمعناه، أريد أن أشير إلى مسألة هامة، تلك المسألة تتعلق بالوقف الحسن، الذي عرفه جمهور العلماء، والذي يتفق وحديث السيدة أم سلمة > أنه غالبًا ما يوضع على هذا الوقف في أكثر طبقات المصاحف حرف "لا" الدال على الوقف الممنوع.

هذا ما لاحظته عند استقراء الوقوف الحسنة على هذا المعنى الذي حده له العلماء. ولعل ذلك يثير بعض التساؤلات كيف يكون الوقف حسناً ويمتنع الوقف عليه؟ أو ويمتنع الوقف عليه؟

أقول: إن العلة في ذلك أن الجملة الموقوف عليها - كما تقرر قبل ذلك - مفيدة بنفسها، من هنا فالوقف عليها يكون حسناً؛ لأنها أفادت فائدة يحسن السكوت عليها. إلا أن ما بعدها متعلق بها من جهة الإعراب، فلا يتم إلا بالجملة الأولى لوجود الرابط اللفظي.

وحتى تزداد المسألة وضوحاً فلنأخذ مثلاً يوضح ذلك، فمثلاً قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: 35].

إذا ما أمعنا النظر في كلمات هذه الآية الكريمة لوجدنا أن حرف "لا" الدال على الوقف الممنوع وضع على كلمة ﴿وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ مع أن الوقف على تلك الكلمة وقف حسن؛ لأنها متممة لجملة مفيدة بنفسها، ولكن ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ صفة لشجرة.

فإذا ما بدأنا بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ لبدأنا بالصفة ولا يبتدأ بالصفة لأنها فضلة ولا يبتدأ بالفضلة، وأيضاً لا يُقطع بين الصفة والموصوف.

وأورد الإمام النكزاوي أن جملة ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ مستأنفة، لذا فإنه قال: "الوقف على ﴿وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ وقف كافٍ". وقال الشيخ زكريا الأنصاري: "الوقف عليها صالح". وهذا ما أميل إليه؛ لأن الصالح

الوقف والابتداء

بمعنى الحسن عند البعض، فإذا ما وقف القارئ على مثل هذا فعلية أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدئ بها، ويصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها، وإلا فما قبلها مما يصلح الابتداء به.

وأيضًا كثيرًا ما نجد علامة الوقف الممنوع "لا" على رأس الآية، وخاصة في مصحف طبعة باكستان والأزهر والعراق، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: 55]، فعلى كلمة ﴿وَبَيْنَ﴾ وقف ممنوع، فالوقف على كلمة ﴿وَبَيْنَ﴾ كما قلت لك وقف حسن، وهي رأس آية ولكن ما بعدها وهو قوله: ﴿سَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: 56]، مفعول ثانٍ، لكلمة يحسبون، تقديره: أيحسبون إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة في الخيرات لهم.

ومن هنا فإن كلمة ﴿سَارِعُ﴾ متعلقة بما قبلها من جهة الإعراب، لذا نجد "لا" علامة الوقف الممنوع على كلمة ﴿وَبَيْنَ﴾ وهي رأس آية كما هو معلوم.

أقول: لعلمهم يقصدون بالمنع هنا المنع اللغوي لا الشرعي، ومن المقرر أن الأمور الشرعية تؤخذ بالتوقيف، وما دام أن الوقف قد ثبت عن الرسول ﷺ أو الصحابة أو التابعين فيقدم غالبًا ولو تعارض مع أصول اللغة، علمًا بأن بعض العلماء قد أقر الوقف على قوله: ﴿وَبَيْنَ﴾ وخطأ أن يكون قوله: ﴿سَارِعُ﴾ مفعولًا ثانيًا ليحسبون؛ وذلك لأن أن من قوله: ﴿أَنَّمَا﴾ إذا وقعت بعد حسب وأخواتها لم تحتج إلى مفعول ثانٍ؛ لأن أن كافية من الاسم يحسبون، وخبرها، ولا يجوز أن يؤتى بعد أن بمفعول ثانٍ.

وعلى كل فالقارئ كالمسافر، والمقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة بالتمام والحسن وغيرهما، كاختلاف المنازل في الخصب ووجود الماء والكلاء، وما يتظلل به من شجر ونحوه، والناس مختلفون في الوقف، فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس، ومنهم من جعله على رءوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في أواسط الآي، وإن كان الأغلب في أواخرها.

وليس آخر كل آية وقفًا، بل المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها، والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طول يبلغ الوقف الذي يليه، فله مجاوزته إلى ما يليه فما بعده، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك فالأحسن له أن لا يجاوزه، كالمسافر إذا لقي منزلًا خصبًا ظليلاً كثير الماء والكلاء، فعلم أنه إن جاوزه لا يبلغ المنزل.

نماذج للوقف الحسن، مع بيان أثره على

بعض النماذج المبينة للوقف الحسن:

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُعِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۗ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ۗ﴾ [المائدة: 46].

أنا وقفت على كلمة ﴿وَنُورٌ﴾ ولكن الأولى أن أصل هكذا: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ۗ﴾.

الوقف والابتداء

فالوقف على كلمة ﴿وَنُورٌ﴾ وقف حسن لأنه كلام مفيد في ذاته، ولكن الابتداء بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ لا يجوز، لماذا؟ لأنه متعلق بما قبله لفظًا؛ إذ إنه معطوف على موضع ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ والتقدير: آتيناها الإنجيل كائنًا فيه هدى ونور ومصداقًا، وقيل: إن ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ معطوف على ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ الأول، فيكون حالًا من عيسى # مؤكدًا للحال الأول ومقررًا له، والوجه الأول أولى، لأن التأسيس أولى من التأكيد.

معنى الآية: بعد أن بين المولى جلت قدرته منزلة التوراة، وما اشتملت عليه من هدايات وتشريعات، أتبع ذلك ببيان الإنجيل وما اشتمل عليه من مواعظ وأحكام، فقال سبحانه: ﴿وَقَفِينَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۗ وَإِنِّي لَأَتَّبِعُهُ الْإِنجِيلَ﴾.

والمعنى: وآتينا على آثار النبيين السابقين الذين أسلموا من بني إسرائيل، وأخلصوا دينهم لله تعالى بعيسى بن مريم، فجاء على آثارهم متبعًا خطاهم، في طريقهم الذي سلكوه من دعوة الناس إلى الحق والهدى، مصدقًا للتوراة التي تقدمت، مؤيدًا لها بإيمانه، منفذًا لأحكامها حافظًا لها، لم يغير منها شيئًا إلا ما جاء نسخه في الإنجيل.

وفي التعبير بقوله: ﴿وَقَفِينَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ إشارة إلى أن عيسى # لم يكن بدعًا من الرسل، وإنما هو واحد منهم جاء على آثار من سبقوه، سالغًا مسلکهم في الدعوة إلى عبادة الله وحده، وإلى التحلي بكمكارم الأخلاق.

وفي نسبته ﷺ إلى أمه دليل على أنه مُحَدَّث، وأنه مربوب لله الذي لم يتخذ ولدًا ولم تكن له صاحبة، فليس ابنًا لله تعالى كما يدعي المدعون.

ثم وصف الله تعالى الإنجيل الذي أنزله على عيسى # بخمس صفات فقال سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي وأتينا عيسى بن مريم الإنجيل حالة كونه مشتملاً على هداية الناس، والنور الذي يكشف لهم ما التبس عليهم من أمور دينية ودنيوية، بل ومصدقاً للتوراة ومؤيداً لما فيها من أحكام، مع اشتماله على هداية الناس إلى الحق، والبشارة بمجيء محمد ﷺ والمواعظ والنصائح التي ينتفع بها المتقون.

وخص الله تعالى المتقين بالذكر لأنهم الذين ينتفعون بالموعظة، وإن كان الجميع يدعى ويوعظ، ولكنه على غير المتقين عمى وحسرة.

هذا ولا تكرار بين ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ الأول ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ الثاني لأن الأول لبيان حال عيسى # وأنه جاء يدعو الناس إلى التصديق بالتوراة، وإلى تنفيذ أحكامها، والثاني جاء لبيان حال الإنجيل، وأنه جاء مقرراً لما اشتملت عليه التوراة من أحكام أنزلها الله تعالى.

وكذلك لا تكرار بين قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ وقوله: ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إذ إن الثاني جاء لزيادة المبالغة في التنويه بشأن الإنجيل، فهو مشتمل على ما يهدي الناس إلى الحق والخير، وهو في ذاته هدى لأنه منزل من عند الله، ولأنه بشارة بنبوة رسولنا محمد ﷺ لذا أعاد الله ذكر الهدى تقريراً وبيئاً.

النموذج الثاني: للوقف الحسن قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَكْفُرُوا أَتَيْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنَا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ [التوبة: 12]، فالوقف على قوله: ﴿ أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ وقف حسن هكذا ﴿ وَإِنْ تَكْفُرُوا أَتَيْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنَا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ لأنه كلام مفيد في ذاته، ولكن الابتداء بما بعده لا يجوز لأن قوله: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ متعلق بقوله: ﴿ فَقَتِلُوا ﴾.

قال الإمام الألوسي: " ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ متعلق بقوله: ﴿ فَقَتِلُوا ﴾ أي: قاتلوهم إرادة أن ينتهوا، أي: ليكن غرضكم من القتال انتهاؤهم عن ما هم عليه من الكفر وسائر العظائم، لا مجرد إيصال الأذية بهم كما هو طريقة المؤمنين".

ومعنى الآية: في الآية الكريمة يبين الله تعالى ما يجب على المؤمنين نحو المشركين، إذا لم يستقم المشركون على الوفاء، وأطلقوا ألسنتهم بقالة السوء في الإسلام والمسلمين، وأمدوا أيديهم إلى المسلمين بأذى فقال سبحانه: ﴿ وَإِنْ تَكْفُرُوا أَتَيْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنَا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾.

أي: إن نقض هؤلاء المشركون أقسامهم بعد توكيدها، وعهودهم بعدما تعاهدوا وتحالفوا على ألا ينقضوها وعابوا الإسلام بالقدر والذم، عندئذ يجب على المسلمين قتال هؤلاء الكفار بأسرهم قتالاً عنيفاً، إلا أنه خص أئمة الكفر وزعماء الكفر؛ لأنهم هم الذين يحرضون الأتباع على البقاء على الكفر والأعمال الباطلة.

ثم ساق الله تعالى تعليلاً للأمر بقتالهم فقال: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ أي: إن هؤلاء المشركين لا أقسام ولا عهود لهم على الحقيقة؛ لأنهم لما لم يفوا بهم صارت أيمانهم كأنها ليست بأيمان.

وقرأ ابن عامر: "إنهم لا إيمان لهم" بكسرة همزة إيمان على أنها مصدر أمنتته من الأمان، أي: لا يؤمنون في أنفسهم وقيل: إنهم لا يوفون لأحد بأمان يعقدونه له، ويرى بعض المفسرين أن معنى الإيمان على قراءة ابن عامر هو الإيمان الشرعي، الذي بمعنى التصديق، أي: أنهم لا تصديق ولا دين لهم، ومن كان كذلك فلا وفاء لهم والله أعلم.

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 32].

فالوقف على كلمة ﴿طَيِّبِينَ﴾ وقف حسن لماذا؟ لأنه كلام مفيد في ذاته، ولكن الابتداء بقوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ لا يجوز لماذا؟ لأنها حال من مفعول ﴿نُوَفِّهِمُ﴾ وهي حال بعد حال والمعنى: طيبين قائلين.

وأيضاً الوقف على قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾ حسن لأنه كلام مفيد في نفسه، ولكن الابتداء بما بعده لا يجوز؛ لأن قوله: ﴿أَدْخُلُوا﴾ مفعول ﴿يَقُولُونَ﴾ فهناك رابط لفظي بين الكلمة الموقوف عليها والتي بعدها، من هنا ينبغي على القارئ إن وقف أن يراعي ذلك الرابط؛ حتى لا يفسد المعنى.

معنى الآية: يسوق القرآن الكريم في هذه الآية الكريمة حال المتقين في مشهد الاحتضار، وهو مشهد هين لين، كما وصفه الله تعالى فقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا﴾.

والمعنى: إن الذين تقبض الملائكة أرواحهم طيبين طاهرين من دنس الشرك والمعاصي، قد طابت نفوسهم وزكت أرواحهم بما مسها من تقوى، وما عبق عليها من إيمان، تأتيهم الملائكة في موكب التبشير يقولون لهم عند قبض أرواحهم: سلام عليكم، فتسلم عليهم وتبشرهم بدخول الجنة، أو يبلغونهم السلام من الله جل وعلا.

قال ابن عباس <: "الملائكة يأتونهم بالسلام من قبل الله تعالى، ويخبرونهم بأنهم أصحاب الجنة"، وشبيهه بهذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: 30].

هذا ولا تعارض بين قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وبين ما جاء في الحديث الصحيح: ((سدوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل أحد الجنة بعمله)) قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ((ولا أنا إلا أن يتغمدي الله برحمته)) لأن الإيمان والأعمال الصالحة مطلوبة من الإنسان، وتلك أسباب طبيعية لدخول الجنة.

كما وعد الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: 107]، وقوله جل وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: 96]، إلى غير ذلك من الآيات، أما السبب الحقيقي فهو فضل الله تعالى ورحمته، حيث قبل هذه الأعمال وكافأ عليها.

تعريف الوقف الجائز، وعلامته في

تعريف الوقف الجائز: الجائز اسم فاعل من جاز يقال: جاز المكان يجوزه جوازًا، وجاوزه جوازًا وجازه أي: سار فيه وسلكه، وجاوزت الشيء وتجاوزته: تعديته، وتجاوزت عن المسيء: عفوت عنه وصفحته ويقال: أجازه أي خلفه وقطعه، وأجازته: أنفذه يقال: أجزيت العقد، جعلته جائزًا نافذًا، وأجاز رأيه وجوّزه: أنفذه، وجوّز له ما صنعه وأجاز له أي: سوغ له، هذا التعريف من جهة اللغة.

أما من جهة الاصطلاح: يختلف تعريف الجائز في الاصطلاح تبعًا لاختلاف العلوم، فعند علماء الفقه وأصوله: ما كان المرء إيذاءه مخيرًا بين الفعل والترك، وبعبارة أخرى: ما لا يمنع فعله فيعم المباح والمندوب والمكروه والواجب.

المباح: هو ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه، ولا مدح ولا ذم على الفعل والترك، ويقال له الحلال. والمندوب: هو ما يثاب فاعله ولا يذم تاركه، والمكروه: هو ما كان تركه أولى من فعله، أو هو ما طلب الشارع من المكلف تركه، لا على الوجه الحتم والإلزام، كما لو كانت الصيغة بنفسها دالة على الكراهة.

هذا عند علماء الأصول، أما عند علماء الوقوف فالوقف الجائز: هو ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين.

وبيان ذلك هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقًا معنويًا، وتعلق بها أو بما قبلها تعلقًا لفظيًا على سبيل الجواز، بمعنى أن الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها فيها وجهان من الإعراب، ولكن لم يترجح أحد الوجهين على الآخر، بل كانا متساويين، فالوقف

أذالك يسمى وقفًا جائزًا، أي: أن كلاً من الوقف والوصل جائز من غير ترجيح لأحدهما على الآخر.

فجواز الوقف باعتبار كون الجملة الواقعة بعد الكلمة الموقوف عليها مستأنفة، وجواز الوصل باعتبار كون الجملة في محل الخبر أو الحال أو الصفة، ونحو ذلك، فالوقف والوصل في درجة واحدة، فهو مستوي الطرفين، وسيظهر ذلك بوضوح إن شاء الله تعالى في مقامه عند ذكر النماذج.

هذا ومما أريد أن أنبه الدارس له أن الوقف الجائز يرمز له في المصحف برمز "ج" وإذا ما أمعنا النظر في الوقف الجائز - هذا ما نراه - غالبًا ما يوافق الوقف الكافي في وجه القطع، لذا نجد أكثر علماء الوقوف يوردون الوقف الجائز في القرآن الكريم تحت طائفة الوقف الكافي؛ أخذًا بما يُجوزُه وجه الوقف، دون ما يجوزُه وجه الوصل.

ولكن الذي نهج منهج الوقف الجائز هذا هو الإمام السجاوندي - رحمه الله تعالى - حيث أورده في كتابه الخاص بعلم الوقوف، وهو الكتاب المسمى بـ "علل الوقوف" ووضع له علامة "ج" الدالة على الوقف الجائز.

تابع الوقف الجائز

عناصر الدرس

- 155 العنصر الأول : نماذج للوقف الجائز، مع بيان أثره على المعنى
- 164 العنصر الثاني : نماذج للوقف الجائز، مع الاكتفاء ببيان موطن الوقف وعلته

نماذج للوقف الجائز، مع بيان أثره على

بعض النماذج التي توضح الوقف الجائز على المعنى في القرآن الكريم، حتى يظهر ذلك جلياً، ويقيس عليه نظائره في القرآن الكريم، فأقول:

النموذج الأول: قوله تعالى ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 9].

فالوقف على قوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ وقف جائز، يجوز لك أن تقف ويجوز لك أن تصل، فهذا الوقف وقف جائز؛ وذلك لأن جملة ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ يحتمل أن تكون معطوفة على قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أو تكون حالاً من الضمير في قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾.

والمعنى: أي يفعلون ما يفعلون والحال ما يضررون بذلك إلا أنفسهم، وعلى هذا يجوز الوصل لارتباط الجملة الثانية بالأولى، ويحتمل أن تكون جملة ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ مقطوعة عما قبلها لابتداء النفي.

قال الإمام القرطبي -رحمه الله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ "نفي وإيجاب، أي: ما تحل عاقبة الخداع إلا بهم". وعلى ذلك يجوز الوقف على قوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ والوجهان المذكوران لا مرجح لأحدهما على الآخر، بل هما سواء.

ومعنى الآية الكريمة: يبين الله جلّت قدرته في هذه الآية الدوافع التي دفعت المنافقين أن يقولوا: آمنا بالله واليوم الآخر، ولم يكونوا

الوقف والابتداء

الدرس العاشر

مؤمنين فقال سبحانه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ والمعنى: أن هؤلاء المنافقين بإظهارهم ما أظهروه من الإيمان، مع إسرارهم الكفر والنفاق، يعتقدون بجهلهم أنهم يخادعون الله بذلك، وأن ذلك نافعهم عنده، وأنه يروج عليه ما يروج على بعض المؤمنين، وما علموا أن الله لا يخادع ولا يُخدع؛ لأنه لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

ثم بين الله ﷻ غفلتهم وغباءهم، فقال جل شأنه: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ أي: وما يخدعون في الحقيقة إلا أنفسهم؛ لأن وبال فعلهم راجع عليهم، فإن من خادع من لا يُخدع فقد خدع نفسه؛ لأن الخداع إنما يكون مع من لا يعرف البواطن، وأما من عرف البواطن فمن دخل معه في خداع فقد خدع نفسه، وأوردها موارد الهلاك، وجرعها كأس العذاب الأليم.

وأتى ربنا جل وعلا بجملة ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ بأسلوب القصر، مع أن خداعهم للمؤمنين قد ينالهم بسببه ضرر؛ لأن أولئك المنافقين سيصيبهم بسبب ذلك، أما المؤمنون فحتى لو نالهم ضرر، فلهم عند الله ثواب عظيم.

ثم ختمت الآية الكريمة بقوله جل وعلا: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ وهذه الجملة يحتمل أن لا يكون لها محل من الإعراب، أو يكون لها محل، وهو النصب على الحال من فاعل ﴿يَخْدَعُونَ﴾ والمعنى: ما يرجع وبال خداعهم إلا على أنفسهم غير شاعرين بذلك، فلا يحسون ولا يفطنون له؛ لتمادي غفلتهم وتكامل حماقتهم، كالذي لا حس له ولا شعور.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ* وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 162، 163] في هاتين الآيتين وقفان جائزان:

الأول منهما: الوقف على كلمة ﴿فِيهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ وذلك لأن جملة ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ يصلح أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، سبقت لبيان كثرة عذابهم من حيث الكيف، إثر بيان كثرتهم من حيث الكم، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على كلمة ﴿فِيهَا﴾ والابتداء بقوله: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾.

ويصلح أن تكون جملة ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ حالاً من الضمير في قوله: ﴿خَلِيدِينَ﴾ وذلك على وجه التداخل، أو من الضمير في ﴿عَنْهُمْ﴾ وذلك على طريقة الترادف، وعلى ذلك يجوز وصل ﴿فِيهَا﴾ بقوله: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ ولا مرجح لأحد الوجهين على الآخر، بل هما سواء.

أما الوقف الثاني: على كلمة ﴿وَاحِدٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ وقف جائز أيضاً، ووجه جوازه أن قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ يصلح أن يكون صفة وذلك يُجَوِّزُ الوصل، ويصلح أن يكون استئنافاً إخبارياً وذلك يجوز القطع على قوله: ﴿إِلَهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ والابتداء بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

قال العلامة الألوسي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ "خبر ثانٍ للمبتدأ أو صفة أخرى للخبر، أو جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، وعلى أي

الوقف والابتداء

الدرس العاشر

تقدير فهو مقرر للوحدانية، ومُزيج لما عسى أن يتوهم أن في الوجود إلهًا لكن لا يستحق العبادة".

والمعنى العام لهاتين الآيتين: في الآية الأولى بين الله جلّت قدرته لوئًا من ألوان العذاب الأليم، الذي ينتظر الكافرين، الذين استمروا على الكفر حتى جاءهم الموت وهم على تلك الحالة، فبعد إحاطة اللعنة المستمرة بهم من كل جانب، من الله وملائكته والناس أجمعين قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ والخلود: البقاء إلى غير نهاية، ويستعمل بمعنى البقاء مدةً طويلة، وإذا وُصف به عذاب الكفار أريد به المعنى الأول، أي: البقاء إلى غير نهاية، وفي ذلك إشارة إلى كم العذاب وأنه كثير لا ينقطع.

والظاهر أن الضمير في قوله: ﴿فِيهَا﴾ يعود إلى اللعنة؛ لأنها هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ وقيل: إنه يعود إلى النار؛ لأن اللعنة إبعاد من الرحمة وإيجاب للعقاب، والعقاب يكون في النار، إلا أنها أضمرت تفخيماً لشأنها وتهويلاً، واكتفاءً بدلالة اللعنة.

ثم قال الله جل وعلا: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ أي أن هذا العذاب الذي ينال هؤلاء الكافرين عذاب دائم لا ينقطع، ولا يخفف عنهم طرفة عين، ولا هم يمهلون أو يؤخرون عنه وقتاً من الأوقات، بل يكون حاضرًا متصلًا بعذابٍ مثله أو ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ليعتذروا أو لينظر إليهم نظرة رحمة، وفي إثارة الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ لإفادة دوام النفي واستمراره.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: 74، 75].

ولما ذكر الله ﷻ وعيد الكافرين الجاحدين لآياته، وما لهم من العذاب والنكال في الآخرة، عقب ذلك ببيان أن الله المستحق للعبادة والخضوع والواحد الأحد، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُفُّوا إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ أي: إلهكم أيها الناس الذي يستحق العبادة والخضوع إله واحد، هو الله تعالى، لا إله إلا هو، فمن عبد شيئاً دونه أو عبد شيئاً معه فعبادته باطلة فاسدة؛ لأن العبادة الصحيحة هي ما يتوجه بها العابد إلى المعبود بحق، الذي قامت البراهين الساطعة على وحدانيته وهو الله رب العالمين.

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرُنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَسَاءَ مَا يَرْزُقُونَ﴾ [الأنعام: 31].

فالوقف على قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ وقف جائز؛ وعلّة الجواز أن كلمة ﴿حَتَّىٰ﴾ الواقعة بعد لفظ الجلالة: إما أن تكون ابتدائية أو غائية، فإن جعلت ﴿حَتَّىٰ﴾ ابتدائية وعامل ﴿إِذَا﴾ قوله: ﴿قَالُوا يَحْسِرُنَا﴾ جاز الوقف، وإن جعلت ﴿حَتَّىٰ﴾ غائية لتكذيبهم لا لخسرانهم؛ لأنه لا يزال بهم التكذيب إلى قولهم: ﴿يَحْسِرُنَا﴾ وقت مجيء الساعة، فالساعة ظرف للحسرة - جاز الوصل.

قال الإمام الرازي: "اعلم أن كلمة ﴿حَتَّىٰ﴾ غاية لقوله تعالى: ﴿كَذَبُوا﴾ لا لقوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ﴾ لأن خسارانه لا غاية له،

الوقف والابتداء

الدرس العاشر

ومعنى ﴿حَتَّى﴾ ها هنا أن منتهى تكذيبهم الحسرة يوم القيامة، والمعنى: أنهم كذبوا إلى أن ظهرت الساعة بغتة". وعلى كلا الوجهين جائز جوازاً مستوي الطرفين.

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: 110].

فالوقف على قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ وقف جائز؛ وذلك لاحتمال أن يكون قوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ ابتداء جواب من فرعون، أي: فماذا تشيرون. دليله قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ﴾ أي: أخرج أمرهما وأصدرهما عنك، ولا تعجل في أمرهما حتى ترى رأيك فيهما، وقيل: احبسهما، وعلى ذلك يجوز الوقف على قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾.

ويحتمل أن يكون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من تمام قول الملائكة لفرعون، وخاطبوا فرعون وحده بقوله: ﴿تَأْمُرُونَ﴾ تعظيماً له كما تخاطب الملوك بصيغة الجمع، أو قالوا ذلك له ولأصحابه، وبناء على ذلك يجوز وصل قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ بقوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ فتقرأ هكذا ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾.

ومعنى الآية: بعد ما التقى موسى # بفرعون لقاءً مباشراً، وبين له أنه رسول من رب العالمين وأنه لا يقول إلا كلمة الحق، وأنه ما جاء إلا هادياً إلى بني إسرائيل، وهنا طلب فرعون من موسى # الآية والبينة على صدقه، وقد أتى موسى بالبينة التي تدعو فرعون وملاه إلى الإيمان.

بعد ذلك كله حكا لنا القرآن الكريم أن حاشية فرعون السيئة، وأصحاب الجاه والغنى في دولته، غاظهم ما جاء به موسى # ودار بينهم حديث طويل متصل، تتوارد فيه الآراء وتكثر فيه العروض والحلول، فقال سبحانه حكاية عنهم: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ * يَ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف: 109، 110].

أي: قال الأشراف من قوم فرعون وهم أصحاب مشورته: إن هذا لساحر عليم، أي: مبالغ في علم السحر ماهر فيه، ولم يكتفوا بذلك القول الباطل، بل أخذوا يثيرون الناس على موسى ليقفوا في وجهه فقالوا: ﴿ يَ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ أي: يريد هذا الساحر أن يسلب منكم ملككم، وأن يصبح هو ملكاً على مصر، فماذا تأمرون لاتقاء هذا الخطر الداهم وبماذا تشيرون من أمره؟ فهو من الأمر بمعنى المشورة يقال: أمرته فأمرني أي: شاورته فأشار علي.

النموذج الخامس: قوله تعالى: ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: 5] فالوقف على: ﴿ خَلَقَهَا ﴾ وقف جائز، ويرى البعض أنه وقف تام. وقال الإمام الداني: "كافٍ". والذي أميل إليه أن الوقف على ﴿ خَلَقَهَا ﴾ وقف جائز؛ وذلك لأن قوله: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ يصلح أن يكون ابتداءً وخبراً، وعلى ذلك يجوز الوقف على قوله: ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ وعلى ذلك الوجه يكون قوله: ﴿ وَالْأَنْعَمَ ﴾ منصوباً بـ ﴿ خَلَقَهَا ﴾ على الاشتغال.

ويصلح أن تكون ﴿لَكُمْ﴾ متعلقة بـ ﴿خَلَقَهَا﴾ وتكون جملة ﴿فِيهَا دِفٌّ﴾ جملة في موضع الحال من الضمير المنصوب، والمعنى: ما خلقها إلا لكم ولمصالحكم يا جنس الإنسان. وعلى هذا الوجه تكون ﴿وَالْأَنْعَمَ﴾ منصوبة بفعلٍ مقدر يفسره المذكور بعده، وبناءً على ذلك يجوز وصل ﴿خَلَقَهَا﴾ بـ ﴿لَكُمْ﴾.

ومما يدل على جواز الوجهين أيضاً قول السجاوندي: "الوقف على ﴿خَلَقَهَا﴾ جائز لتمام الكلام مع احتمال الاختصاص".

قال الواحدي: "تم الكلام عند قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ ثم ابتداء وقال تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ﴾ ويجوز أيضاً أن يكون تمام الكلام عند قوله: ﴿لَكُمْ﴾ ثم يبدأ وقال: ﴿فِيهَا دِفٌّ﴾".

النموذج السادس: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: 102] فالوقف على كلمة ﴿حَسِيسَهَا﴾ وقف جائز؛ لأن جملة ﴿وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ يحتمل أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، سيقت لبيان بعض أحوال أهل الجنة، وما هم فيه من نعيم خالد، وسرور دائم لا انقضاء له ولا انقطاع.

وهذا الوجه يُجوز الوقف على ﴿حَسِيسَهَا﴾ ومحمّل أن تكون جملة ﴿وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ فيموضع النصب على الحال من فاعل ﴿يَسْمَعُونَ﴾ وعلى هذا الوجه يجوز وصل كلمة ﴿حَسِيسَهَا﴾ بما بعدها هكذا ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ

أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿٤٨﴾ وكلا الوجهين جائز بدون ترجيح أحدهما على الآخر.

ومعنى الآية: في الآية الكريمة بين الله جل شأنه حال أهل الجنة عندما ينزلون منازلهم فيها، فقال سبحانه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ أي: هؤلاء المؤمنون الصادقون الذين سبقت لهم من خالقهم الدرجة الحسنی، لا يسمعون صوت النار الذي يُحس من حركة لهيبها؛ لأنهم استقروا في الجنة وصاروا في أمان واطمئنان.

وفي قوله: ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ بيان لفوزهم بأقصى ما تتمناه الأنفس، بعد بيان بعدهم عن صوت النار، أي: وهم في الجنة دائمون لهم فيها ما تشتهيهِ الأنفس، وتلذذ الأعين وهم خالدون خلودًا أبدیًا. وقدم جل وعلا الظرف في قوله: ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ للقصر والاهتمام ورعاية الفواصل. ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا نَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [فصلت: 31].

النموذج السابع: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: 48] فالوقف على كلمة ﴿رَحْمَتِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ وقف جائز؛ وذلك للعدول من الغيبة إلى التكلم، وهذه علة جواز الوقف، وأما علة جواز

الوصل فهي اتحاد مقصود الكلام، حيث إن الكلام في ذكر تعداد الآيات الدالة على توحيد الله جلا وعلا.

النموذج الثامن: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: 8].

فالوقف على قوله: ﴿عَن صِدْقِهِمْ﴾ وقف جائز لأن جملة **وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا** يحتمل أن تكون جملة مستأنفة، سيقت لبيان ما أعده الله جلته قدرته للكافرين، وهذه الجملة أيضاً بدأت بفعل ماض وهو قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ﴾ والماضي لا يعطف على المستقبل وهو قوله: ﴿لَيْسَ لَ﴾ كما يرى أكثر النحاة.

قال إمام النحو ابن هشام -رحمه الله تعالى: "ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما". وعلى هذا يجوز الوقف على قوله: ﴿صِدْقِهِمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ويحتمل أن يكون قوله: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ حالاً من ضمير ﴿لَيْسَ لَ﴾ بتقدير: وقد أعد.

وأورد الإمام الشوكاني في تفسيره عدة أوجه في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ بعد أن قال: "يحتمل أن يكون مستأنفاً قال: ويحتمل أن يكون حالاً بتقدير: قد أعد، أو معطوفاً على ما دل عليه ﴿لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ﴾ إذ التقدير: أثاب الصادقين وأعد للكافرين، ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿أَخَذْنَا﴾ وهو عطف معنى أي: إن الله جلا

وعلا أكد على الأنبياء الدعوة إلى دينه؛ ليثبت المؤمنين وأعد للكافرين عذاباً أليماً.

وقيل: إنه حذف من الثاني ما أثبت في الأول، ومن الأول ما أثبت مقابله في الثاني، والتقدير: ليسأل الصادقين عن صدقهم فأثابهم، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رسلهم، وأعد للكافرين عذاباً أليماً، وهذا ما يسمى عند علماء البلاغة بأسلوب الاحتباك".

وخلاصة القول أن في قوله: ﴿عَنْ صِدْقِهِمْ﴾ جواز الوصل والوقف جوازاً مستوي الطرفين.

نماذج للوقف الجائز، مع الاكتفاء ببيان موطن الوقف

نماذج أخرى للوقف الجائز: سأكتفي فيها ببيان موطن الوقف وعلته:

قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185] فالوقف على قوله: ﴿وَالْفُرْقَانِ﴾ وقف جائز لماذا؟ لأن ما بعده شرط مسبوق بالفاء وهو قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فابتداء الشرط يجوز الوقف، وفاء التعقيب في قوله: ﴿فَمَن﴾ تجوز الوصل، وكلا الوجهين جائز جوازاً مستوي الطرفين.

أيضاً قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ وَلَا تَبَشِّرُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَدِكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة:

[187] فالوقف على قوله: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ وقف جائز جوازاً مستوي الطرفين، فعلة جواز وصل الليل بقوله: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ اتفاق الجملتين، إذ إن جملة النهي وهي ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ معطوفة على أول الأوامر، وذلك يجوز الوصل، وعلّة جواز الوقف اختلاف حكم الصوم والاعتكاف، فلكل واحد شأن.

قال الإمام الخازن: "لما بين الله أن الجماع يحرم على الصائم نهاراً ويباح ليلاً، فكان يحتمل أن حكم الاعتكاف كذلك؛ لأنه يشارك الصوم في غالب أحكامه، بين الله تعالى حكمه في هذه الآية، بتحريمه على المعتكف ليلاً ونهاراً.

أيضاً من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 52] فالوقف على قوله: ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ وقف جائز لأن قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ يصلح أن يكون استثناءً جارياً مجرى العلة لما قبله.

والمعنى: يجب علينا أن نكون من أنصار الله لأجل أننا آمنّا بالله، فإن الإيمان بالله يوجب نصرة دينه والذب عن أوليائه، ومحاربة أعدائه، وعلى ذلك يجوز الوقف على قوله: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ والابتداء بقوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ ويصلح أيضاً أن يكون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ جملةً حاليةً والتقدير: أي وقد آمنّا بالله كذلك، وعلى ذلك يجوز الوقف على قوله: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ لأنه لا يفصل بين الحال وصاحبه.

أيضاً من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿لَنَكِنِ الرَّاسِحُونَ فِي الْعَلَمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 162] في هذه الآية الكريمة من الوقوف الجائزة ثلاثة:

الوقف الأول: قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ وعلّة جواز الوقف عليه أن جملة ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ يصلح أن تنصب على المدح والتقدير: أمدح المقيمين الصلاة. وهذا الوجه اختاره سيبويه - رحمه الله تعالى - حيث قال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم ومن ذلك: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾". وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾.

قال الإمام الأشموني: "وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها". وليس بوقفٍ إن عطف قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ على قوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ أي يؤمنون بالكتاب وبالمقيمين أو عطف على ما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فإنها في موضع جر أو عطف على الضمير في كلمة ﴿مِنْهُمْ﴾.

والمعنى: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة. نقل الإمام القرطبي اختياراً لهذا الوجه عن بعضهم حيث قال: "إن المقيمين ها هنا الملائكة؛ لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار، واختار هذا القول".

وحكي أن النصب على المدح بعيد؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر الراسخين في قوله: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فلا ينتصب ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على المدح. ولكني أرى أن الوجهين معمول بهما، فيجوز الوقف على الأول والوصل على الثاني، حتى يتحقق الوجهان.

الوقف الثاني في هذه الآية الكريمة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ لأن جملة ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ تصلح أن تكون مستأنفة، فإما أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وهم المؤتون، أو مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ وعلى ذلك يجوز الوقف على ﴿الصَّلَاةَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ وليس بوقف إن عطف قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ على قوله: ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ أو على الضمير في قوله: ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ حتى لا يفصل بين جملة المعطوف والمعطوف عليه.

الوقف الثالث في هذه الآية: قوله تعالى: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فإن جعل ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ مبتدأ أو خبر، وعليه يجوز الوقف على قوله: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وليس بوقف إن جعل قوله: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾ خبراً لقوله: ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.

أيضاً من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: 44].

فالوقف على قوله: ﴿وَنُورٌ﴾ وقف جائز لأن جملة ﴿يَحْكُمُ بِهَا﴾ **التَّيْبُوتُ** ﴿﴾ يحتمل أن تكون مستأنفة مبينة لرفعة التوراة، وسمو طبقتها. وكلمة ﴿وَنُورٌ﴾ منكرة فلو وُصلت بها جملة ﴿يَحْكُمُ﴾ ﴿﴾ لصارت صفة لها، لذلك جاز الوقف على قوله: ﴿وَنُورٌ﴾ وبيئدئ القارئ بقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا﴾ ويحتمل أن تكون جملة ﴿يَحْكُمُ بِهَا﴾ في موضع الحال من كلمة ﴿التَّورَةِ﴾ والتقدير: إنا أنزلنا التوراة كأننا فيها هدى ونور محكوماً بها، أي: يحكم النبيون بأحكامها ويحملون الناس عليها، وعلى ذلك يجوز وصل قوله تعالى: ﴿هُدًى وَنُورٌ﴾ بقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا﴾ وكلا الوجهين جائزاً مستوي الطرفين.

أيضاً من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 28]. فالوقف على قوله: ﴿عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ وقف جائز، وعلّة الجواز أن جملة ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ يحتمل أن تكون حالاً؛ لأن الخطاب للنبي ﷺ في الحقيقة، والمعنى: ولا تصرف عينك النظر عنهم مريداً لزينة الحياة الدنيا، وعلى هذا الوجه يجوز وصل ﴿عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ بقوله: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ويحتمل أن تكون جملة ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ استفهاماً محذوف الألف لدلالة العتاب عليه والتقدير: أتريد زينة الحياة الدنيا.

أيضاً من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: 75].

الوقف والابتداء

الدرس العاشر

فالوقف على قوله: ﴿مَدًّا﴾ وقف جائز وعلّة الجواز أن قوله: ﴿حَقَّ إِذَا﴾ يحتمل أن تكون لانتهاؤ مدد الضلالة، والمعنى أي: يستمرون في الطغيان إلى أن يعلموا إذا رأوا العذاب أو الساعة، من هو شر مكانًا وأضعف جنديًا، وعلى هذا الوجه يجوز وصل ﴿مَدًّا﴾ بقوله: ﴿حَقَّ إِذَا﴾.

وعلّة جواز الوقف على كلمة ﴿مَدًّا﴾ لأن ﴿حَقَّ إِذَا﴾ لابتداء الرؤية وجوابها محذوف تقديره: إذا رأوا العذاب أو الساعة آمنوا، إذ إن المراد بالعذاب العذاب الدنيوي بغلبة المؤمنين على أهل الضلالة، واستيلائهم عليهم.

أيضًا من الوقوف الجائزة قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُفْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53] فالوقف على قوله: ﴿لَا تُفْسِمُوا﴾ وقف جائز لأن قوله: ﴿طَاعَةً مَّعْرُوفَةً﴾ يصلح أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أمركم طاعة أو طاعتكم طاعة، أو تكون الجملة مبتدأ حذف خبره والتقدير: طاعة معروفة أمثل من قسّمكم لعدم صدقكم فيه، وتلك هي علّة الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُفْسِمُوا﴾.

وأما علّة جواز الوصل فهو اتحاد المقول إذ إن جملة ﴿طَاعَةً مَّعْرُوفَةً﴾ تعليل للنهي كأنه قيل: لا تقسموا على ما تدعون من الطاعة؛ لأن طاعتكم طاعة معروفة بأنها واقعة باللسان فقط، من غير مواطأة من القلب، لا يجهلها أحد من الناس، من هنا كان وصل

كلمة ﴿لَا تَقْسِمُوا﴾ بقوله: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ جائز أيضاً، وعلى كل
فكلا الوجهين جائز بدون ترجيح أحدهما على الآخر.

وقف المعانقة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تعريف وقف المعانقة 171
- العنصر الثاني : المواضع التي يجوز فيها وقف المعانقة من سورة البقرة إلى سورة إبراهيم 172
- العنصر الثالث : المواضع التي يجوز فيها وقف المعانقة من سورة الفرقان إلى نهاية المصحف 177

تعريف وقف المعانقة

أولاً: في اللغة: المعانقة في اللغة بضم الميم من عانق: كلُّ من الرجلين ذقنه على كتف الآخر، وعنقه على عنقه، وضمه إلى نفسه وتعانقا واعتنقا، فهو عنيقه. وقيل: المعانقة في المودة، والاعتناق في الحرب، وقد يجوز الاعتناق في المودة كالتعانق. هذا من ناحية اللغة.

ثانياً: المعانقة في الاصطلاح -وقف المعانقة: هو أن يجتمع وقفان في محل واحد يصح الوقف على كل واحد منهما، لكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر؛ لئلا يختلَّ المعنى، ويُسمَّى أيضاً بوقف المراقبة. قال الإمام ابن الجزري: قد يُجيزون الوقف على حرف ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما؛ امتنع الوقف على الآخر. وأول من نبّه على المراقبة في الوقف والابتداء الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي أخذ من المراقبة في العروض. والمراقبة في العروض: هي المراقبة في آخر الشعر عند التجزئة بين حرفين، وهو أن يسقط أحدهما ويُثبت الآخر، ولا يسقطان معاً ولا يثبتان جميعاً، وهو في مفاعيل التي للمضارع لا يجوز أن يتمَّ، إنما هو مفاعيل أو مفاعل.

هذا، وعلامة وقف المعانقة أو المراقبة في المصحف الشريف تكون على هيئة ثلاث نقاط هَرَمِيَّة، أي: أن توضع نقطتان ثم فوقهما نقطة، وهذه مكررة أي: توضع مرتان، وهذه العلامة لا تكون في موضع

الوقف والابتداء

واحد، بل تُكتب على الكلمتين اللتين بينهما معانقة، أو بينهما مراقبة على التضاد.

والعلة في اختيار النقاط الثلاث رمزاً للمعانقة أو المراقبة أي: لعل سائلاً يسأل لماذا اخترتم الثلاث نقاط رمزاً لوقف المعانقة، أو لوقف المراقبة؟ لأن مادة كل من الكلمتين تحتوي حروفاً تكون مجموع نقاطها ثلاثة كما نراه في عنق أو رقب، فإذا ما نظرنا إلى كلمة عنق لوجدنا أن على النون نقطة وعلى القاف نقطتين، فنضع نقطة النون على نقطتي القاف، فتكون ثلاث نقاط على شكل هرم، وأيضاً إذا ما نظرنا إلى كلمة رقب نجد أن فيها ثلاث نقاط، نجد نقطتين على القاف ونقطة تحت الباء؛ فنضع النقطة التي تحت الباء فوق النقطتين التي فوق القاف، فتمثل لنا الشكل الهرمي الذي نراه في المصاحف على الوقوف المتعانقة.

المواضع التي يجوز فيها وقف المعانقة من سورة البقرة إلى

نتحدث عن المواضع التي يجوز فيها وقف المعانقة في القرآن الكريم:

بالتتبع والاستقراء لبعض طبعات المصاحف الشريفة وكتب التجويد وجدت أن عدد وقوف المعانقة نيفاً وثلاثين وقفاً، منها ما هو متفق عليه بين طبعات المصاحف، ومنها ما هو مختلف فيه بين طبعات المصاحف، ومنها من انفردت به بعض طبعات المصاحف.

الوقف والابتداء

الدرس الحادي عشر

وفيما يلي ذكر هذه الوقوف مجملة حتى يكون الدارس على علم بمواضعها في القرآن الكريم؛ ففي سورة البقرة خمسة مواضع:

الموضع الأول: قوله: ﴿لَارِبَّ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿فِيهِ﴾ في قول الله -جل وعلا-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، فإنه يُقرأ هكذا ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، ومن الممكن أن تقف على: ﴿فِيهِ﴾ دون: ﴿رِبَّ﴾ فنقرأ هكذا: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

الموضع الثاني: في قوله: ﴿عَلَىٰ حَيَوَةٍ﴾ [البقرة: 96] فإنه يُراقب مع قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: 96]، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، فإذا وقفت على قوله: ﴿أَشْرَكُوا﴾ لا تقف على قوله: ﴿حَيَوَةٍ﴾، فيقرأ هكذا: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ومن الممكن أن تقرأه هكذا: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

الموضع الثالث: في قوله: ﴿تَهْتَدُونَ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 151] في قوله تعالى: ﴿وَلَأْتِمَنَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 150]، ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 151]، فإذا وقفت على: ﴿تَهْتَدُونَ﴾ فلا تقف على ﴿تَعْلَمُونَ﴾، وإذا وقفت على: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ فلا تقف على: ﴿تَهْتَدُونَ﴾.

الموضع الرابع: ﴿النَّهْلَكَةِ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهْلَكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: 195]، فإنك إذا

الوقف والابتداء

وقفت على كلمة: ﴿الْهَلَكَةَ﴾ لا تقف على قوله: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ وإذا
وقفت على قوله: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ فلا تقف على قوله: ﴿إِلَى الْهَلَكَةِ﴾.

الموضع الخامس: والأخير في سورة البقرة: قوله: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ
يَكْتُبَ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282] في آية
الدين.

وفي سورة آل عمران أربعة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فإن بينه وبين:
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مراقبة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: 7]، وعلى كلِّ فقد
بيِّنًا ذلك بالتفصيل في الوقف اللازم.

الموضع الثاني: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران: 10] فإنه يُراقب مع قوله:
﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ *
كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [آل عمران: 110 - 111]، إذا
إذا وقفت على قوله: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿كَذَّابِ آلِ
فِرْعَوْنَ﴾، وإذا وصلت قوله: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ بما بعده فقف على قوله:
﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾.

الموضع الثالث: من سورة آل عمران قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مُحَضَّرًا﴾ فإنه
يُراقب مع قوله: ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا
عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل
عمران: 30].

الموضع الرابع: قوله: ﴿أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فإن بينه وبين: ﴿الفرح﴾ مراقبة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ [آل عمران: 171 - 172]، وعلى كل فهما آيتان، فقوله: ﴿أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ رأس آية وبعدها: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ آية أخرى.

سورة النساء ليس فيها وقوف معانقة وفي سورة المائدة ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: 26]، فلك أن تقف على قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فإذا ما وقفت على قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فلا تقف على: ﴿سَنَةً﴾، وإن وقفت على: ﴿سَنَةً﴾ فلا تقف على: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيقرأ هكذا: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾.

الموضع الثاني: في قوله: ﴿مِنَ النَّدِيمِينَ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿مِنْ أَجَلٍ ذَلِكَ﴾، في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِيمِينَ * مِنْ أَجَلٍ ذَلِكَ﴾ [المائدة: 31 - 32]. فإن وقفت على: ﴿النَّدِيمِينَ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿مِنْ أَجَلٍ ذَلِكَ﴾، وإن وقفت على قوله: ﴿مِنْ أَجَلٍ ذَلِكَ﴾ فلا تقف على: ﴿النَّدِيمِينَ﴾، ولكن ﴿النَّدِيمِينَ﴾ رأس آية فالوقف عليها من

الوقف والابتداء

السنة، و عليك أن تصل قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ [المائدة: 32] إلى آخر الآية.

الموضع الثالث: ﴿ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: 41]، فإن بينه وبين قوله تعالى: ﴿ هَادُوا ﴾ مراقبة في قوله -جل وعلا-: ﴿ يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُكْسِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [المائدة: 41]، فإن وقفت على: ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿ هَادُوا ﴾ وإن تركت الوقف على قوله: ﴿ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ فعليك أن تصل إلى قوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ .

وفي سورة الأعراف أربعة مواضع:

الموضع الأول: في قوله -جل وعلا-: ﴿ جَنِّمِينَ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِّمِينَ * الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف: 91 - 92] فما دمت قد وقفت على: ﴿ فِيهَا ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِّمِينَ ﴾ .

الموضع الثاني في قوله: ﴿ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾، فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ كَذَلِكَ ﴾، في قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ ﴾، ومن الممكن أن تقرأ هكذا: ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبَلُّوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: 163].

الموضع الثالث: في قوله: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ شَهِدْنَا ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾ [الأعراف: 172]، فإذا وقفت على: ﴿ بَلَىٰ ﴾ فلا تقف على: ﴿ شَهِدْنَا ﴾ وإن وصلت: ﴿ بَلَىٰ ﴾ بـ ﴿ شَهِدْنَا ﴾ فلا تقف على ﴿ شَهِدْنَا ﴾ .

الموضع الرابع في قوله: ﴿ مِنْ الْخَيْرِ ﴾ فإنه بينه وبين ﴿ السُّوءِ ﴾ مراقبة في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ﴾ [الأعراف: 188]، فإن وقفت على: ﴿ الْخَيْرِ ﴾ فلا تقف على: ﴿ مَسَّنِيَ السُّوءِ ﴾ ، وإن لم تقف على: ﴿ الْخَيْرِ ﴾ فقِف على قوله: ﴿ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءِ ﴾ .

وفي سورة التوبة موضع واحد فقط وذلك في قوله: ﴿ مُنْفِقُونَ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ الْمَدِينَةِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ [التوبة: 101]، ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ النِّفَاقِ ﴾ [التوبة: 101].

وفي سورة يونس موضع واحد في قوله: ﴿ ءَأَمْنُوا ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ كَذَلِكَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَأَمْنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: 103]، ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَأَمْنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وفي سورة هود موضع واحد قوله: ﴿ هَذَا ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ فَأَصْبِرْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَأَصْبِرْ إِنَّ الْعَقِيبَةَ لِلْمُنْفِقِينَ ﴾ [هود: 49]. ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَأَصْبِرْ إِنَّ الْعَقِيبَةَ لِلْمُنْفِقِينَ ﴾ إذا إذا وقفت

الوقف والابتداء

على ﴿ هَذَا ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿ فَأَصْبِرْ ﴾ ، وإن تركت الوقف على ﴿ هَذَا ﴾ ؛ جاز لك أن تقف على قوله: ﴿ فَأَصْبِرْ ﴾ .

وفي سورة إبراهيم موضع واحد قوله: ﴿ وَثَمُودَ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [إبراهيم: 9] ، ومن الممكن أن تقف هكذا: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾ .

المواضع التي يجوز فيها وقف المعانقة من سورة الفرقان إلى

في سورة الفرقان ثلاثة مواضع:

الموضع الأول في قوله: ﴿ ءَاخِرُونَ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ وزورا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتَرْتَهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخِرُونَ ۖ فَقَدْ جَاءَ ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ [الفرقان: 4] ، فلو وقفت على: ﴿ ءَاخِرُونَ ﴾ عليك أن تصل: ﴿ ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ بما بعده، فإن تركت الوقف على قوله: ﴿ ءَاخِرُونَ ﴾ فإنك تقف على قوله: ﴿ ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ .

الموضع الثاني في سورة الفرقان: ﴿ وَحَدَّةٌ ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ كَذَلِكَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَحِدَةً ۚ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان: 32] ، ومن الممكن أن تقف هكذا: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَحِدَةً ۚ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ ﴾ .

الموضع الثالث والأخير في سورة الفرقان قوله: ﴿حَبِيرًا﴾ فإنه بينه وبين قوله: ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ مراقبة في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِهِ بَدُوبِ عِبَادِهِ حَبِيرًا * أَلَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ حَبِيرًا﴾ [الفرقان: 58 - 59]، ومن الممكن أن تصل: ﴿الْعَرْشِ﴾ بما بعدها وتقف على قوله: ﴿حَبِيرًا﴾.

وفي سورة الشعراء موضع واحد في قوله: ﴿مُنذِرُونَ﴾، فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ذَكَرَى﴾، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا مَا مُنذِرُونُ * ذَكَرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء: 208، 209]، ومن الممكن أن تقف هكذا: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا مَا مُنذِرُونُ * ذَكَرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

وفي سورة القصص موضع واحد في قوله تعالى: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿بِأَيِّتِنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: 35].

وفي سورة الأحزاب موضعان:

الموضع الأول: في قوله: ﴿عَوْرَةً﴾، فإنه يُراقب مع قوله: ﴿بِعَوْرَةٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعِذُّنَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: 13]، ومن الممكن أن تقف هكذا: ﴿وَيَسْتَعِذُّنَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾.

الموضع الثاني: في قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تُفْقُوا أَحْذُوا وَفْتَلُوا نَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: 60، 61]

الوقف والابتداء

ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقْتَلُوا نَقْتِيلًا﴾ .

وفي سورة غافر موضع واحد: قوله: ﴿أَنِّي يُصْرَفُونَ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿رُسُلَنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنِّي يُصْرَفُونَ * الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: 69، 70]، ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنِّي يُصْرَفُونَ * الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ .

وفي سورة الزخرف موضع واحد في قوله: ﴿حَمَّ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿حَمَّ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: 1-2]، فإنك إن وقفت على: ﴿حَمَّ﴾ فعليك أن تصل: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ بما بعدها، وعلى كلٍ فإنها رأس آية أي: ﴿حَمَّ﴾ عند الكوفيين، فقف على رءوس الآي اتباعاً للسنة بناءً على القول القائل: إن الوقوف على رءوس الآي سنة.

وفي سورة الدخان موضعان:

الموضع الأول: قوله: ﴿حَمَّ﴾ يُراقب مع قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ في قوله تعالى: ﴿حَمَّ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الدخان: 1-2]. فإذا وقفت على: ﴿حَمَّ﴾ فعليك أن تصل قوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ بما بعده، وإن تركت الوقف على: ﴿حَمَّ﴾ فقف على قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ وقد سبق ذلك في سورة الزخرف.

الموضع الثاني: قوله: ﴿الْأَثِيرِ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾ في قوله تعالى: ﴿طَعَامُ الْأَثِيرِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ [الدخان: 44 - 45]، فإذا وقفت على ﴿الْأَثِيرِ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾، وإن وقفت على قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿الْأَثِيرِ﴾.

وفي سورة محمد ﷺ موضع واحد قوله: ﴿أَوْزَارَهَا﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخْتَمُوهُمُ فَشَدُّوا الرِّبَاقَ فِيمَا مَنَابِعُهُمْ وَإِمَامًا فِدَاءً حَتَّىٰ نَضَعَ الْحَرْبَ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأُنصِرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّبَلَّوْا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [محمد: 4]، فإن وقفت على قوله: ﴿أَوْزَارَهَا﴾ فلا تقف على: ﴿ذَلِكَ﴾ بل عليك أن تصلها بما بعدها، وإن وقفت على قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿أَوْزَارَهَا﴾.

وفي سورة الفتح موضع واحد قوله: ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿فِي الْإِنْجِيلِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَجٍ أَخْرَجَ شَطْرَهُ فَفَازَهُ﴾ [الفتح: 29]، فإنك إن وقفت على كلمة: ﴿التَّوْرَةِ﴾ فلا تقف على قوله: ﴿فِي الْإِنْجِيلِ﴾، وإن وصلت التوراة بما بعدها فقف على قوله: ﴿فِي الْإِنْجِيلِ﴾ هكذا: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾.

وفي سورة الممتحنة موضع واحد قوله: ﴿وَلَا أَوْلَادِكُمْ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الممتحنة: 3]. ولك أن تقرأها هكذا: ﴿لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

الوقف والابتداء

وفي سورة الطلاق موضع واحد قوله: ﴿الْأَلْبَبِ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَبِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: 10]، فتقرأ هكذا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَبِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ وتقرأ هكذا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَبِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ .

وفي سورة القلم موضع واحد في قوله: ﴿زَعِيمٍ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿شُرَكَاءَ﴾، في قوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِغَفْوَةٍ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القلم: 40، 41]، ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِغَفْوَةٍ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ .

وفي سورة المدثر موضع واحد قوله: ﴿الْيَمِينِ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿جَنَّتِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ * فِي جَنَّتِ يَسَاءَ لَوْنَ﴾ [المدثر: 39، 40]، ومن الممكن أن تقرأها هكذا: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ * فِي جَنَّتِ يَسَاءَ لَوْنَ * عَنِ الْمَجْرِمِينَ﴾ [المدثر: 39 - 41].

وفي سورة الانشقاق موضع واحد قوله: ﴿يَحُورَ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿بَلَّحَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَّحَ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: 14 - 15]، ومن الممكن تقرأها هكذا: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَّحَ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ .

وفي سورة القدر موضع واحد قوله: ﴿أَمْرٍ﴾ فإنه يُراقب مع قوله: ﴿سَلَّمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿نَزَّلْنَا السَّلَامَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ *

سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿ [القدر: 4، 5]، ومن الممكن أن تقرأها هكذا:
﴿ نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ * سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ .

هذا، ومما تجدر الإشارة إليه أن ما اتفق على تعانقه بين جميع طبعات المصاحف ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 2].

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ﴾ [البقرة: 195].

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿ فِيمَا مَاتَ بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ ﴾ [محمد: 4].

هذه المواضع مما اتفق على تعانقه بين جميع طبعات المصاحف.

وأما ما اختلف على تراقبه بين طبعات المصاحف فثلاثة مواضع أيضاً:

الأول منها: في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة: 26].

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الرِّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [المائدة: 41].

الوقف والابتداء

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۖ﴾ .

وبهذا يتبين أن مجموع المتفق على تعانقه والمختلف فيه بين طبعات المصاحف ستة مواضع.

بيان علة الوقف في بعض النماذج

عناصر الدرس

- العنصر الأول : النموذج الأول والثاني للوقف المتعاق،
وأثره على بيان المعنى 185
- العنصر الثاني : النموذج الثالث والرابع للوقف المتعاق،
وأثره على بيان المعنى 191
- العنصر الثالث : النموذج الخامس، والسادس، والسابع
لوقف المتعاق، وأثره على بيان المعنى 196

النموذج الأول والثاني للوقف المتعاقب، وأثره على بيان

بعد أن حصرنا الوقوف المتعاقبة مجملة نأتي إلى ذكر بعض النماذج مما سبق حصره، مع بيان علة الوقف، ووجه وشرح الآيات حتى يتضح للقارئ أو للدارس أثر الوقف المتعاقب على المعنى في القرآن الكريم.

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] في هذه الآية الكريمة تعاقب بين كلمتي: ﴿رِيبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾، ويصح الوقف على كل كلمة منهما، لكن إذا وقف على قوله: ﴿لَارِيبَ﴾ امتنع الوقف على قوله: ﴿فِيهِ﴾؛ بل توصل بقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فإذا لم يقف القارئ على: ﴿لَارِيبَ﴾ فله أن يقف على: ﴿فِيهِ﴾، فالقارئ مخير بين الكلمتين، ولا يسوغ له الوقف عليهما معاً؛ لئلا يختل المعنى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، أو يُقرأ هكذا: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾. وبيان ذلك أن الوقف على قوله: ﴿لَارِيبَ﴾ باعتبار أن: ﴿هُدًى﴾ رفع بكلمة: ﴿فِيهِ﴾ أو بالابتداء و ﴿فِيهِ﴾ خبر، ويكون معنى: ﴿لَارِيبَ﴾: لا شك، ويضم العائد على الكتاب لاتضاح المعنى، وذلك بأن ينوي القارئ خبراً لـ ﴿لَا﴾ تقديره: ﴿لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَاضِرٌّ﴾ [الشعراء: 50] أي: لا ضير علينا في ذلك، وقول العرب لا بأس أي: لا بأس عليه.

الوقف والابتداء

وهذا الوقف مروى عن الإمام نافع وعن الإمام عاصم، وقال الإمام الزجاج: ويجوز رفعه على قولك: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ كأنك قلت: ذلك الكتاب حقاً؛ لأن لا شك فيه بمعنى: حق، ثم قال بعد ذلك: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وقيل: هو خبر ومعناه النهي أي: لا ترتاب، وتم الكلام. كأنه قال: ذلك الكتاب حقاً، فإذا لم يقف القارئ على: ﴿لَا رَيْبَ﴾ وإنما وقف على: ﴿فِيهِ﴾، على تقدير: أن: ﴿فِيهِ﴾ خبراً لـ ﴿لَا﴾، أو صفة لـ ﴿رَيْبَ﴾ وحذف خبر ﴿لَا﴾ تقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين.

هذا، وقد رجح بعض العلماء الوقف على كلمة: ﴿فِيهِ﴾ مستدلين لذلك بقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: 2]، فإنه لا يوقف على: ﴿رَيْبَ﴾ اتفاقاً يعني: لا يجوز لك في آية السجدة أن تقرأ هكذا: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ﴾؛ لأنهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموقع. وذكر الإمام الرازي وأبو الفداء ابن كثير علةً أخرى للترجيح، وهي أن: ﴿هُدًى﴾ على الوقف الثاني أي: الوقف على: ﴿فِيهِ﴾ يصير صفةً للكتاب، فالكتاب نفسه هدى، وذلك أبلغ من كونه: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ولكني أميل إلى أن آية السجدة لا يصح الاحتجاج بها؛ لأنه لا ينبغي أن تُقاس آية البقرة بآية السجدة؛ لاختلاف النظم، وألاً تضرب، فكل موضع بحسبه، أما كون: ﴿هُدًى﴾ صفةً للكتاب، فقد استبعد أبو علي الفارسي جواز الصفة، ونصَّ على نصبه على الحال في وجه له.

وذكر أبو حيان وغيره من المفسرين أن: ﴿هُدَى﴾ حال لازمة، ووضع الإمام السجوندي عليها رمز "ج" الدالّ على الوقف الجائز جوازاً مستوي الطرفين معللاً بأن خبر ﴿لَا﴾ محذوف تقديره: لا ريب فيه، كما ذكر فيه مكرراً في قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: 108].

بهذا يظهر أن الوقف على: ﴿لَارِيبَ﴾ له وجه في اللغة، وذلك يدل على جوازه.

بيان معنى الآية الكريمة:

في هذه الآية الكريمة يشير المولى -جلت قدرته- إلى القرآن الكريم باسم الإشارة الدال على البعد فيقول -جل وعلا-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ والمعنى: ذلك الكتاب الكامل في بلاغته وإعجازه وتشريفه البعيد المدى في منزلته الرفيعة، لا يعتريه شك ولا ريبة؛ إذ إن الريبة تدعو إلى القلق، وهذا الكتاب العزيز صدق يدعو إلى الطمأنينة. وفي إثارة الإشارة بصيغة البعيد دليل على أن الكتاب سامٍ أينما توجهت إليه، فإذا نظرت إليه من ناحية تراكيبه فهو معجز للبلغاء، وإذا نظرت إليه من ناحية معانيه فهو فوق مدارك الحكماء، وإذا نظرت إليه من ناحية قصصه وتاريخه فهو أصدق محدث عن الماضين وأدق محدث لتاريخ السابقين، فلا جرم إن كان الإشارة في الآية الكريمة للبعيد لإظهار رفعة القرآن الكريم.

الوقف والابتداء

وصحت الإشارة إلى الكتاب وهو لم ينزل بعدُ لأن الإشارة إلى بعضه تعتبر إشارةً إلى الكل حيث كان بصدد الإنزال، فهو حاضر في الأذهان، فشبهه بالحاضر في العيان، ونفى الحق ﷺ عن ذلك الكتاب الريب على سبيل الاستغراق، مع وقوع الريب فيه من المشركين؛ حيث وصفوه بأنه أساطير الأولين لماذا؟ لأنه لروعة حكمته وصدوع حجته لا يرتاب ذوو عقل متدبرٍ في كونه وحيًا سماويًا، ومصدر هداية وإصلاح، ومن ارتاب في القرآن الكريم فلأنه لم يُقبل عليه بأذنٍ واعيةٍ أو ببصيرة نافذة، أو بقلب سليم.

ثم بين الله -جلت قدرته- وظيفة هذا الكتاب، ورسالة هذا الكتاب، فقال سبحانه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي: بيان وإرشاد لهم إلى ما ينفعهم في دنياهم وأخراهم؛ لما تضمنه القرآن الكريم من العقائد والأحكام، ومن الأخلاق التي لا غاية وراءها، وخصَّ الله المتقين بهدايته تشريفًا لهم؛ لأنهم هم المقتبسون من أنواره، والمنتفعون بآثاره، وإن كانت هدايته شاملةً لكل ناظر من مؤمن وكافر، ولذلك أُطلقت الهداية.

هذا، وفي تقديم جملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ على جملة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ إشارة إلى أن الله تعالى أراد أن ينفي عن ساحة القرآن الكريم الريب، ويستقر في النفوس وصفه، وتطمئن القلوب لآثاره ومقاصده وهداياته، وفصل جملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ عما قبلها؛ لكمال الاتصال حيث كانت جملة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ مفيدة لكماله، وجملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مفيدة لنفي الريب عنه.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرَحِّحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 96] في هذه الآية الكريمة وقف متعاقق بين كلمتين: ﴿حَيَوَةٍ﴾ و ﴿أَشْرَكُوا﴾ فإن جعل القطع على: ﴿حَيَوَةٍ﴾ كان الابتداء بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ على الوصل أي: وصل: ﴿أَشْرَكُوا﴾ بـ ﴿يَوَدُّ﴾؛ لأن: ﴿يَوَدُّ﴾ صفة لموصوف محذوف فلا يجوز الوصل دونه، والمعنى: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم على حذف الموصوف كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِثَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: 164]، والذين أشركوا على هذا مشاراً به إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30] فإن جعل الوقف على: ﴿أَشْرَكُوا﴾؛ فلا يوقف على كلمة: ﴿حَيَوَةٍ﴾ بل توصل بما بعدها على تقدير: أحرص الناس على حياة وأحرص من الذين أشركوا.

وقوله: ﴿يَوَدُّ﴾ استئناف سيق بياناً لزيادة حرصهم على الحياة، ونظراً لتراقب الوقف، فقد اختلف العلماء في الوقف على كلمتي: ﴿حَيَوَةٍ﴾ و ﴿أَشْرَكُوا﴾، فيرى الإمام الداني أن الوقف على: ﴿أَشْرَكُوا﴾ كافٍ، ويرى الأخفش والفراء أنه تام، وقال نافع: التمام على قوله: ﴿حَيَوَةٍ﴾، والذي أميل إليه أن بين الكلمتين مراقبة على ما تقرر، وإليه ذهب أكثر المفسرين في تأويل الآية الكريمة، وعلى كلِّ فإن الوقف كافٍ على إحدى الكلمتين فإذا وقف على قوله: ﴿حَيَوَةٍ﴾، فالوقف كافٍ، وإذا وقف على قوله: ﴿أَشْرَكُوا﴾ فالوقف كافٍ أيضاً؛ لأن معنى الآية متصل بعبءه ببعض.

معنى الآية الكريمة:

لما ادّعى اليهود أن الجنة خالصة لهم دون غيرهم، وأنه لن يدخلها إلا من كان هودًا أو نصاري، أبطل الله دعواهم وأخبر أنهم في غاية الحرص على الحياة الدنيا، فقال -جل شأنه- مخاطبًا رسوله ﷺ عن حقيقة أمرهم: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ﴾ والمعنى: ولتجدن يا محمد من الذين أشركوا أناسًا أشد حرصًا على أية حياة، وإن كانت ذليلة، فهي عندهم خير من الموت كيفما كانت، بصرف النظر عن حياة العزة والكرامة؛ لذا عبّر الله ﷻ بصيغة التذكير في: ﴿حَيَوٰةٍ﴾، وعلى هذا التأويل يكون المراد بالذين أشركوا هم اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عَزَّزْتُ أَبْنَاءَ اللَّهِ﴾، أو يكون المعنى: ولتعلمن يا محمد اليهود الذين يزعمون أن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس أشد حرصًا على حياةٍ طويلة من سائر الناس، بل وأحرص من الذين أشركوا بالله ولم يؤمنوا بالآخرة، وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ معطوفًا على ما قبله بحسب المعنى، كأنه قيل: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا على الحياة.

فقوله: ﴿أَحْرَصَ﴾ فيه كلمة من مقدرة بعد: ﴿أَحْرَصَ﴾ وبهذين المعنيين يظهر أثر الوقف على المعنى في كلمتي: ﴿حَيَوٰةٍ﴾، ﴿أَشْرَكُوا﴾. وخص الله تعالى الذين أشركوا بالذكر بعد اندراجهم في الناس؛ لأنهم لا يؤمنون بعاقبة، ولا يعرفون إلا الحياة الدنيا،

فحرصهم عليها لا يستبعد؛ لأنها جنتهم، فإذا زاد عليها في الحرص من له كتاب، وهو مقر بالجزاء، كان حقيقياً بأعظم التوبيخ.

ثم بيّن ﷺ مظهرًا من مظاهر حرصهم على الحياة، وبعدهم عن تمني الموت، فقال -جل شأنه-: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ أي: يتمنى الواحد منهم أن يعيش السنين الكثيرة، ولو تجاوزت الحد الذي يبلغه الإنسان في العادة، فكلمة: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ كناية عن المدة الطويلة التي يودُّ أن يحيها، وليس المراد خصوص العدد، بل إن العرب كانت تذكر ذلك عن إرادة المبالغة، وإنما يودون البقاء في الدنيا؛ لأنهم يرون أنها خير من الآخرة؛ لما يتوقعون من سخط الله، ومن تعذيبه لهم على ما أسلفوا من كفرٍ وعصيان.

ثم بيّن الحق ﷺ أن تعميرهم الطويل لن ينجيهم من العقوبة؛ لأن الموت لا يتركهم مهما طال عمرهم، فقال ﷺ: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْحَرَجِهِ مِنْ أَلْعَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ أي: وما ذلك التعمير لو تم بنافع، ولا بمبعده عن عذاب الله المحتوم؛ لأنه لا بد من الموت، ولا بد من العَرْض على الله تعالى مهما طال العمر، والتعبير بالجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْحَرَجِهِ﴾ للدلالة على داوم بقائه في النار، وعدم تزحزحهم منها.

﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ أي: والله -جل وعلا- عالم بخفايا أعمالهم، فهو مجازيهم لا محالة.

النموذج الثالث: والذي يتبين فيه مكانة الوقف المتعاقب وأثره على بيان المعنى:

يقول ربنا -جل وعلا-: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: 30].

في الآية الكريمة تراقبًا بين كلمتي: ﴿مُحْضَرًا﴾ و ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ والكلمتان يصح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف القارئ على: ﴿مُحْضَرًا﴾ امتنع وقفه على كلمة: ﴿سُوءٍ﴾، بل عليه أن يصلها بقوله: ﴿تَوَدُّ﴾، وإذا وقف على كلمة: ﴿سُوءٍ﴾؛ فعليه أن يصل: ﴿مُحْضَرًا﴾ بقوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ حتى لا يختل المعنى.

والعلة في ذلك أن الوقف على: ﴿مُحْضَرًا﴾ باعتبار أن ﴿مَا﴾ الواقعة بعدها في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ موصولة في موضع رفع بالابتداء، و ﴿تَوَدُّ﴾ جملة في موضع الخبر لـ"ما"، والتقدير: والذي عملته من سوء تود هي لو تباعد ما بينها وبينه، أو يكون المعنى تجد ما عملت من سوء تتمنى كل نفس أن يكون بينها وبينه أمداً بعيداً، وأما من لم يقف على: ﴿مُحْضَرًا﴾ بل وقف على قوله: ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ فذلك باعتبار أن "ما" الثانية في قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ في موضع نصب عطفاً على "ما" الأولى في قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ و ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ إما أن تكون جملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر، كأن سائلاً قال حين أمروا بذكر ذلك اليوم: فماذا يكون

الوقف والابتداء

الدرس الثاني عشر

إذ ذلك؟ فقيل: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ ، ويجوز أن تكون جملة: ﴿تَوَدُّ﴾ في موضع الحال أي: ودادة تُباعد ما بينها وبين ما عملت من سوء، أو يكون التقدير: يوم تجد ما عملت من سوء محضراً حال ما تود بعده عنها.

ولكن أحسن الوقفين وأجودهما الوقف على قوله: ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ قال الإمام السجوندي: والأجود أن يوقف على: ﴿سُوءٍ﴾ تقديره: وما عملت من سوء كذلك؛ لأن السوء يوجد محضراً كالقيد، و ﴿تَوَدُّ﴾ مستأنف؛ لأن صاحب الخير يودّ لو لم يره من خجل الحياء، كما أن صاحب السوء من وجل الجزاء، والضمير المتحد عائد إلى "ما"، أو إلى جنس العمل.

معنى الآية الكريمة:

بعد أن نَهَى الله ﷻ المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياءً وأصدقاءً يُلقون إليهم بالمودّة، وذكرهم بأنه ﷻ لا يخفى عليه شيء في الأرض والسماء تابع السياق باستحضار اليوم المرغوب الذي تواجه فيه كل نفسه برصيدها كله، فقال ﷻ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ والمعنى: اذكر لهم يا محمد يوم ترى كل نفس من نفوس المكلفين ما عملته في الدنيا من خير، وإن كان مثقال ذرة محضراً لديها مشاهدًا في الصحف تبشيراً لها؛ ليكون الثواب بعد مشاهدة العمل، وترى كل نفس أيضاً ما عملته من سوء وشرّ في الدنيا محضراً يوم القيامة في صحائف أعمالها؛ لئسأ به، وتتمنى حين تراه لو أن بينها وبين ذلك اليوم، أو بينها

الوقف والابتداء

وبين ما عملته من سوء أمدًا بعيدًا، والأمد الغاية والمنتهى أي: تود لو أن بينها وبين يوم القيامة، أو أن بينها وبين عملها السيئ غايةً ونهايةً بعيدةً.

وذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالأمد المسافة البعيدة، واستظهر ذلك حملاً لهذه الآية بقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: 38] وعلى كلِّ فالتمني في الآية معلوم؛ سواء حُمل معنى الأمد على الزمان أم على المكان، إذ المقصود تمنى بعده، وقرن الله -جل وعلا- الخير بقوله: ﴿مُحْضَرًا﴾ دون السوء، مع أن عمل السوء أيضًا يكون محضراً للإشعار بكون الخير مرادًا بالذات بمعنى: أن الإنسان يتمناه، ويرجو حصوله؛ لما يترتب على ذلك من ثواب، وأما عمل السوء فتتمنى كل نفس اقترفته لو بعد عنها، ولم تره، بسبب ما يترتب عليه من عقاب.

ثم ختم الله الآية بقوله: ﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ أي: ويخوفكم الله عقابه إن خالفتم ما كلفكم الله به، والله بهذا التحذير الشديد والعقاب الصارم رءوف بعباده، رحيم بهم، يحب لهم أن يستقيموا على الطريقة.

وفي هذا إشارة إلى أنه ﷻ إنما نهاهم وحذرهم رافةً بهم، ومراعاةً لصالحتهم.

وفي قوله -جل وعلا-: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ بعد قوله سبحانه: ﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ استصحاب لرحمة الله ولطفه بعباده الواقعين تحت بأسه وعذابه، وذلك مما يطمع المذنبين في عفو الله

الوقف والابتداء

الدرس الثاني عشر

ومغفرته، فيرجعون إليه ويمدون أيديهم بالتوبة له ﷺ فيجدونه ربًّا رحيماً غفوراً، أما الطمُع في رحمة الله -جل وعلا- دون استصحاب العمل على مرضاته، بالنزوع عن مقاربة المنكرات، فذلك مكر الله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينِ﴾ [آل عمران: 54].

النموذج الرابع: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ بِحَرْفٍ مِنَ الْكَلِمِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَفُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: 41]، ففي الآية الكريمة وقف متعاقب بين كلمتي: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ و ﴿هَادُوا﴾، فمن وقف على كلمة: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ لم يقف على: ﴿هَادُوا﴾، بل عليه أن يصلها بقوله: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾، ومن وقف على كلمة: ﴿هَادُوا﴾ فعليه أن لا يقف على قوله: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ بل يصلها بما بعدها حتى يتم المعنى، فالقارئ مخير بين الوقفين، ولا يصح الوقف عليهما معاً.

وعلة ذلك أن قوله تعالى: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ فيه وجهان:

الأول: يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء وما قبله خبر أي: من الذين هادوا قوم سمّاعون، فهو من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وعليه يكون الوقف على قوله: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ إلى آخره على الاستئناف، أي: على أنها جملة مستأنفة لبيان أحوال فريق

الوقف والابتداء

آخر من الناس، وهم اليهود، وأن قوله تعالى بعد ذلك: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ من أوصاف اليهود - عليهم اللعنة-.

وبهذا يتضح أن الكلام قد تمَّ عند قوله: ﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ وأن الابتداء بقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ لفريق المنافقين.

الثاني: أن يكون قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ معطوفاً على قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ وعليه يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿هَادُوا﴾، والابتداء بقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾ إلى آخره أي: هم سماعون، راجعاً إلى الفئتين المنافقين واليهود. والمعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من المنافقين واليهود. ثم بعد ذلك وصف الكل بكونهم سماعين لقوم آخرين، وكلا الوقفين جائز، فعلى الأول تحريف محكيٍّ ومختص باليهود، وعلى الثاني أن البيان بشيئين المنافقين واليهود.

الآية: في الآية الكريمة يعزّي الله -جل وعلا- رسوله محمداً ﷺ ويواسيه، ويهون عليه فعال الكافرين والمنافقين، ويكشف للجماعة المسلمة حقيقة المسارعين في الكفر من هؤلاء وهؤلاء، ويوجه الرسول ﷺ إلى المنهج الذي يسلكه معهم حين يأتون إليه متحاكين بعدما يكشف له ﷺ عما تأمروا عليه قبل أن يأتوا إليه، فقال -جل وعلا-: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ والمعنى: يا أيها الرسول لا تهتم ولا تبال بأمر الذين يسارعون بالوقوع بالكفر، ولا تياس، ولا تأس عليهم، فإنني ناصرك عليهم وكافيك شرهم، وفي نداء الحق ﷻ له ﷺ بعنوان الرسالة: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ﴾ للتشريف والإشعار بما يوجب عدم الحزن. والمراد من

الوقف والابتداء

الدرس الثاني عشر

النهي عن الحزن النهي عن لوازمه التي يفعلها الشخص مختارًا
كتذكر المصائب، وتعظيم شأنها.

وفي التعبير بقوله: ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ دليل على انحدارهم في
الكفر وإقائهم أنفسهم فيه على أسرع الوجوه؛ بحيث إذا وجدوا
فرصة لم يخطئوها.

ثم بيّن المولى -جلت قدرته- مسلّمًا آخر من مسالك المنافقين واليهود
الخبیثة بعد بيان احتفالهم بالأخبار الكاذبة، فقال -جل وعلا-:
﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ سَمْعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ أي: أنهم
مبالغون في قبول كلام قوم آخرين لم يحضروا مجلسك؛ تكبرًا
وإفراطًا في العداوة والبغضاء، وهم يهود خيبر، والسماعون للكذب
بنو قريظة، وهؤلاء القوم الذين لم يحضروا مجلس رسول الله ﷺ
نفورًا، أو هم والمسارعون في الكفر من المنافقين واليهود من
صفاتهم، ودأبهم تحريف جنس الكلام عن مواضعه، فهم يحرفون
الكلم أي: يزيلونه، ويتأولونه على غير تأويله بعد أن فهموه، وعرفوا
مواضعه التي أرادها الله -تبارك وتعالى-. ثم عقب الحق ﷻ قائلاً:
﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾.

النموذج الخامس، والسادس، والسابع للوقف المتعاقب، وأثره على

النموذج الخامس: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ
اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ
وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 188] ففي الآية الكريمة تراقب بين

الوقف والابتداء

كلمتي: ﴿الْخَيْرِ﴾ و ﴿السُّوءِ﴾، ويصح الوقف على كل واحدةٍ منهما، لكن إذا وقف على: ﴿الْخَيْرِ﴾ امتنع الوقف على: ﴿السُّوءِ﴾، بل يجب وصلها بما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾، وإذا أريد الوقف على كلمة: ﴿السُّوءِ﴾ امتنع على قوله: ﴿مِنَ الْخَيْرِ﴾ فالقارئ مخير بين الوقف على إحدى الكلمتين، ولا يسوغ الوقف عليهما معاً؛ لئلا يختل المعنى.

وتوضيح ذلك: أن الوقف على قوله: ﴿لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ على أن الكلام انقطع دونه، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ كلام مستأنف أي: ليس بي ما تزعمون من جنون؛ وذلك لأنهم نسبوه إلى الجنون، ونفاه الله تعالى عنه كما في قوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ حِنَّةٍ﴾ [الأعراف: 184]، أما إذا اعتبرنا أن قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ من تمام الكلام الأول؛ إذ إنه معطوف على قوله: ﴿لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ فهو من جواب "لو"، ويكون المعنى: ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من تحصيل الخير، ولاحترزت عن الشر حتى صرت بحيث لا يمسنى سوء، وبذلك يتحقق وقف التعانق، ويكون بين الكلمتين تراقب.

وأولى الوقفين في نظري هو الوقف على قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ لأنه من تمام الكلام الأول، وبذلك يكون الكلام متصلاً ببعضه ببعض، وهذا هو الظاهر، وعليه أكثر العلماء. أما الوقف على قوله: ﴿مِنَ الْخَيْرِ﴾ فيه تفكيك لنظم الكلام، واقتصارٌ على أن يكون جواب "لو" هو قوله: ﴿لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ فقط، ومن المقرر أن تقدير حصول علم الغيب يترتب عليه الأمران لا أحدهما، فيكون إذ ذاك

الوقف والابتداء

الدرس الثاني عشر

جوابًا قاصرًا، قال الإمام الأشموني: ﴿مِنَ الْخَيْرِ﴾ ليس بوقف؛ لعطف: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ على جواب "لو".

النموذج السادس: قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَنَا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّنَّا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: 35] ففي الآية الكريمة مراقبة بين كلمتي: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ و ﴿بِأَيِّنَّا﴾ فإذا وقف القارئ على كلمة: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ لم يقف على كلمة: ﴿بِأَيِّنَّا﴾ بل يصلها بما بعدها، فإذا ما صل كلمة: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ وقف على قوله: ﴿بِأَيِّنَّا﴾ فالقارئ مخير بين الكلمتين، ولا يسوغ له الوقف عليهما معًا. وعلّة الوقف على إحدى الكلمتين أن قوله: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ يجوز أن يتعلق بقوله: ﴿يَصِلُونَ﴾، والمعنى: فلا يصلون إليكما تمتنعان منهم بسبب آياتنا، أو متعلق بمحذوف تقديره: فَوْضًا أَمْرًا كَمَا إِلَيْهِ، واذهبًا إلى فرعون وقومه بآياتنا الدالة على صدقكما، وعلى كلا الوجهين يكون الوقف على قوله: ﴿بِأَيِّنَّا﴾، والابتداء بقوله: ﴿أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾.

وهذه الجملة الكريمة تكون مؤكدة لمضمون ما قبلها من تقوية قلب موسى # وتبشير به بالغلبة والنصر على أعدائه.

أما إذا كان قوله: ﴿بِأَيِّنَّا﴾ متعلقًا بقوله: ﴿الْغَالِبُونَ﴾. على معنى: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا؛ كان الوقف على قوله: ﴿إِلَيْكُمَا﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِأَيِّنَّا﴾.

الوقف والابتداء

النموذج السابع: قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [المتحنة: 3] في الآية الكريمة تعانق بين كلمتي: ﴿أَوْلَادُكُمْ﴾ و ﴿الْقِيَامَةِ﴾، إذ يصح الوقف على كل واحدةٍ منهما بشرط أن لا يوقف عليهما معاً؛ لئلا يختل المعنى، وبيان ذلك: أن الوقف إذا كان على: ﴿أَوْلَادُكُمْ﴾ باعتبار أن: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ظرف؛ لـ ﴿يَفْصَلُ﴾ وحينئذٍ تكون جملة: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ مستأنفة؛ لبيان عدم نفع الأرحام والأولاد في ذلك اليوم، وعلى ذلك فيوقف على قوله: ﴿أَوْلَادُكُمْ﴾ ويستأنف بقوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾، أما على جواز أن يوم القيامة متعلق بقوله: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُمْ﴾ أي: لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم في هذا اليوم؛ فحينئذٍ لا يُوقف على قوله: ﴿أَوْلَادُكُمْ﴾ بل يكون الوقف على قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، والابتداء بقوله: ﴿يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾.

الوقف على المستثنى منه، وبعض أسماء الإشارة،
ووقف البيان

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الوقف على المستثنى منه، وأثره على
المعنى 201
- العنصر الثاني : الوقف على بعض أسماء الإشارة، وأثر
ذلك في بيان المعنى 204
- العنصر الثالث : وقف البيان، وأثره على المعنى 211

الوقف على المستثنى منه، وأثره على

من المقرر أن الاستثناء على ضربين: متصل، ومنقطع، فالاستثناء المتصل هو الذي يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

حكم الوقف على المستثنى منه، وأثر ذلك على المعنى:

مما لا خلاف فيه أن العلماء اتفقوا على جواز الوقف على المستثنى، سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، وكذلك لا خلاف بينهم في عدم جواز الوقف على المستثنى منه إذا كان الاستثناء متصلاً، بل قالوا بوجوب وصل المستثنى منه بالمستثنى، وذلك لتحقيق الفائدة المقصودة من الكلام.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [البقرة: 249] فالمستثنى منه في الآية الكريمة واو الفاعل في قوله: ﴿ فَشَرِبُوا ﴾ والمستثنى قوله: ﴿ قَلِيلًا ﴾ وهو من جنس المستثنى منه؛ إذ المراد من المستثنى منه هو الواو؛ أي: جنود طالوت، والمراد من المستثنى وهو: ﴿ قَلِيلًا ﴾ بعض هؤلاء الجنود، فلا يجوز الوقف على قوله: ﴿ فَشَرِبُوا ﴾ ولا على قوله: ﴿ مِنْهُ ﴾ لأن الوقف على كلتا الكلمتين أو إحداهما يوقع في روع السامع أن الشرب تحقق من جميع الجنود، وهو خلاف الواقع، فحينئذٍ ينبغي وصل المستثنى منه بالمستثنى؛ تقريراً للحقيقة، ودفعاً للمعنى الفاسد الذي لم يكن مراداً من الآية

الكريمة؛ إذ الشرب لم يتحقق من جميع الجنود، كما حكى الآية الكريمة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31] فالمستثنى منه كلمة زينة في قوله تعالى: ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ والمستثنى الاسم الموصول "ما" وهو من جنس المستثنى منه؛ لأن الظاهر من الزينة بعض منها، وبهذا يتضح أن الوقف ممتنع على قوله: ﴿زِينَتَهُنَّ﴾ لأن الوقف عليها يوهم السامع أن النهي متناول جميع أنواع الزينة، ظاهرها وخفيها، وهذا المعنى غير مراد من الآية الكريمة، وحينئذ يتعين وصل المستثنى منه بالمستثنى، حتى يكون المعنى المراد واضحاً لا غموض فيه.

أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فقد اختلف العلماء في الوقف على المستثنى منه، وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أنه يجوز الوقف على المستثنى منه مطلقاً؛ أي: سواء صرح بالخبر أم لا، ووجهتهم في ذلك أن المستثنى منه في معنى مبتدأ حذف خبره، وذلك للدلالة عليه، كقول من قال: زيد. لمن قال: من أبوك؟ فكذاك تقدير الاستثناء المنقطع نحو قول من قال: ما في الدار أحد إلا الحارس، لكن الحارس في الدار، فلو ابتدئ بـ: لكن الحارس في الدار لكان حسناً؛ لذا فقد أجازوا الوقف على مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: 44] والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: 44].

المذهب الثاني: يرى منع الوقف على المستثنى منه مطلقاً، سواء صرح بالخبر أم لا، ووجهتهم في ذلك احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه لم يعهد استعمال إلا أو ما في معناها إلا متصلاً بما قبلها لفظاً، ألا ترى أنك إذا قلت: ما في الدار أحد غير حمار، فوقفت على ما قبل غير وابتدأت به كان قبيحاً؟ فكذلك هذا، وأما المعنى فلأن ما قبله مشعر بتمام الكلام في المعنى، فإن قولك: ما في الدار أحد، هو الذي صحح قولك: إلا حمار، ألا ترى أنك لو قلت: إلا الحمار على انفراده كان خطأً.

المذهب الثالث: يفصل بين ما إذا كان الخبر مصرحاً به أو غير مصرح به، فإذا كان مصرحاً به جاز الوقف على المستثنى منه، لماذا؟ لأن جملة المستثنى حينئذ تكون مستقلةً ومستغنيةً عما قبلها، وإذا كان الخبر غير مصرح به لم يجز الوقف على المستثنى منه؛ لأن جملة المستثنى حينئذ تكون مفتقرةً إلى ما قبلها.

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي لم يُصرح فيه بالخبر:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُونَ ﴾ [البقرة: 78] ووجه كون الاستثناء هنا منقطعاً أن الأمانى ليست من جنس الكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله، ولا يصح أن تكون منصوبة بـ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾، لماذا؟ لأن إدراك الأمانى -أي: الأكاذيب- ليس علماً، بل هو جهل مركب أو اعتقاد ناشئ عن تقليد، فحينئذ يكون الناصب لها محذوفاً تقديره: لكن يعتقدون أمانى، أو يدركون أمانى، أو نحو ذلك.

الوقف والابتداء

والأمانى: جمع أمنية، بتشديد الياء وتخفيفها، وهي في الأصل ما يقدره الإنسان في نفسه من منى: إذا قدر، ولذلك تُطلق على الكذب، وعلى ما يتمناه الإنسان، والمعنى: لكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليدًا عن شياطينهم المحرفين، أو مواعيدَ فارغة مجردة سمعوها من أحبارهم من أن الجنة لا يدخلها إلا مَنْ كان هودًا، وأن النار لن تمسهم إلا أيامًا معدودةً.

ومن أمثلة الاستثناء المنقطع الذي صرح فيه بالخبر:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [الانشقاق: 25] ووجه كونه استثناءً منقطعًا أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليس من جنس مَنْ عاد عليهم الضمير في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق: 24] وهم الكافرون المكذبون المذكورون في الآية الكريمة، وعلى هذا تكون إلا بمعنى لكن المخففة، والاسم الموصول: ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، وجملة: ﴿ءَامَنُوا﴾ صلة الموصول، وجملة: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عطف على الصلة، وجملة: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ خبر المبتدأ.

ويرى البعض أن الاستثناء متصل، والرأي الراجح أنه منقطع؛ لأن الاسم الموصول راجع إلى الذين كفروا، وقد وُضِعَ موضعَ المظهر؛ للإشعار بأنهم لا يؤمنون، ولا يسجدون عند تلاوة القرآن الكريم.

الوقف على بعض أسماء الإشارة، وأثر ذلك في

الوقف على بعض أسماء الإشارة، وأثر ذلك في بيان المعنى.

أولاً: الوقف على "ذلك":

ينبغي التنبيه إلى أن لفظ "ذلك" يستعمل أحياناً في أساليب اللغة للفصل بين كلامين، كالانتقال من غرض إلى غرض، ومن شأن إلى شأن، ومن قصة إلى أخرى.

قال الإمام القرطبي عن "ذلك" وأمثالها: هي كلمة يستعملها الفصيح عند الخروج من كلام إلى كلام، وهو كما قال الله تعالى: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاعِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ ﴾ [ص: 55] أي: هذا حق، وأنا أعرفكم أن للطاغين شر مآب.

هذا، وقد ورد لفظ "ذلك" في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ولكنه لم يستعمل بمعنى الانتقال من شأن إلى شأن أو من قصة إلى أخرى إلا في مواضع معينة من القرآن الكريم، ولا يصح الوقف عليه إلا في هذه المواضع.

وإليك المواضع التي ورد فيها لفظ "ذلك" بالمعنى المتقدم:

تنحصر هذه المواضع فيما يلي:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [الحج: 30].

ويحتمل لفظ ﴿ ذَلِكَ ﴾ في الآية الكريمة أكثر من وجه:

الوقف والابتداء

الوجه الأول: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فرضكم ذلك، أو الواجب في حكم ذلك؛ أي: الذي بينته لكم من الواجبات في الآيات السالفة أو الأمر أو الشأن ذلك.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبره، والتقدير: ذلك حكم الله أو أمر الله أو شرع الله أو نحو ذلك.

الوجه الثالث: أن يكون في موضع نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: امتثلوا ذلك أو افعلوا ذلك.

قال الإمام الألويسي: واختيار ﴿ ذَلِكْ ﴾ هنا للدلالة على تعظيم الأمر وبعده منزلته، وإنما أخذ التعظيم وبعده المنزلة من اللام في قوله: ﴿ ذَلِكْ ﴾ لأنها موضوعة للدلالة على بُعد المُشار إليه، إما في الحس، وإما في الرتبة.

وعلى هذه الأوجه الثلاث ينتفي الارتباط اللفظي بين ﴿ ذَلِكْ ﴾ وبين جملة: ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ ﴾ إلى آخره؛ لأنها جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وبناءً على ما ذُكِرَ يكون الوقف على ﴿ ذَلِكْ ﴾ كافياً فتنبه.

الموضع الثاني: ففي قوله تعالى: ﴿ ذَلِكْ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج: 32] وهذه الآية الكريمة يقال فيها ما قيل في الآية السابقة، والوقف على لفظ "ذلك" فيها كافٍ أيضاً.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكْ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِقَبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴾ [الحج: 60].

ولفظ ﴿ذَلِكَ﴾ له أكثر من وجه من وجوه الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره جزاء المهاجرين المتقدم ذكرهم في الآية السابقة ذلك، والمعنى: أي: الذي أخبرتكم به، وهو أنه ﷺ يرزقهم رزقًا حسنًا، ويدخلهم مُدخلاً يرضونه، أو الأمر والشأن ذلك؛ أي: الذي أنبأكم عنه، وهو جزاء المهاجرين.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير ذلك جزاء المهاجرين.

الوجه الثالث: أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: اعملوا ذلك، والمعنى: اعملوا ذلك الذي بينته لكم من جزاء المهاجرين لتعملوا مثل عملهم؛ فتظفروا بمثل جزائهم.

وعلى ما تقدم من إعراب نجد أنه ليس هناك تعلق لفظي بين "ذلك" وبين قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِقَبَ بِهِ﴾ لأن هذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، فحينئذٍ يكون الوقف على لفظ "ذلك" كافيًا.

الموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: 4].

فلفظ ﴿ذَلِكَ﴾ في الآية الكريمة يحتمل أكثر من وجه من وجوه الإعراب:

الوقف والابتداء

الوجه الأول: أن يكون ذلك خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: الأمر ذلك، والمعنى: أي: الأمر في الكفار ذلك الذي بينته، وذكرته لكم من القتل والأسر وما بعدهما من المن والفداء.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبره، والتقدير: ذلك حكم الكافرين، وهو القتل والأسر وبعدهما المن والفداء.

الوجه الثالث: أن يكون معمولًا لمحذوفٍ، تقديره: افعلوا ذلك. والمعنى: نفذوا فيهم ما ذكرته لكم من القتل والأسر، إلى آخره.

وعلى جميع الأوجه السابقة يكون الوقف على ﴿ ذَلِكْ ﴾ وقفًا كافيًا لانتفاء التعلق اللفظي، وتحقق التعلق المعنوي. الوقف على "كذلك".

يجوز الوقف على "كذلك" في المواضع التالية:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ [الكهف: 91].

فالكاف في لفظ ﴿ كَذَلِكَ ﴾ تحتمل الوجوه التالية، وبناء عليه يتعين نوع الوقف:

الوجه الأول: يحتمل أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمر ذي القرنين كذلك: أي: كما قلنا، وحكيناه في شأنه، أو كما وصفناه من علو المكانة وبسطة الملك.

الوجه الثاني: يحتمل أن تكون صفة لمصدر محذوف لوجد، والمعنى: أي: وجدها تطلع وجداناً مثل وجدناها تغرب في عين حمئة، وعلى هذا الوجه تكون في محل نصب.

الوجه الثالث: يحتمل أن تكون في محل جر على أنها صفة قوم، والمعنى: وجدها تطلع على قوم مثل ذلك؛ أي: مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليه الشمس في الكفر والحكم.

والحاصل: أن الكاف من ﴿كَذَلِكَ﴾ هنا اسم بمعنى "مثل" في موضع رفع أو نصب أو جر، أما الواو في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْطَيْنَا﴾ فإنها للاستئناف، وبهذا يتضح الوقف على لفظ ﴿كَذَلِكَ﴾ في الآية الكريمة، وهو وقف كافٍ لعدم التعلق اللفظي.

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: 59] فالكاف في قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ تحتمل الوجوه التالية:

الوجه الأول: أن تكون في محل رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر كذلك، والمعنى: أن إخراجنا لهم مما كانوا يتمتعون به كما بينا، والمراد من هذا الأسلوب تقرير حال بني إسرائيل وتثبيته في نفس السامع.

الوجه الثاني: أن تكون في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره: أخرجناهم إخراجاً مثل ذلك؛ أي: الإخراج الذي وصفناه.

الوقف والابتداء

الوجه الثالث: أن تكون في محل جر على أنها صفة لمقام؛ أي: مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم، والواو في قوله: ﴿وَأُورِثْنَاهَا﴾ يحتمل أن تكون مستأنفةً أو أن تكون عاطفة جملة: ﴿وَأُورِثْنَاهَا﴾ على ﴿كَذَلِكَ﴾.

وعلى كلا الاحتمالين يجوز الوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾، أما على كون الواو مستأنفة، فالوقف كافٍ، وأما على كونها عاطفة فهي عاطفة جملة على جملة أخرى، وعطف الجمل يجوز الوقف، وعلى ذلك يكون الوقف حسناً.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28] فالكاف في لفظ ﴿كَذَلِكَ﴾ بمعنى مثل، في محل نصب صفة لمصدر لفظ ﴿مُخْتَلِفٌ﴾، والتقدير: مختلف اختلافًا كائناً مثل ذلك؛ أي: مثل اختلاف الثمرات والجبال، فهو من تمام الكلام قبله، والوقف عليه كافٍ، ومما يدل على أن الوقف كافٍ أن ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

الموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأُورِثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الدخان: 28] ففي الكاف من قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ وجهان:

أحدهما: أن تكون مرفوعة المحلّ على أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: الأمر كذلك.

الثاني: أن تكون منصوبةً المحلّ على أنها نعت لمصدر محذوف، والتقدير: أهلكتناهم إهلاكًا، وانتقمنا منهم انتقامًا كذلك، أو التقدير: كم تركوا تركًا مثل ذلك الترك.

وعلى ما تقدم يصح الوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾ ومما يدل على جواز الوقف أن الواو في قوله تعالى "وأورثنا" تحتل الاستئناف والعطف على قوله: ﴿تَرَكُوا﴾ ولكن هذا العطف من قبيل عطف الجمل، وعطف الجمل لا يمنع الوقف، وعلى وجه العطف يكون الوقف حسنًا، وما عدا هذه المواضع لا يجوز الوقف فيها على كذلك، فتنبه. الوقف على "هذا":

لا يجوز الوقف على اسم الإشارة هذا إلا في موضعين، هما:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغْيِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ﴾ [ص: 55].

فهذا في الآية الكريمة يحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: الأمر هذا، والمعنى: أي: أمر المتقين وشأنهم وجزاؤهم هذا الذي سبق بيانه: ﴿وَإِنَّ لِلطَّغْيِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ﴾ وهم الذين كذبوا الرسل لهم شر مأب؛ أي: منقلب يصيرون إليه.

الوجه الثاني: يحتمل أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: هذا الذي تقدم ذكره جزاء المؤمنين، ثم بين ربنا -جل وعلا- جزاء غير المؤمنين، فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ لِلطَّغْيِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ﴾.

الوقف والابتداء

الوجه الثالث: يحتمل أن يكون ﴿ هَذَا ﴾ مفعولاً لفعل محذوف، والتقدير: اعلّموا هذا أو خذوا هذا، والمعنى: أي: هذا الجزاء الذي أعدّه الله لعباده المؤمنين؛ لتعلموه، فتعملوا لأجله حتى تحصلوا عليه بمباشرة أسبابه، وهي الإيمان والأعمال الصالحة.

وعلى جميع الاحتمالات المتقدمة في اسم الإشارة ﴿ هَذَا ﴾ فالواو في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلطَّالِغِينَ ﴾ للاستئناف، وهذا هو الظاهر فيها، وعليه فيكون الوقف على قوله ﴿ هَذَا ﴾ كافياً، ويحتمل أن تكون للعطف عطفت جملة: ﴿ وَإِنَّ لِلطَّالِغِينَ لَشَرَّ مَنَابٍ ﴾ على جملة: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُنْفِقِينَ لِحَسَنَ مَنَابٍ ﴾ [ص: 49] وعليه يكون الوقف على "هذا" حسناً فتنبه.

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ [ص: 57] فهذا يحتمل أن تكون مبتدأ خبره ﴿ حَمِيمٌ ﴾ ، وجملة: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ معترضة. وأجاز الأخفش في قوله: ﴿ هَذَا ﴾ أن تكون مبتدأ، خبره: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ ولكن الظاهر أن الخبر هو قول الله تعالى: ﴿ حَمِيمٌ ﴾ والتقدير: هذا حميم فليذوقوه، ويحتمل في ﴿ هَذَا ﴾ أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: العذاب هذا فليذوقوه، ويُرفع: ﴿ حَمِيمٌ ﴾ على تقدير: هو حميم أو منه حميم.

وعلى ما تقدم يجوز الوقف على ﴿ هَذَا ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ أما إن جعل: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ خبراً لهذا أو نصب بفعل يفسره: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ أي: فليذوقوا هذا فليذوقوه، حسن الوقف على قوله: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ ويكون قوله: ﴿ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ مرفوعين على أنهم خبر لمبتدأ محذوف أي: هو حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ، ومن رفع قوله هذا

بالابتداء وجعل قوله: ﴿حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ خبرًا لم يقف على قوله: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ بل عليه أن يقف على قوله: ﴿وَعَسَاقٌ﴾.

وقف البيان، وأثره على

تعريف وقف البيان:

أولاً في اللغة: هو ما بين به الشيء من الدلالة وغيرها، وبان الشيء بياناً: اتضح، فهو بين، وكلام بين أي: فصيح، والجمع أبيان.

ثانياً: تعريف وقف البيان في الاصطلاح: أما في الاصطلاح هو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، وبيان ذلك أن هناك كلمات في القرآن الكريم، تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقاً لفظياً ومعنوياً، وهذا يقتضي منع الوقف عليه إلا أن هناك سبباً يقتضي الوقف عليها، فيعمل به بياناً للمعنى الذي ربما لا يفهم بدونه.

نماذج لوقف البيان:

أولاً: من أمثله قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ، وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفتح: 9] اختلف العلماء في جواز الوقف على قوله: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ على قولين:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول الى جواز الوقف على قوله: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ وذلك لبيان الفرق بين الضميرين في قوله تعالى: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ وقوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ لأن الضمير الأول، وهو الهاء في قوله تعالى: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ عائدٌ على رسول الله ﷺ وذلك لأن

الوقف والابتداء

التعزير والتوقير للرسول الكريم ﷺ وذلك لعود الضمير إلى أقرب مذكور.

أما الضمير في قوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ فهو عائد على الله ﷻ إذ التسبيح لا يكون إلا لله ﷻ فلو وصل: ﴿وَتُوقِرُوهُ﴾ بقوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ لأوهم خلاف المراد، فينبغي الوقف على: ﴿وَتُوقِرُوهُ﴾ دفعًا للإيهام، وتقريرًا للحقيقة، وبيانًا وتبنيهاً على أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ راجع إلى الله -جل وعلا- هذا قول.

القول الثاني: فيرى أنه لا يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَتُوقِرُوهُ﴾ بل ينبغي وصله بقوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ وَسَبِّحُوهُ﴾ لماذا؟ لأن قوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ معطوف على قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا﴾ وقد حذف نونه للنصب، فبينهما ارتباط لفظي ومعنوي؛ إذ إن الضمائر كلها عائدة على الله ﷻ والمعنى: تعزروه وتوقروه؛ أي: تثبتوا له صحة الربوبية، وتنفوا عنه أن يكون له ولد أو شريك. ويؤيد هذا الرأي ما قاله الإمام الألويسي في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ لله ﷻ ولا يخفى أن الأولى كون الضميران فيما تقدمتا لله تعالى أيضاً؛ لئلا يلزم فك الضمائر من غير ضرورة.

ثانياً: من أمثلة البيان أيضاً الوقف على كلمة: ﴿وَأَتَى اللَّهَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَتَى اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 37] وذلك لأن قوله: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ داخل معه في حيز الظرف، وهو "إذ". فحينئذ يكون بين جملة: ﴿وَأَتَى اللَّهَ﴾ وبين ما قبلها علاقة وثيقة في اللفظ والمعنى، وهذا يقتضي منع الوقف عليها، ويحتم وصله بما بعده، ولكن وصله يوهم خلاف المعنى المراد؛ إذ بالوصل يصير قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي﴾

نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴿﴾ خطابًا من النبي ﷺ للذي أنعم الله عليه وأنعم النبي ﷺ عليه، وهو زيد بن حارثة < الذي كان مملوكًا لرسول الله ﷺ ثم أعتقه وتبناه.

ولكن في الحقيقة أنه خطاب موجه من الله تعالى لنبيه محمد ﷺ لذلك فينبغي أن يوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَتَى اللَّهَ﴾ دفعًا لهذا الوهم الباطل، وتقريرًا للحقيقة، وتنبهًا على أن الخطاب لرسوله محمد ﷺ فجاء الوقف بيانًا لتلك القضية.

الوقف على "نعم" والوقف على "بلى"

عناصر الدرس

- 215 العنصر الأول : الوقف على "نعم"
- 218 العنصر الثاني : الوقف على "بلى" وأثره على المعنى

الوقف على "نعم"

لما كانت بعضُ الحروف تختلف معانيها بالوقف عليها أو الابتداء بها في كتاب الله ﷺ فقد عني علماء الوقف والابتداء ببيان معاني هذه الحروف ودلالاتها، وحكم الوقف عليها والابتداء بها، وذلك إسهاماً منهم في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية لغة القرآن الكريم.

وقبل أن أبين حكم الوقف على "نعم" أريد أن أنوه إلى شيء هام، وهو أن لـ"نعم" لغتين مشهورتين في قبائل العرب، وقد قرئ بهما، فلغة قریش في "نعم" كسر العين، يقرءون هكذا: "نعم"، وبذلك قرأ الإمام الكسائي، وهي لغة كِنانة أيضاً.

وروي عن عمر بن الخطاب < أنه قال: "لا تقولوا: نَعَمْ -بفتح النون والعين- وقولوا: نَعِم -بفتح النون وكسر العين". يريد < أن نعم بالفتح اسم للمال، ونعم بالكسر هو الجواب، ففرق بالحركة بين معنيين.

وروي أنه سمع رجلاً يقول: نعم بالفتح، فقال: نعم المال، ولكن نَعِم.

معنى كلمة "نعم":

من المقرر أن "نعم" حرف جواب يُجاب به عن كلام قبلها، ويختلف معناها باختلاف ما قبلها، فإن كان ما قبلها جملة خبرية مثبتة كانت أو منفية، فهي حرف يدل على تصديق المخبر بكسر الباء. فإذا قيل: "قام محمد" أو قيل: "لم يقم" فتصديقه فيهما "نعم"، وإن كان ما قبلها

الوقف والابتداء

الدرس الرابع عشر

جملة إنشائية، سواء كانت أمراً أم نهياً أم تحضيضاً، فهي حرف يفيد وعد الطالب بتحقيق مطلوبه، فإذا قيل لك: "افعل كذا أو لا تفعل، أو هلاً تفعل" فقولك: "نعم" وعد للطلاب بإجابة مطلوبه، فكأنك قلت: "سأفعل أو لن أفعل" فكلمة "نعم" نابت مناب الجملة التي دلت على تحقيق المطلوب من فعل أو ترك.

وإن كان ما قبلها استفهاماً، فهي حرف يدل على الإعلام، أي: إعلام من يستخير، ومن يستفهم عن أمر ما، فالمتكلم بها يعلم مخاطبه بجواب استفهامه، ولم يستعمل في القرآن الكريم إلا بهذا المعنى.

المواضع التي وردت فيها "نعم" في القرآن الكريم:

فلعل سائلاً يسأل: كم مرة وردت كلمة "نعم" في القرآن الكريم؟

أقول: ورد حرف "نعم" في القرآن الكريم في أربعة مواضع:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: 44].

الموضع الثاني: في قوله ﷺ: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الأعراف: 114].

الموضع الثالث: في قوله ﷺ: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 42].

الموضع الرابع: في قوله -جل شأنه-: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصفات: 18].

الوقف على "نعم" في هذه الآيات، وأثره على بيان المعنى:

الآية الأولى: وهي قول الله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ الوقف على "نعم" فيها وقف كافٍ، فما العلة؟ لأن قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ جواب أهل النار عن سؤال أهل الجنة لهم، وهو قوله حكاية عنهم: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ فيكون الكلام قد أفاد الفائدة التي يحسن السكوت عليها بذكر السؤال الذي هو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ ويكون الجواب هو قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ أي: قال أهل النار مجيبين: "نعم وجدناه حقًّا".

قال الإمام الزمخشري: وإنما قالوا ذلك اغتباطاً بحالهم، وشماتةً بأهل النار، وزيادةً في غمهم؛ ليكون حكايته لطفًا لمن سمعها.

وأما قوله: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الأعراف: 44] إلى آخره؛ فهو إخبار من الله تعالى لما جرى بعد ذلك. قال الإمام الزركشي: والمختار الوقف على قوله: ﴿نَعَمْ﴾ في هذه الآية الكريمة؛ لأن ما بعدها ليس متعلقًا بها، ولا بما قبلها؛ إذ ليس هو قول أهل النار: و ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ من قولهم. والمراد بنفي التعلق الذي يقصده الإمام الزركشي هو التعلق اللفظي فقط، أما التعلق المعنوي فمتحقق قطعًا؛ لأن الآيات بعد ذلك لا تزال تتحدث عن أهل الجنة وما لهم من نعيم مقيم، وعن أهل النار وما لهم من عذاب أليم، وإذا كان الارتباط بين قوله: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ﴾

الوقف والابتداء

الدرس الرابع عشر

بَيْنَهُمْ ﴿ إلى آخره، وبين ما قبله معنويًا لا لفظيًا كان الوقف على "نعم" كافيًا فتنبه.

الآية الثانية: وهي قول الله -جل وعلا-: ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ لا يجوز الوقف فيها على "نعم"؛ لأن جملة: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ معطوفة على الجملة المحذوفة التي قامت "نعم" مقامها في الجواب، كأنه قال إيجابًا لقولهم: إن لنا لأجرًا أي: نعم لكم أجر، وإنكم لمن المقربين، فحذفت جملة: "إن لكم لأجرًا" ونابت "نعم" عنها في الجواب، وكلتا الجملتين مقول القول، ولا يفصل بين المقول عن بعضه، ومعنى الآية: إن لكم لأجرًا عظيمًا، وإنكم مع استحقاقكم هذا الأجر لمن المقربين مني؛ أي: لا أقتصر لكم على العطاء وحده على غلبة موسى، بل أزيدكم أن تكونوا من المقربين، فتحوزون إلى الأجر الكرامة والرفعة والجاه والمنزلة؛ لأن من أُعطي شيئًا إنما يهنا به ويغطبت إذا نال معه الكرامة والرفعة.

الآية الثالثة: وهي قول الله تعالى: ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ يقال فيها ما قيل في الآية الثانية، فلا داعي لإعادته.

الآية الرابعة: وهي قول الله -جل وعلا-: ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ لا يسوغ الوقف على "نعم"، لماذا؟ لأن قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمرة الذي في الفعل المحذوف بعد "نعم" تقديره: قُلْ لهم: تبعثون، والحال أنكم أذلاء صاغرون، فوصلها بما بعدها أحسن من الوقف عليه.

قال الإمام الزركشي: والمختار ألا يوقف على "نعم" في هذه المواضع الثلاثة؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها لاتصاله بالقول.

الوقف على "بلى" وأثره على

معنى "بلى": "بلى" من الثابت في اللغة أن "بلى" حرف جواب تختص بالنفي، بمعنى أنها لا تقع إلا بعد كلام منفي، فلا تقع بعد كلام مثبت إلا في النذر اليسير من الأساليب العربية، نحو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: ((أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى)).

وهي تفيد إبطال النفي قبلها ونقضه، سواء كان مجرداً أم توبيخياً أم تقريرياً. فالمجرد نحو قول الله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التغابن: 7] فـ"بلى" في هذه الآية أفادت إبطال نفي البعث، وإذا بطل نفي البعث ثبت نفيضه وهو إثبات البعث، وحينئذ يكون قوله: ﴿ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ تصريحاً بما أفادته "بلى" من إبطال النفي المتقدم.

وأيضاً تفيد التوبيخ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: 80].

وتفيد التقرير نحو قوله -جل وعلا-: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * فَأَلْوُا بِلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ [الملك: 8-9] و"بلى" في هذه الآية قد دلت على إبطال نفي إثبات النذير، وإذا بطل عدم إثبات النذير ثبت إتيانه، وعلى هذا يكون قوله تعالى حكايةً عن الكافرين: ﴿ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ تصريحاً بما دلت عليه "بلى" من إبطال النفي السابق.

أصل "بلى":

ذكر بعض النحويين أن أصل "بلى" "بَلَّ" التي للإدراك، و"لا" التي للنفي، ولذلك كان حقها أن تأتي جوابًا للنفي، كما تأتي "بل"، فإذا قال القائل: "ألا تكرمني؟" فقال المجيب: "بلى" فإنما يريد: "بل أكرمك" فحذف الفعل الذي بعد "بل" وزاد على "بل" ألفًا ليحسن السكوت عليها؛ وليعلم أن الكلام قد انقطع، ولو وقف على "بل" لانتظر السامع إتيان كلام آخر بعد "بل"، فإذا جاء بالألف للوقف علم أنه لا كلام بعد ذلك؛ إذ الوقف لا يكون إلا بعد انقطاع الكلام.

وقد أتت بإثبات المحذوف بعد "بلى" في القرآن وحذفه، والحذف أكثر، كما في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ ﴾ [البقرة: 112] والتقدير: بلى يدخلها غيرهم.

وقال بعض الكوفيين: "بلى" أصلها "بل" لكن زيدت عليها الألف؛ لتدل على الإيجاب في جواب الاستفهام الداخل على النفي، وفي جواب النفي قبل المنفي في الأصل، والألف أحدثت معنى الإيجاب لما قبل "بلى"، ومن أجل زيادة الألف جازت فيها الإمالة، ومن أجل جواز الإمالة فيها جاز أن تُكتب بالياء.

مواضع "بلى" في القرآن الكريم، وحكم الوقف عليها من عدمه:

وردت "بلى" في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعًا، في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام:

الوقف والابتداء

القسم الأول: ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها، لماذا؟ لأنها جواب لما قبلها غير متعلقة بما بعدها، وذلك في تسعة مواضع سأذكرها لك فيما يلي، مع بيان علة الوقف عليها في كل آية.

الموضع الأول: هو في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَفُؤُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطَبَةُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 80، 81].

فالوقف على "بلى" في الآية الكريمة وقف كافٍ؛ لأنها جواب للنفي في قول اليهود: ﴿لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ وإبطال له على وجه أعم شامل لهم ولسائر الكفرة، كأنه قال: "بلى تمسكم النار أنتم وكل من أحاطت به خطيئته أكثر من ذلك". ومما يدل على أن الوقف عليها كافٍ أن ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ مستأنف لا محل له من الإعراب؛ سيق تعليلاً لما أفادته "بلى" من ثبوت مس النار.

والمعنى: ليس الأمر كما تزعمون أيها اليهود: من أن النار لن تمسكم إلا أياماً معدودة، بل الحق أنكم ستُخلدون فيها؛ لأن من كسب شركاً مثلكم، واستولت عليه خطاياها، وأحاطت به من كل جانب كما يحيط السراق بمرن بداخله: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، وأنتم قد كفرتم بالله ورسله، فلا بد من خلودكم في النار.

ويرى الإمام الأشموني، وزكريا الأنصاري أنه لا يجوز الوقف على "بلى" هنا، لماذا؟ بحجة أنها وما بعدها جواب للنفي السابق قبلها.

وهذا القول محل نظر؛ لأننا إذا ما أمعنا النظر في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ لوجدنا أنه جملة شرطية، فـ"مَنْ" شرط في محل رفع بالابتداء، وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ﴾ الخبر، والفاء جواب الشرط، وبذلك لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها من حيث المعنى وحينئذ يصح الوقف عليها وهو وقف كافٍ، كما قرر أكثر أهل العلم. قال مكي: وأجاز قوم الابتداء بـ"بلى" ها هنا، والوقف عليها أحسن وأقوى؛ لأنها جواب لما قبلها.

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 111، 112] فالوقف على "بلى" وقف كافٍ؛ لأنها جواب للنفي في قوله: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ﴾.

والمعنى بلى يدخلها غيرهم، ثم حذف ذلك لدلالة "بلى" عليه، ويدل على كفاية الوقف على "بلى" أن ما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب في قوة التعليل لما استفيد من "بلى"، وهو أن غير اليهود والنصارى يدخلون الجنة، فكأنه قيل: ليس الأمر كما يزعمه هؤلاء من قصر دخول الجنة عليهم، وحرمان غيرهم من دخولها، وإنما الحق أن كل من استسلم وانقاد لأوامر الله -جل وعلا- ونواهيه، فأخلص له نفسه ولم يشرك به غيره حال كونه محسنًا في جميع

الوقف والابتداء

أعماله، فله ثواب عمله، ولا خوف عليهم في الآخرة، ولا يعترتهم
حزن أو كدر، بل هم في نعيم مقيم.

وإذا كانت جملة: ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ إلى آخره استئنافية تعليلية كانت
مرتبطة بما قبلها معنى لا لفظاً، فيكون الوقف كافياً، كما تقرر.

قال الإمام الزمخشري: يجوز أن تكون "بلى" ردّاً لقولهم، ثم يقع:
﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ كلاماً مبتدئاً، ويكون لفظ "مَنْ" متضمناً لمعنى الشرط
وجوابه: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ ويكون: ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ فاعلاً لفعل محذوف؛
أي: بلى يدخلها من أسلم، ويكون قوله تعالى: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ كلاماً
معطوفاً على "يدخلها من أسلم".

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ
سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 75، 76] فالوقف على "بلى" كافٍ؛ لأنها
جواب لقولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ وإيجاب لما نفوه، والمعنى:
بلى عليهم في الأميين سبيل.

ويدل على أن الوقف على قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ كافٍ أن الكلام قد انقطع
دونها، ثم ابتداء الله تعالى بقوله: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّقِينَ﴾ وهذه الجملة الكريمة مستأنفة لا محل لها من الإعراب،
مقررة لمعنى الجملة التي سدت "بلى" مسدها. وهذه الجملة الكريمة
دلت بمنطوقها على تعظيم شأن الأوفياء المتقين والإشادة بذكرهم،
ودلت بمفهومها على ذم المخالف الذي لم يف بالعهود، والذي لم يف
بالحقوق، ويدخل في هؤلاء اليهود دخولاً أولياً، وعلى هذا تكون

الوقف والابتداء

الدرس الرابع عشر

جملة: ﴿أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ﴾ مؤكدة بمفهومها معنى الجملة التي قامت "بلى" مقامها، وحيث كانت جملة: ﴿بَلَىٰ مَن أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ﴾ مستأنفة مؤكدة لمضمون ما قبلها كان الارتباط بينها وبين ما قبلها من ناحية السياق لا اللفظ، فيكون الوقف على "بلى" كافياً.

ويرى الإمام الرازي بعدما ذكر وجهًا للزجاج بالوقف على "بلى" رأى أن هناك وجهًا آخر، وهو الابتداء بـ"بلى" هنا حيث قال: إن كلمة "بلى" تذكر ابتداءً لكلام آخر يذكر بعده؛ وذلك لأن قولهم: "ليس علينا فيما نفعل جناح"، قائم مقام قولهم: ﴿وَالنَّصْرَىٰ مَحْنُ ابْتَوَا اللَّهَ وَأَحْبَبُوهُ﴾ [المائدة: 18] فذكر الله تعالى أن أهل الوفاء بالعهد والتقى هم الذين يحبهم الله تعالى لا غيرهم، وعلى هذا الوجه لا يحسن الوقف على "بلى". ولكن الرأي الراجح أنه ينبغي الوقف على "بلى"، وذلك لأن ما بعدها جملة مستأنفة، كما هو مقرر قبل.

الموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ * بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: 124، 125] فالوقف على "بلى" في الآية الكريمة وقف كافٍ؛ لأنها جواب لما بعد "لن" وتحقيق له، تقديره: بلى يكفيكم الإمداد بالملائكة، ثم حذف ذلك لدلالة "بلى" وما بعدها عليه.

ومما يؤيد أن الوقف على "بلى" كافٍ أن جملة: ﴿إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ شرطية؛ حيث إنها صدرت بقوله: ﴿أَلَن﴾ التي للشرط، وهي مما يبتدأ بها؛ لأنها وما بعدها كالابتداء والخبر، ومعناها: إن تصبروا

الوقف والابتداء

على لقاء العدو ومَضُض الجهاد، وتتقوا ربكم بالاجتناب لمعاصيه وعدم مخالفته، تحقق الإمداد.

ومما تقدم نجد أن الجملة الشرطية منقطعة عما قبلها لفظاً، ولكنها متصلة بها معنئاً، وذلك هو ضابط الوقف الكافي.

الموضع الخامس: في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 28] فالوقف على كلمة "بلى" في الآية الكريمة وقف كافٍ؛ وذلك لأن جواب النفي قبلها وهو قول الكفار: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ إذ إن قولهم انتهى عند كلمة: ﴿سُوءٍ﴾ فهي آخر كلام الكفار. و ﴿بَلَىٰ﴾ من كلام الله تعالى، أو من كلام أولي العلم، أو من كلام الملائكة عند معاينة الموت، وعلى كلٍ فهي رد على قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ وإبطال له، فيكون عملهم السوء في الدنيا ثابتاً؛ لأنه إذا نفي عمل السوء ثبت نقيضه، وهو عمل السوء.

وعلى هذا يكون الوقف على: ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ كافٍ؛ لأنه من كلام الكفار، وما بعده رد ونفي لقولهم، ويكون الوقف على "بلى" كافياً أيضاً؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مستأنف أتى به تعليلاً لمضمون الجملة التي دلت "بلى" عليها وقامت مقامها، والتقدير: بلى أنتم قد عملتم السوء في الدنيا إن الله عليم بالذي كنتم تعملونه، فمجازيكم عليه، ولا ينفعكم هذا الكذب شيباً، فهناك ارتباط معنوي بين "بلى" وبين ما قبلها وما بعدها، وحينئذٍ يكون الوقف على كلٍّ من كلمة: ﴿سُوءٍ﴾ و ﴿بَلَىٰ﴾ كافياً.

وقال الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر: إن الوقف على كلمة ﴿سُوِّمَ﴾ والابتداء بـ ﴿بَلَى﴾ ولكن ليس ذلك اختيار القراء، بل الاختيار الوقف على "بلى" والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ كما تقدم، بل إن هناك دليلاً آخر يقرر الوقف على "بلى"، وهو أن ما بعدها "إن" المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء، ولو تعلقت بما قبلها، ولم يكن قولاً أو قسمًا لفتحت، فكسرها دليل على الابتداء بها، وعليه فيجوز الوقف على ما قبلها، وهي كلمة "بلى".

الموضع السادس: في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: 81] فالوقف على كلمة "بلى" وقف كافٍ؛ لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ والمعنى: بلى يقدر على ذلك، فـ"بلى" دلت على إثبات قدرة الله تعالى على أن يخلق مثل السماوات والأرض، والسؤال والجواب في الآية الكريمة من جهته ﷻ وبناء على ذلك فالوقف على قوله: ﴿أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ وقف كافٍ؛ لتحقق الارتباط المعنوي بين السؤال والجواب، دون الارتباط اللفظي.

ومما يدل على أن الوقف على "بلى" كافٍ أيضاً أن ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ﴾ وإن كانت معطوفة على الجملة التي سدت "بلى" مسدها، والتقدير: بلى قادر على ذلك: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾.

الوقف والابتداء

ومقتضى العطف يمنع الوقف على "بلى" ولكن لكونه من عطف الجمل لا من عطف المفردات يسوغ الوقف على "بلى"، كما تقرر، هذا وقد أجاز البعض الابتداء بـ"بلى" في الآية الكريمة، ويبدو -والله أعلم- أنه وجه ضعيف؛ إذ لا يحسن الابتداء بها هنا؛ لأنها جواب لما قبلها، كما سبق.

الموضع السابع: في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوْلَمْ نَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دَعَوْا إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر: 50].

نفى "بلى" في الآية عدم إتيان الرسل بالبينات وأثبتت إتيانهم بها، والوقف عليها كافٍ؛ لأن: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول الخزانة: ﴿أَوْلَمْ نَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ والمعنى: قالوا، بلى أتتنا الرسل بالبينات، ثم حذف ذلك لدلالة "بلى" عليه. ودليل الوقف على "بلى" أن جملة: ﴿قَالُوا فَادْعُوا﴾ مستأنفة، واقعة جواباً عن سؤال نشأ من الجملة السابقة، كأنه قيل: لما اعترف أهل النار بإتيان الرسل لهم بالبينات فأجيبوا بقوله تعالى: ﴿قَالُوا فَادْعُوا﴾ أي: قالت لهم الملائكة الذين هم خزنة جهنم على الهزء بهم: ﴿فَادْعُوا﴾ أي: إذا كان الأمر كذلك فادعوا أنتم، فإننا لا نجترئ على ذلك، ولا ندعو لمن كفر بالله ورسله بعد مجيئهم بالحجج الواضحة، ثم أخبروهم بأن دعاءهم لا يفيد شيئاً ولا يجدي، فقالوا: ﴿وَمَا دَعَوْا إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ أي: في ضياع وبطلان وخسارة وتبار، فالارتباط بين الجملتين؛ أي: بين قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾

الوقف والابتداء

الدرس الرابع عشر

وبين قوله: ﴿قَالُوا فَادْعُوا﴾ معنوي لا لفظي، فلذا كان الوقف على "بلى" كافياً، كما تقرر.

الموضع الثامن: في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[الأحقاف: 33] فالوقف على "بلى" وقف كافٍ؛ لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ والمعنى: بلى يقدر على ذلك؛ إذ إن "بلى" تنفي عدم العلم بقدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فيكون العلم بقدرة الله تعالى على إحياء الموتى ثابتاً، بل وقوع "بلى" مقرر للقدرة على كل شيء من البعث وغيره.

ومما يدل على أن الوقف على "بلى" كافٍ أيضاً أن ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جملة مصدرية بـ"إن" المكسورة الهمزة، وهي مما يكسر في الابتداء، بل إن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب معللة لما استفيد من "بلى"، وهو تعليل الخاص بالعام، فكأنه قيل: إحياء الموتى شيء، وكل شيء مقدور له، فينتج أن إحياء الموتى مقدور له ﷻ ويلزمه أنه تعالى قادر على أن يحيي الموتى.

الموضع التاسع والأخير: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ * بِلَاغٍ إِنَّ رَبَّهُ، **كَانَ بِهِ بَصِيرًا** [الانشقاق: 14، 15] فالوقف على "بلى" وقف كافٍ؛ لأنها جواب للنفي الواقع قبلها في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ أي: أن لن يرجع بعد موته، والمعنى: بلى يحور، أي: بلى يرجع إلى الآخرة.

الوقف والابتداء

ويدل على أن الوقف على "بلى" كافٍ أن ما بعدها "إن" المكسورة، وهي مما يبتدأ به، وتكسر في الابتداء، بل إن الجملة المصدرة بـ"إن"، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، سبقت تعليلًا لما أفادته "بلى".

والمعنى: بلى ليحورن، وليرجعن البتة، إن ربه الذي خلقه وكان بأعماله الموجبة للجزاء بصيرًا بحيث لا تخفى عليه منها خافية، فلا بد أن يرجعه، وأن يجازيه عليها.

قال الإمام الزجاج: كان بصيرًا قبل أن يخلقه، عالمًا بأن مرجعه إليه. وبين الجملة التعليلية وبين ما قبلها تعلق في المعنى دون اللفظ، فيكون الوقف على "بلى" كافيًا، كما تقرر.

تابع الوقف على "بلى" والوقف على "كلًا" (1)

عناصر الدرس

- 231 العنصر الأول : المواضع التي لا يجوز الوقف فيها على "بلى"، والمواضع التي يجوز فيها الوقف، والوصل أرجح
- 239 العنصر الثاني : مذاهب العلماء في معنى "كلًا"

المواضع التي لا يجوز الوقف فيها على "بلى"، والمواضع التي يجوز فيها

القسم الثاني: المواضع التي لا يجوز الوقف فيها على "بلى":

وينحصر هذا القسم في خمسة مواضع، سأذكرها فيما يلي مع بيان علة منع الوقف عليها، وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: 30] فالوقف على "بلى" هذا لا يجوز؛ لأن القسم متصل بها، وهي والقسم جواب الاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ فجملة: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ من مقول الكفار؛ إذ لم يقتصروا على قولهم: ﴿بَلَىٰ﴾ الدال على اعترافهم بما أنكروه في الدنيا من البعث والحساب والجزاء، بل أكدوا اعترافهم باليمين؛ إظهاراً لكمال يقينهم بحقيقته، وإيداناً بأن هذا الاعتراف صدر عنهم برغبة ولهفة؛ طمعاً في أن ينفعهم، فنظراً لعدم جواز فصل بين المقول عن بعض، ولوجوب وصل المُقسم به بالمقسم عليه، لا يجوز الوقف على "بلى".

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: 3] فقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ﴾ رد لكلام منكري البعث وإثبات لما نفوه، كأنه قيل: ليس الأمر إلا إتيانها ثم أعيد إجابته مؤكداً بما هو الغاية في التأكيد والتشديد، وهو التأكيد باليمين، فقال: ﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ فهذا تأكيد للإتيان الذي أنكروه،

الوقف والابتداء

الدرس الخامس عشر

وتثبيت له على أتم الوجوه وأكملها؛ لذا لا يجوز الوقف على "بلى"؛ لعدم جواز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد والمقسم والمقسم عليه.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الأحقصاف: 34] فالوقف على "بلى" في الآية الكريمة لا يجوز؛ لأن القسم مرتبط بـ"بلى" كالذي في سورة الأنعام قال نافع: والوقف البالغ على قوله: ﴿ وَرَبِّنَا ﴾ ويبتدئ بالقول مستأنفاً، و"بلى" هنا جواب الاستئناف الداخل على النفي، وهو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ﴾ .

الموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبُحْبُوحِهِمْ لَنْبُؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [التغابن: 7] من المقرر أن "بلى" تنقض النفي وتبطله، وتثبت المنفي وتحققه، وهي هنا تنقض النفي، وهو قوله تعالى: ﴿ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ ﴾ وتثبت المنفي، وهو البعث، فالمعنى: بلى تبعثون، وقوله: ﴿ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّهُمْ ﴾ تأكيد لما استفيد من معنى "بلى" ولا يصح الوقف هنا على بلى؛ لأنه لا يسوغ الفصل بين المؤكّد والمؤكّد، ولا يفصل بين المقول من بعض؛ لأن المقول: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّهُمْ لَتُبْعَثَنَّهُمْ لَتُبْعَثَنَّهُمْ لَتُبْعَثَنَّهُمْ لَتُبْعَثَنَّهُمْ ﴾ .

الموضع الخامس: في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسْوَىٰ بِنَانِهِ ﴾ [القيامة: 4] أوجبت "بلى" ما بعد النفي، وهو الجمع، فكأنه قيل: "بلى" نجمعها، و ﴿ قَدَرِينَ ﴾ منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدر الذي دلت عليه "بلى" والتقدير: بلى نجمعها حال كوننا قادرين على أن نسوي بنانه، فالوقف يكون على قوله: ﴿ بِنَانِهِ ﴾ لأن: ﴿ عَلَىٰ ﴾ وما

الوقف والابتداء

بعده متصل بـ ﴿قَدِيرِينَ﴾ حال من الضمير المحذوف، كما ذكرت لك، والضمير متصل بـ "بلى"، وكلاهما جواب النفي الذي تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: 3] فالكلام مرتبط ببعضه ببعض.

والخلاصة: لا يجوز الوقف على "بلى" لعدم صحة الفصل بين الحال وصاحبه وعامله، وأجاز الإمام الداني الوقف على "بلى" حيث قال: الوقف عليها كافٍ، وقيل: تام، ثم يُبتدئ بقوله: ﴿قَدِيرِينَ﴾ على الحال بمعنى نجمعها قَادِرِينَ ولكني أرى أن في تعليل الداني نظرًا؛ لأنه إذا كان قوله: ﴿قَدِيرِينَ﴾ منصوبًا على الحال، فكيف يحسن الوقف على بلى؟

القسم الثالث: المواضع التي يجوز فيها الوقف والوصل، والوصل أرجح، وينحصر هذا القسم في المواضع التالية:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 260] فالوقف على "بلى" جائز باعتبار تمام الكلام في الجملة التي قبلها؛ لأنها جواب عن الاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى: ﴿أُولِمُ تُوْمِنٌ﴾ والمعنى: بلى قد علمت وأمنتُ بأنك قادر على ذلك.

والأرجح أن تُوصَلَ "بلى" بما بعدها؛ أي: لا يوقف إلا على قوله: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ هكذا: قال: ﴿أُولِمُ تُوْمِنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ لأن قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ من جملة مقول قول إبراهيم # ولا يفصل بعض القول عن بعض. وذهب بعض العلماء إلى استواء

الوقف والابتداء

الدرس الخامس عشر

الوقف على "بلى" والوصل، والوقف على تقدير إضمار قول آخر لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ والأرجح الوصل، كما تقدم؛ لأنه كلما ترك الإضمار كان أحسن.

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 172] فالوقف على "بلى" في الآية الكريمة مختلف فيه، وذلك بناءً على الاختلاف في قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَا﴾ هل هو من كلام الملائكة أو من كلام ذرية آدم؟

وذلك على قولين:

القول الأول: أنه من كلام الملائكة، وذلك أن ذرية آدم لما اعترفوا بربوبية الله تعالى، قال الله تعالى للملائكة: اشهدوا. فقالوا: شهدنا؛ أي: على اعتراف بني آدم، فعلى هذا يحسن الوقف على بلى؛ لأنه تمام كلام بني آدم. وقوله تعالى: ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إلى آخره، حكاية كلام الملائكة.

إِذَا يُقْرَأْ هَكَذَا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

القول الثاني: أن قوله: ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إلى آخره، من تمام كلام الذرية؛ لأن قوله: ﴿أَن تَقُولُوا﴾ متعلق بقوله: ﴿شَهِدْنَا﴾ إذ المعنى: شهد بعضنا على بعض كراهية أن تقولوا.

الوقف والابتداء

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 38].

اختلف العلماء في جواز الوقف على "بلى" وعدمه في هذه الآية، وذلك على قولين:

أحدهما: يرى البعض أن الوقف على "بلى" جائز؛ لأنها جواب للنفي الذي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ والمعنى: بلى يبعثهم الله، ولكن هذه الجملة حذفت لدلالة "بلى" عليها، وتكون جملة: ﴿وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ مستقلة غير متعلقة بما قبلها لفظاً، وإن تعلقت معنئياً.

ثانيهما: ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يجوز الوقف على "بلى" بل ينبغي وصلها بقوله: ﴿وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ فتقرأ هكذا: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: 38] لأن قوله: ﴿وَعَدًّا﴾ مصدر مؤكد للجملة التي دلت عليها "بلى" وهو إيجاب بعثهم، وهذا هو الرأي الراجح؛ لأنه لا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد.

هذا، ويرى فريق ثالث: أن الابتداء بـ"بلى" لأن قوله: ﴿مَنْ يَمُوتُ﴾ انقضاء كلام الكفار، ثم يبتدأ بـ"بلى" على معنى: بلى يبعث الله الرسول ليبين لهم الذي يختلفون فيه، ولكن ذلك لا يحسن؛ لأنها جواب لما قبلها.

والموضع الرابع: في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنِّي كُنتَ مِنْ الْمُحْسِنِينَ * بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: 58، 59].

اختلف العلماء في جواز الوقف على "بلى" وعدمه في هذا الآية الكريمة أيضاً على قولين:

القول الأول: يرى بعض العلماء أن الوقف على "بلى" جائز، وحثهم في ذلك أن "بلى" جواب للنفي في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ لِمِنَ السَّخِرِينَ﴾ على أن "إن" بمعنى لا، وذلك في مذهب الكوفيين، واللام في قوله: ﴿لَمِنَ﴾ بمعنى إلا، والتقدير: وما كنت إلا من الساخرين على معنى: بلى كنت من الساخرين، وعلى ذلك يُوقَف على "بلى" ويبتدأ بقوله: ﴿قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي﴾ على طريق التقرير والتوبيخ.

القول الثاني: يرى أكثر العلماء أن الوقف على "بلى" لا يجوز؛ لأنها لم تسبق بنفي ملفوظ به؛ ولأن الفعل المضمر بعدها قد ظهر، فهي وما بعدها جواب للجملة التي قبلها، المصدرية بـ"لو"، في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِّي لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾ [الزمر: 57] والمعنى: بلى هداك، فقام قوله: ﴿قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي﴾ مقام هداك؛ لأن إتيان الآيات هدى لمن هدى الله تعالى، فكان الكافر قال: لم يتبين لي الأمر في الدنيا، ولا هداي، فرد الله تعالى عليه حسرته بقوله: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي﴾ مرشدة لك، فكذبت، واستكبرت، وأثرت الكفر على الإيمان، وأثرت الضلالة على الهدى.

الوقف والابتداء

وبناء على ذلك تكون جملة: ﴿قَدْ جَاءَكَ آيَاتِي﴾ مؤكدة ومقررة للجملة التي دلت عليها وسدت مسدها بـ"لى"، وعليه فلا يجوز الوقف على "بلى" حتى لا يفصل بين المؤكد والمؤكد، وهذا القول أقوى لأجل تمكن المعنى.

الموضع الخامس: في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: 71] فالوقف على "بلى" هنا جائز؛ لأنها جواب عن الاستفهام الداخِل على النفي قبلها، وهو قول الخزنة: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ والمعنى: قالوا: بلى قد آتانا الرسل، وبلغونا رسالة الله، وأنذرونا لقاء يومنا هذا، فعلة الوقف على "بلى" نظرًا إلى تمام الكلام بالوقف عليها؛ إذ إن السؤال قد استوفى جوابه، وما بعد "بلى" وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن حَقَّتْ﴾ إلى آخره، من قول الملائكة، ولكن الأرجح والأظهر أنه من ضمن مقول الكافرين، ولا يفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

الموضع السادس: في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: 80].

اختلف العلماء في جواز الوقف على "بلى" وعدمه في هذه الآية، وذلك على رأيين:

الرأي الأول: يرى بعض العلماء أن الوقف على "بلى" وقف جائز؛ لأنها جواب لقوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ والمعنى: بلى نسمعها ونطلع عليها، ويدل على جواز الوقف على "بلى" عند هؤلاء

الوقف والابتداء

الدرس الخامس عشر

باعتبار أن الكلام قد أفاد الفائدة المطلوبة، وأن الجملة بعدها مكونة من مبتدأ وخبر؛ إذ إن قوله: ﴿وَرُسُلَنَا﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الخبر.

الرأي الثاني: وهو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم أن الوقف على "بلى" غير جائز؛ وذلك لأن جملة: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ تحتل وجهين:

الوجه الأول: يجوز أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل الفعل المقدر، الذي دلت عليه كلمة "بلى" والمعنى: نسمع سرهم ونجواهم، والحال أن رسلنا الذين وكلوا بحفظ أعمالهم يكتبون كل ما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال حال كونهم لديهم؛ أي: ملازمين لهم لا يفارقونهم، ولا ينفكون عنهم.

والوجه الثاني: يجوز أن تكون جملة: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ معطوفة على الجملة التي ترجمت عنها "بلى" وهي قوله: نسمع ذلك، والمعنى: نحن نسمع سرهم ونجواهم، والحفظة يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم، وهذا هو الرأي الراجح؛ لأن كلا الوجهين يقتضي عدم صحة الوقف على "بلى"؛ إذ التعلق فيهما لفظي ومعنوي، وسياق الكلام يقتضي الوصل.

الموضع السابع: في قوله تعالى: ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [الحديد: 14] فالوقف على قوله: "بلى" يجوز عند بعض العلماء؛ وذلك لأنها جواب الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾.

الوقف والابتداء

والمعنى: ينادي المنافقون المؤمنين حين حُجِرَ بينهم بالسور، فبقوا في الظلمة والعذاب: ألم نكن معكم في الدنيا، نصلي ونصوم وناكحكم ونوارثكم؟ فقال لهم المؤمنون: بلى كنتم معنا في الظاهر، ولكنكم عرضتم أنفسكم للفتنة بنفاقكم وتربصكم؛ أي: بأيمانكم حتى وافيتم على الكفر، أو تربصتم بالمؤمنين الدوائر.

ولكن الرأي الراجح هو وصل "بلى" بما بعدها؛ لأنها وما بعدها من مقول المؤمنين للمناققين، ولا فرق بين بعض القول وبعض.

قال الإمام الأشموني -رحمه الله تعالى-: "بلى" ليس بوقف، وإن وُجد مقتضى الوقف، وهو تقدم الاستفهام على "بلى" لتكون جواباً له إلا أن الفعل المضمر بعدها قد أبرز، فصارت هي وما بعدها جواباً لما قبلها.

الموضع الثامن: في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴾ [الملك: 8، 9] فالوقف على "بلى" وعدمه في هذه الآية مختلف فيه بين العلماء، فالبعض يرى أن الوقف عليها جائز، باعتبار أنها جواب عن الاستفهام الداخل على النفي قبلها، ولكن الرأي الراجح هو ما عليه أكثر العلماء من عدم جواز الوقف على "بلى"؛ وذلك لأن المضمر بعدها قد ظهر، وهو جواب لما قبلها، وأيضاً فإن قوله: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ كله من قول الكفار، ولا يفصل بين بعض القول والبعض الآخر.

قال أكثر المفسرين: وبقولهم: ﴿بَلَّانَ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ جمعوا بين حرف الجواب، ونفس الجملة المجاب بها؛ مبالغة في الاعتراف بمجيء النذير، وتحسراً على ما فاتهم من السعادة في تصديقهم، وتمهيداً لما وقع منهم من التفريط تندماً واغتماماً.

أريد أن أنوه بأنه يجوز لقارئ القرآن الكريم ألا يقف على "بلى" ولكن يصلها بما بعدها وبما قبلها في المواضع التي يجوز فيها الوقف عليها، إلا أن الاختيار ما تقدم من أحكام.

وبذلك يظهر الأسلوب القرآني في أتم معانيه، كما يزداد جزالة وفخامة، ويضفي عليه ذلك الفن حسناً وقوة تأثير.

مذاهب العلماء في معنى

الوقف على "كلأ" والابتداء بها، وأثر ذلك في المعنى:

أولاً: معنى "كلأ":

اختلف العلماء في معنى "كلأ" والوقف عليها، والابتداء بها على مذاهب، سأذكر أشهرها فيما يلي، مع مناقشة ما يحتاج إلى المناقشة.

المذهب الأول: ذهب سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين أن "كلأ" حرف للردع والزجر والرد، ومثال ذلك: تقول لشخص: فلان يبغضك فيقول: كلا؛ ردعاً لك؛ أي: ليس الأمر، كما تقول، فتكون بمعنى "لا"، وليس لها عند هؤلاء معنى سوى ذلك؛

الوقف والابتداء

ولهذا يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها؛ لأنها زجر وردع لما قبلها. وأما ما بعدها فهو منقطع عنها؛ ولذلك لم تقع في القرآن الكريم إلا في سورة مكية؛ لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة؛ ولأن أكثر العتو والتجبر كان بها:

وما نزلت "كلًا" بيثرب فاعلمن * ولم تأت في القرآن في نصفه الأول ويُناقش أصحاب هذا المذهب: بأن هذا المعنى الذي ذكروه لـ"كلًا" وهو الردع والزجر، لا يمكن تحقيقه في بعض آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ * أَن رَّءَاهُ اسْتَعْجَلًا *﴾ [العلق: 5 - 7] فإن قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 5 - 4] أول ما نزل من القرآن الكريم على الإطلاق، ثم نزل بعد ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ إلى آخر الآيات، فحينئذ تكون "كلًا" في افتتاح الكلام، والردع والزجر يقتضي كلامًا سابقًا يزجر عليه.

المذهب الثاني: قال الكسائي وتابعوه من الكوفيين: إنها بمعنى حقًا، وحينئذ فلا يجوز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها.

قال مكي: ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها، وقد يبتدأ بها، ولا يجوز أن تكون بمعنى حقًا لعل.

والعلة التي يقصدها مكي أنه لا يجوز أن تكون "كلًا" بمعنى حقًا إذا ابتدئت الجملة الواقعة بعدها بـ"إن" المكسورة الهمزة؛ لأنها لا تُكسر بعد حقًا، ولا بعد ما كان بمعناها بمثل "كلًا" التي نحن بصدد الحديث

عنها، وبذلك لم يستوعب هذا المذهب كل آيات القرآن الكريم الواردة، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: 100] لا يصح أن تكون "كلاً" هنا بمعنى حقاً لكسر همزة إن بعدها وجوباً.

المذهب الثالث: مذهب أبي حاتم السجستاني: إنها عنده تكون بمعنى "ألا" الاستفاحية، فيؤتى بها لاستفتاح الكلام لا غير، وهي على هذا حرف لاستفتاح الكلام تفيد التنبيه، وأريد أن أنوه بأنه قد يجتمع جواز المعنيين في "كلاً" في الابتداء بها؛ أي: بمعنى حقاً، وبمعنى "ألا" الاستفاحية، وقد ينفرد أحدهما بها.

المذهب الرابع: مذهب النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما: أنها حرف جواب بمنزلة: "إي ونعم" بمعنى أنها حرف جواب بمنزلة إي ونعم، معنى واستعمالاً، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: 32] فقالوا: معناه إي والقمر.

وهذا القول أيضاً لم يستوعب أي القرآن الكريم كلها؛ لأن قوله تعالى: ﴿الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [المؤمنون: 99، 100] لو كانت "كلاً" بمعنى إي ونعم لكانت للوعد بالرجوع إلى الدنيا؛ لأنها بعد طلب، كما يقال: أكرم فلاناً، فتقول: نعم. فكان قولك: نعم، وعداً بالإعطاء، و"كلاً" في الآية وقعت بعد الطلب، وهو: ﴿ارْجِعُونِ﴾ فلو كانت بمعنى نعم لكانت وعداً من الله تعالى بالرجوع إلى الدنيا، والله تعالى لا يعد أحداً ما بالرجوع إلى الدنيا؛ لأن سنته ﷺ الماضية في عباده التي سبق بها علمه أن أي أحد لا يرجع إلى

الوقف والابتداء

الدنيا بعد مفارقتها؛ لذا فقد اعتبر الإمام ابن هشام مذهب أبي حاتم أولى من مذهبي الكسائي والفراء، ومن نَحَا نحوهما.

ويؤخذ مما تقدم أن لـ"كَلًّا" أربعة معانٍ، لا تخرج في جميع مواردِها عنها:

المعنى الأول: بمعنى الردع والزجر، أو بمعنى النفي في الوقف عليها.

المعنى الثاني: أنها بمعنى حَقًّا.

المعنى الثالث: أنها بمعنى "أَلًا" الاستفتاحية.

المعنى الرابع: أنها بمعنى: إي ونعم.

وقد تستعمل في بعض المواضع محتملة معنيين أو أكثر من هذه المعاني، والذي يحدد معناها، ويكشف المراد منها إنما هو معنى الآية الكريمة، وهدف الآية، ومرمى الآية كما يظهر ذلك جليًّا عند الكلام على "كَلًّا" في مواضعها من القرآن الكريم.

الوقف على "كَلًّا" (2)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الموضوع الأول والثاني والثالث مما يحسن الوقف فيه على "كَلًّا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر
- 245
- العنصر الثاني : الموضوع الرابع والخامس والسادس مما يحسن الوقف فيه على "كَلًّا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر
- 248
- العنصر الثالث : من الموضوع السابع إلى الحادي عشر مما يحسن الوقف فيه على "كَلًّا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر
- 252

الموضع الأول والثاني والثالث مما يحسن الوقف فيه على "كلاً" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر

حكم الوقف على "كلاً" والابتداء بها، وأثر ذلك على المعنى القرآني: وردت كلمة "كلاً" في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وذلك في خمس عشرة سورة، كلها في النصف الثاني من الكتاب العزيز، وليس في النصف الأول منها شيء، من هنا فقد قال الشيخ عبد العزيز الديريني:

وما نزلت "كلاً" بيثرب فاعلمن، ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى. ونظرًا إلى كثرة الآراء التي قيلت في معنى "كلاً" واختلاف العلماء حولها، فقد قسمها بعض العلماء إلى أكثر من قسم، كما فعل الإمام الزركشي، فقد قسمها -رحمه الله تعالى- إلى ثلاثة أقسام، وكما فعل الإمام مكي بن أبي طالب، فقد قسمها -رحمه الله تعالى- إلى أربعة أقسام.

وبنظرة منصفة، فقد اخترت ما قسمه الإمام مكي لـ"كلاً"، وذلك لأهمية دراسته المتكاملة حول "كلاً" بل إن رأيه هو الرأي المختار، وعليه عوّل القراء، وبكل حرف فيه قال به جماعة من العلماء، واختاره كثير من القراء؛ وأيضًا لأنه رأي متوسط في القول نتيجة الاجتهاد والتمحيص.

الأقسام الأربعة التي اختارها "الإمام مكي" مبيّنًا معنى "كلاً" في كل قسم، ومبيّنًا أيضًا حكم الوقف عليها، والابتداء بها على ضوء معناها.

القسم الأول: وهو ما يحسن الوقف فيه على "كلًا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر، وذلك في أحد عشر موضعًا:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ [مريم: 78-79].

فـ"كلًا" في الآية الكريمة تحتل ثلاثة معان:

المعنى الأول: أن تكون حرف ردع وزجر بمعنى "لا" النافية؛ أي: نفت ما تضمنه قول الله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ كأنه قيل: ليس الأمر كذلك، فلم يطلع الكافر على الغيب، ولم يتخذ عند الله عهدًا، فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بتلك الكلمة العظيمة التي صدرت منه على سبيل التهكم والاستخفاف، وهي قوله: ﴿ لَا أُوتِيَتْ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [مريم: 77] وبهذا تكون جملة: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ إلى آخره مستأنفة، فُصِدَ بها تهديد الكافر ووعيده، وتسجيل وضبط كل ما يصدر منه، ومجازاته عليه، فحينئذ يُوقَف على "كلًا" لتمكن الفائدة، وتمام المعنى، ويكون وَقْفًا كافيًا.

بينما يرى بعض العلماء أن الوقف على "كلًا" تام، فتقرأ هكذا: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ ولكن الذي أميل إليه أن الوقف كاف، لماذا؟ لأن جملة: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ منقطعة لفظًا، متصلة معنًى، وهذا هو ضابط الوقف الكافي.

الوجه الثاني: أن تكون "كلًا" بمعنى "حقًا"، فلا يوقف عليها حينئذ، بل يبتدأ بها لتعلقها بما بعدها؛ إذ إنها تأكيد لما بعدها،

الوقف والابتداء

والمعنى: حقًا سنكتب ما يقول، وأنداك تقرأ هكذا: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمَّا تَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾.

الوجه الثالث: أن تكون أداة استفتاح وتنبيه بمعنى "ألا"، والمقصود منها التنبيه على أن ما بعدها يجب الاهتمام بشأنه، والمعنى: ألا سنكتب ما يقول. وعلى هذا الوجه يبتدأ بها أيضًا؛ لأنها استفتاح للكلام، والوقف على "كَلَّا" هو الاختيار، كما يرى أكثر العلماء.

وعلى الأوجه الثلاثة السابقة، يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿عَهْدًا﴾ لعدم الربط اللفظي بينه وبين "كَلَّا" ولكون: ﴿عَهْدًا﴾ رأس آية، والوقف عليه كاف أيضًا.

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: 81-82].

إن "كَلَّا" في هذه الآية الكريمة أيضًا تحتل ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: تأتي "كَلَّا" ردعًا وزجرًا وإنكارًا لتعززهم بالآلهة، وردًا لذلك الاعتقاد الفاسد، والمعنى: أي: ليس الأمر كما يظنون ويتوهمون أن تكون المعبودات التي عبدتم من دون الله عزًّا لكم، بل تكون بعكس ذلك فيكون عليكم ضدًّا.

وعلى هذا الوجه يوقف على "كَلَّا" ويكون وقفًا كافيًا، فنقرأ هكذا: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ لأن جملة: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ مستأنفة، لا موضع لها من الإعراب في مقام التعليل لما قبلها، فالتعلق معنوي لا لفظي.

الوجه الثاني: أن تكون "كلًا" بمعنى "حقًا"، والتقدير: أي: حقًا سيكفرون بعبادتهم.

الوجه الثالث: أن تكون "كلًا" أداة استفتاحٍ وتنبيهٍ بمثابة "ألا"، والتقدير: ألا سيكفرون بعبادتهم.

وعلى هذا الوجه والذي قبله، لا يصح الوقف على "كلًا" لشدة اتصالها بما بعدها، بل يُبتدأ بها، والوقف على "كلًا" في هذا الموضع هو المختار، وعليه أكثر أهل العلم، وعلى الأوجه الثلاثة المتقدمة يجوز الوقف على قوله: ﴿عزاً﴾ لعدم ارتباط ما بعده به من الناحية اللفظية، وإن كان هناك ارتباط في المعنى.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: 99-100].

تأتي "كلًا" في هذه الآية الكريمة على معنيين:

المعنى الأول: تأتي لتفيد الردع والزجر عن طلب الرجوع إلى الدنيا، بل هي إنكار واستبعاد، متضمنة معنى النفي؛ أي: ليس الأمر كما يتمنى من أنه يجاب إلى الرجوع إلى الدنيا، وعلى هذا المعنى يكون الوقف على "كلًا" كافيًا؛ لأن جملة: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ استثنائية لا موضع لها من الإعراب، فُصِدَ بها تقدير معنى "كلًا" وذلك من عدم الإجابة، أي: أنها كلمة قالها على سبيل التحسر والندم لا يجد لها جدوى، ولا يجاب لما سأل، ولا يغاث.

الوقف والابتداء

الوجه الثاني: أن تكون "كلًا" بمعنى "ألا" لافتتاح الكلام، والمعنى: ألا إنها كلمة هو قائلها. وعلى هذا الوجه يجوز الابتداء بـ"كلًا".

ولكن الوقف على "كلًا" أبلغ في المعنى وأتم، وأما قوله تعالى: ﴿فِيمَا تَرَكْتُمْ﴾ وقف كافٍ على أي وجه؛ لأنه من تمام كلام الكافر، فتنبه.

الموضع الرابع والخامس والسادس مما يحسن الوقف فيه على "كلًا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر

الموضع الرابع: وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سبأ: 27].

يرى أكثر العلماء أن "كلًا" في هذه الآية الكريمة لها ثلاثة معان:

المعنى الأول: أن تكون بمعنى الردع والزجر، كأنه قيل: ارتدعوا عن دعوى المشاركة، فإن الأصنام لا تخلق شيئاً، ولا ترزق أحداً. ثم يأتي الكلام بعد "كلًا" مستأنفاً يبين علة هذا الردع، فيقول ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أي: بل المنفرد بالألوهية هو الله العزيز بالقهر والغلبة، الحكيم بالحكمة الباهرة.

وقيل: إنها رد لجوابهم المحذوف كأنه قال: أروني الذين ألحقتهم به شركاء. قالوا: هي الأصنام. فقال: كلا ليس له شركاء، بل هو الله العزيز الحكيم. وبذلك نجد "كلًا" قوية الدلالة في إبطال مزاعم المشركين، وترد عليهم وتثبت ضد ما اعتقدوه على هذا الوجه، وبذا يكون الوقف على "كلًا" كافياً، بل ويجوز الوقف على كلمة:

﴿شُرَكَاءَ﴾ أيضاً، لماذا؟ لأنه من تمام القول، والوقف عليها كافٍ لعدم تعلق ما بعده به لفظاً، وإن تعلق معنًى، فيكون في الآية الكريمة وقفان متجاوران. فتنبه لذلك.

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى "ألا الاستفتاحية" على معنى: ألا، بل هو الله العزيز الحكيم.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى "حقاً" على تقدير: حقاً، بل هو الله العزيز الحكيم.

وعلى كلا الوجهين يجوز أن يبتدأ بكلمة "كلاً".

ولكن فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري - رحمه الله تعالى - يرى منع الوجهين الثاني والثالث؛ إذ يقول في كتابه "معالم الابتداء": ولا يصح أن تكون "كلاً" في الآية الكريمة بمعنى "ألا التنبيهية"؛ لأنه لم يعهد في فصيح الأساليب وبلغ التراكيب اقتران "ألا" التي للتنبيه بـ"بل"، كما لا يصح أن تكون بمعنى "حقاً" لما يترتب عليه من ركاكة العبارة، وتهافت الأسلوب إذا وقفت على: ﴿شُرَكَاءَ﴾ وابتدأت بـ ﴿كَلَّا﴾ ووصلتها بما بعدها، ومن فساد المعنى إذا وصلت: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بـ ﴿كَلَّا﴾ إذ يصير مفاد الآية أن إلحاقهم الشركاء بالله تعالى حق ثابت، وهذا معنى بين الفساد واضح البطلان.

والذي أميل إليه أنه لا بأس بإيراد "كلاً" بمعنى "ألا الاستفتاحية"، ويجوز الابتداء بها وإن وقع بعدها "بل" التي تفيد الإضراب

الوقف والابتداء

الإبطالي، وذلك قياساً على قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق: 6] فإن همزة "إن" تكسر في ابتداء الكلام، ومع ذلك أتت "كلاً" قبلها، وهي بمعنى "ألا الاستفتاحية".

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: 62] فإن "ألا" مع أنها استفتاحية، فقد وقع بعدها "إن" مكسورة الهمزة، وهي مما يبتدأ بها، وأيضاً لا بأس بإيراد "كلاً" هنا بمعنى "حقاً"؛ إذ إنها ليست تحقيقاً لما قبلها، بل هي تحقيق لقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الموضع الخامس: في قوله تعالى: ﴿يُودُ الْمُجْرِمَ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِهِمْ بِئَنِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيهِ * وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ * وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ * كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْفَى﴾ [المعارج: 11-15].

تأتي "كلاً" في الآيات الكريمة على معنيين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الردع والزرع؛ أي: ردع المجرم وزجره عن تلك الودادة، وتصريح بامتناع الإنجاء، وتنبيهه على أنه لا ينفعه الافتداء، ولا ينجيه من العذاب، بل لا يرجع أحد من هؤلاء المجرمين، فانتبهوا.

يقول ابن فارس: "كلاً" رد لقوله: ﴿ثُمَّ يُنْجِيهِ﴾ أو رد لقوله: ﴿لَوْ يَفْتَدِي﴾ وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على "كلاً" ويكون وقفاً كافياً

لاستئناف الجملة بعدها، والوقف على: ﴿يُنَجِّهِ﴾ كاف أيضاً؛ لأنه آخر متمنيات المجرم، ولانتفاء التعلق اللفظي.

الوجه الثاني: أن تكون أداة تنبيه بمعنى "ألا" والتقدير: ألا إنها لظي. وعلى هذا الوجه يجوز الابتداء بـ"كلاً" لافتتاح الكلام بها، ولا يجوز أن تكون بمعنى "حقاً" لكسر همزة "إن" بعدها.

الموضع السادس: في قوله تعالى: ﴿أَيُّطَمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ * كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: 38-39].

تأتي "كلاً" في الآية الكريمة على معنيين أيضاً:

المعنى الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع وزجر الذين كفروا عن طمعهم في دخول الجنة. يقول ابن فارس: ثم تأتي "كلاً" ردعاً لهم عن ذلك الطمع الفاسد، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنهم ينكرون البعث، فمن أين لهم هذا الطمع؟

الوجه الثاني: أنهم لم يعدوا لها زاداً من الإيمان والعمل الصالح. فَمِنْ حُكْمِ اللَّهِ فِي بَنِي آدَمَ أَلَّا يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْجَنَّةَ إِلَّا بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَلَمْ يَطْمَعِ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا صَالِحٍ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مُؤْمِنٌ صَالِحٌ الْعَمَلِ.

وبناء على ما تقدم يجوز الوقف على "كلاً" ويكون وقفاً كافياً؛ لأن جملة: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ مستأنفة، سيقت تعليلاً للردع عن الطمع في دخول الجنة، بل ولنفي طمعهم في دخولها، والوقف على: ﴿نَعِيمٍ﴾ كاف أيضاً؛ لتحقق التعلق المعنوي، وانتفاء التعلق اللفظي.

الوقف والابتداء

الوجه الثاني من معاني "كلًا": أن تكون "كلًا" استفتاحية على معنى "ألا إنا خلقناهم"، على جعلها افتتاح كلام، وتنبيهًا على قدرة الله تعالى، وعلى هذا الوجه يجوز الابتداء بها.

من الموضع السابع إلى الحادي عشر مما يحسن الوقف فيه على "كلًا" على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر

الموضع السابع، وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عِينِدًا﴾ [المدثر: 15-16].

لـ"كلًا" في الآية الكريمة معنيان:

المعنى الأول: تأتي إبطالًا لذلك الطمع الفاسد، وردعًا متضمنًا نفي الزيادة، والآية الكريمة نزلت في الوليد بن المغيرة، كان له ثلاثة عشر ولدًا كلهم ذو بيت، فلما نزلت "كلًا" في قصته لم يزل في إدبار من الدنيا في نفسه وماله وولده، حتى هلك، فـ"كلًا" هنا قطع للرجاء عما كان فيه من الزيادة، فحينئذ يتم الكلام، ويحسن الوقف على كلمة "كلًا" ويكون وقفًا كافيًا، لماذا؟ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عِينِدًا﴾ جملة استئنافية سبقت لتعليل الردع، كأن قائلًا قال: لِمَ لا يُزاد؟ فقيل: إنه عاند آيات المنعم، وكفر بذلك نعمته، والكافر لا يستحق المزيد.

الوجه الثاني: روى بعضهم أن "كلًا" نزلت بعد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ فهذا التأويل يحسن الابتداء بـ"كلًا" على معنى: ألا إنه لاياتنا عنيديًا؛ أي: معانديًا للنبي ﷺ وما جاء به.

وأورد الإمام القرطبي في "كلًا" وجهًا ثالثًا: أنها بمعنى "حقًا"، ولكن لا يحسن أن يبتدأ بها على معنى "حقًا" لأنه يلزم أن تفتح همزة "إن" بعدها، وذلك لم يقرأ به أحد.

الموضع الثامن: في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنشَرَةً * كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ [المدثر: 52-53].

يرى كثير من العلماء أن لـ"كلًا" في هذه الآية الكريمة ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون للردع والزجر، أي: ردع الكافرين وزجرهم عن هذا العناد؛ أي: لا يُؤتى ذلك، أو لا يؤمنون بالصحف لو أنتهم.

قال العلامة الألوسي: "كلًا" ردع لهم عن إراداتهم تلك، وزجر لهم عن اقتراح الآيات؛ أي: لا يكون لهم ذلك، ولا يتحقق مرادهم.

وبناءً على ما تقدم، فإنه يوقف على "كلًا" والوقف عليها كافٍ، وعلّة الكفاية أن الحق ﷺ استأنف الكلام بعدها قائلاً: ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ وهذه الجملة صُدِّرت بـ"بل" الدالة على الإضراب الانتقالي، لبيان سبب هذا التعنت، وهذا الاقتراح؛ أي: أنهم لو خافوا النار لما اقترحوا هذه الآيات بعد قيام الأدلة؛ لأنه لما حصلت المعجزات الكثيرة، كفت في الدلالة على صحة النبوة، فطلب الزيادة إنما هو تعنت، فأعراض هؤلاء المشركين ليس لامتناع إيتاء الصحف، بل بعدم خوفهم من الآخرة، وبذا تُقرأ الآية هكذا: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنشَرَةً * كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾.

والوجه الثاني: بمعنى "حقًا"، والتقدير: حقًا بل لا يخافون الآخرة.

الوقف والابتداء

الوجه الثالث: بمعنى "ألا الاستفتاحية"؛ أي: ألا بل لا يخافون الآخرة.

وعلى كلا الوجهين يجوز الابتداء بكلمة "كلًا" ولكن الوقف عليها أحسن.

الموضع التاسع: في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتَلَّ عَلَيْنَا قَالِ اسْطِيرُ الْأَوْلِينَ * كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 13-14].

في هذه الآية الكريمة تأتي "كلًا" على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون للردع والزجر؛ أي: ردع وزجر المعتدي الأثيم وتكذيب له، فهي متضمنة نفي ما زعم من أن القرآن الكريم أساطير الأولين، فالمعنى: ليس الأمر كما قال. وعلى هذا الوجه يوقف على "كلًا" ويبتدأ بما بعدها؛ إذ إن ما بعدها إضراب انتقالي لبيان سبب هذا الزعم والافتراء، والمعنى: ليس في آياتنا ما يصح أن يقال في شأنها مثل هذه المقولات الباطلة، بل ركب على قلوبهم وغلب عليها ما استمروا على اكتسابه من الكفر والمعاصي، حتى صار كالصدأ في المرأة، فحال ذلك بينهم وبين معرفة الحق، فلذلك قالوا ما قالوا.

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى "ألا" على تقدير: ألا بل ران.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى "حقًا".

قال الإمام مكي: وكونها بمعنى "حقًا" أحسن، ليؤكد كون غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم؛ أي: حقًا بل ران على قلوبهم، وعلى

كلا الوجهين يجوز الوقف على: ﴿الْأُولَى﴾، والابتداء بقوله: ﴿كَلَّا بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ .

الموضع العاشر: في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا بَلَّ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر: 16-17].

يرى العلماء أن لـ"كَلَّا" في هذه الآية الكريمة ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن تكون حرف ردع وزجر وردّ لما قال الإنسان؛ إذ قد ادّعى أن تضيق الله عليه في رزقه إهانة له من الله -جل وعلا- فالمعنى: ليس الأمر على ما قال الإنسان من أن الإكرام بالعنى، والإهانة بالفقر، وإنما هو بالطاعة والمعصية، وكان الله تعالى يقول: كَلَّا، إني لا أكرم من أكرمت بكثرة الدنيا، ولا أهين من أهنت بقلتها، إنما أكرم من أكرمت بطاعتي، وأهين من أهنت بمعصيتي.

ويأتي ما بعد "كَلَّا" وهو قوله تعالى: ﴿بَلَّ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ إضراب انتقالي من قبيح إلى قبيح للترقي في ذمهم، والمعنى: بل فعلهم أسوأ من قولهم، أي: بل هناك شر من هذا القول، وهو أن الله -جل وعلا- يكرمهم بكثرة المال، فلا يؤدون ما يلزمهم فيه من إكرام اليتيم بالتفقد والمبرة، وحض أهله على إطعام المسكين، ويأكلونه أكل الأنعام، ويجمعون في أكلهم بين نصيبهم من الميراث، ونصيب غيرهم.

الوقف والابتداء

وبهذا المعنى يوقف على كلا ويبتدأ بما بعدها، وبذلك يتحقق المعنى المراد من الآية الكريمة، فنقرأ الآية هكذا: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾.

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى "حقاً"؛ أي: حقاً بل لا تكرمون اليتيم.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى "ألا" أي: ألا بل لا تكرمون اليتيم.

وعلى كلا الوجهين يوقف على: ﴿أَهْنَنِ﴾ ويبتدأ بـ: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ هكذا: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ أي: حقاً، بل لا تكرمون اليتيم. أو ألا بل لا تكرمون اليتيم.

الموضع الحادي عشر: في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ * كَلَّا لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴿ [الهمزة: 3].

فـ"كَلَّا" في الآية الكريمة تحتل ثلاثة معان:

المعنى الأول: أن تكون للردع والزرع، أي: ردع الإنسان عن ذلك الحسبان الباطل من جمع المال، وحبه المفرط له، والمعنى: ليس الأمر كما ظن أن ماله أخلده في الدنيا.

قال الإمام القرطبي: "كَلَّا" رد لما توهمه الكافر؛ أي: لا يخلد ولا يبقى له مال. وعلى هذا الوجه يوقف على "كَلَّا" وفقاً كافياً؛ لأن قوله: ﴿لِيُنْبَذَنَّ﴾ جواب قسم مقدر، والجملة مستأنفة مبينة علة الرد، والمعنى: والله لينبذن؛ أي: ليطرحن في النار التي من شأنها أن

تُحطِّمَ كلَّ مَنْ يلقى فيها، جزاء أعماله وأفعاله السيئة، والتي من جملتها جَمَعَ المال.

الوجه الثاني: أن تكون "كلًا" بمعنى "حقًا"؛ أي: حقًا لينبذن في الحطمة.

الوجه الثالث: أن تكون بمعنى "ألا" أي: ألا لينبذن في الحطمة.

وعلى الوجهين يجوز الوقف على قوله: ﴿أَخْلَدَهُ﴾ والابتداء بقوله: ﴿كَلَّا﴾.

هذه هي المواضع التي يحصل الوقف فيها على قوله: "كلًا" على معنى الردع والزجر، وكذلك يجوز الابتداء فيها بـ"كلًا" على معنى "حقًا"، لجعلها تأكيدًا للكلام الذي بعدها، أو على معنى الاستفتاح.

إلا أن الرأي المختار في هذه المواضع هو الوقف على "كلًا" على معنى الردع والزجر؛ إذ إنها تكون ردًا لقضايا خاطئة يستحق أصحابها عليها الردع والزجر، ثم تثبت الضد مع بيان السبب والعلة فيما يأتي بعدها من كلام مستأنفٍ استئنافًا بيانيًا، حيث يكون جوابًا عن سؤال أثارته "كلًا" بما تحمله من معاني الردع والزجر والرد.

الوقف فيه على "كلا" (3)

عناصر الدرس

- 259 العنصر الأول : من الموضع الأول إلى السادس مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"، ويحسن الابتداء بها
- 263 العنصر الثاني : من الموضع السابع إلى الثالث عشر مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"، ويحسن الابتداء بها
- 268 العنصر الثالث : من الموضع الرابع عشر إلى الثامن عشر مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"، ويحسن الابتداء بها

من الموضع الأول إلى السادس مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"،

القسم الثاني: "ما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"، ويحسن الابتداء بها". وينحصر هذا القسم في ثمانية عشر موضعاً، سأذكرها فيما يلي، مرتبةً حسب سور القرآن الكريم:

الموضع الأول: في قوله تعالى ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المثتر: 31،32]، ف ﴿كَلَّا﴾ في هذه الآية الكريمة لا يحسن الوقف عليها؛ لأنه إذا وُقف عليها صارت ردعاً لما قبلها، وما قبلها لا يُردع ولا يُنكر، والابتداء بها حسن، وذلك على معنى "حقاً"، أو على معنى "الاستفتاحية"، أو على معنى "إي حقاً ما أقول والقمر".

قال الإمام القرطبي: ﴿كَلَّا﴾ صلة للقسم، والتقدير "إي والقمر"، وقيل: المعنى: "حقاً والقمر" فلا يوقف على هذين التقديرين على ﴿كَلَّا﴾.

وقد أجاز قوم الوقف هنا على ﴿كَلَّا﴾، وجعلوها ردعاً للذين أزعموا أنهم يقاومون خزنة جهنم، أي: ليس الأمر كما يقول من زعم أنه يقاوم خزنة جهنم، ومما جنح إلى هذا الرأي الإمام الطبري -رحمه الله تعالى-.

أقول: وجواز الوقف على ﴿كَلَّا﴾ بعيد من وجهين:

الوجه الأول: أن ذلك لا يسوغ في حق الله تعالى أن يخبر أنها: ﴿ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾، ثم يُنكر أن تكون لهم ذكرى.

الوجه الثاني: أن ما قالوه لم يتضمنه معنى لفظ الآية صريحًا؛ إذ إن: ﴿كَلَّا﴾ التي للردع والزجر لا بد أن يتقدمها صراحةً ما يُردع عليه، إلا أن يقال: إن أسباب النزول تعتبر، وإن لم يتضمنها الكلام صراحةً.

قال ابن هشام: وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل عدد خزنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل: ﴿كَلَّا﴾ زجرًا له، وهذا قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

الموضع الثاني: في قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ﴾ [المشر: 54]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يجوز، لأنه بالوقف عليها تنفي ما حكى الله تعالى عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة، فإن جُعلت للنفي والإنكار - أي: إنكار عدم خوفهم من الآخرة - كأنه قيل: أنكر عليكم جحودكم الآخرة؛ لأن هذا الجحود هو الذي سلبكم الخوف منه، وتكون بذلك النفي تأكيدًا لـ: ﴿كَلَّا﴾ الأولى، وهنا جاز الوقف عليها عند بعض العلماء، إذ يجعلونها ردًا أو تأكيدًا لـ: ﴿كَلَّا﴾ الأولى، فتنفي ما نفته الأولى، والمراد بـ ﴿كَلَّا﴾ الأولى التي في قوله تعالى ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الآخِرَةَ﴾ ولكن هذا الوجه بعيد؛ لأن التأكيد لا يفرق بينه وبين المؤكد، فضلًا عن أنهم قد أجازوا الوقف على ﴿كَلَّا﴾ الأولى، فكيف يجوز الوقف عليها والثانية عندهم تأكيد لها؟ فيفرقون بين المؤكد وتوكيده.

الوقف والابتداء

إذن فلا يُحسن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ عند أكثر القراء، وعند خُذَّاق أهل العلم، ويجوز الابتداء بها على معنى "ألا الاستفتاحية" أي: "ألا إنه تذكرة"، ولا يجوز الابتداء على معنى "حقاً إنه تذكرة"، لأنه يلزم فتح همزة "إن"، ولا يجوز فتحها إذ لم يقرأ به أحد؛ علماً بأن الإمام القرطبي أورد في تفسيره أن: ﴿كَلَّا﴾ في هذه الآية بمعنى "حقاً"، ولكن لا يجوز أن تكون بمعنى "حقاً" لورود كسر همزة "إنه" بعدها.

الموضع الثالث: في قوله تعالى ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ * كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: 10-11]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن، لماذا؟ لأن الوقف عليها ينفي ما حكى الله تعالى من قول الإنسان: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾، ويرى بعض العلماء أن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ هنا جائز، على معنى أنها رَدٌّ عن طلب المفرِّ وتمنييه، فيكون التقدير: "لا ملجأ ولا حصن ولا منجى لهم في ذلك اليوم غيره"، ثم يبتدىء بقوله: ﴿لَا وَزَرَ﴾ بتكرير المعنى للتأكيد.

ولكن القول بعدم الوقف على ﴿كَلَّا﴾ أجود؛ لأن معنى الرد والنفى قد يتضمنه قوله تعالى ﴿لَا وَزَرَ﴾، فالوقف الحسن يكون على قوله: ﴿لَا وَزَرَ﴾، وليس على قوله: ﴿كَلَّا﴾ هذا ويحسن الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى "ألا"، أو على معنى "حقاً".

ولكن هناك اختلاف بين العلماء في معناها، فالبعض يرى أنها بمعنى "حقاً" على أن: ﴿كَلَّا﴾ تحقيق لما بعدها، وتأكيد لحقيقة عدم الملجأ يوم القيامة، قال الإمام مكي: -رحمه الله تعالى-: وكونها بمعنى "حقاً" أمكن وأبلغ في المعنى؛ لأنها تكون تأكيداً لعدم الملجأ من الله

يوم القيامة. والبعض الآخر يرى أن: ﴿كَلَّا﴾ هنا بمعنى "ألا الاستفتاحية"، وممن ذهب إليه علم الدين السخاوي؛ حيث قال: إن الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى "ألا" في هذا الموضع مليح؛ لأنها لو كانت بمعنى "حقاً" لجاز أن تقع بعد ما هي توكيدٌ له، ويوقف عليها حينئذٍ، وكونها بمعنى "حقاً" هو عندي أضعف الوجوه.

الموضع الرابع: في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ * كَذَّبَ الْمُتَّبِعُونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: 19-20]، فلا يحسن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في هذه الآية الكريمة؛ لأنه إذا وُقف عليها كانت نفيًا لما تضمنه الله من بيان كتابه، والابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ هو الرأي المختار، وذلك على معنى "حقاً" أو على معنى "ألا"، وكونها بمعنى "حقاً" هنا أحسن؛ ليؤكد بها ما أخبر الله عباده من محبتهم الدنيا، ومن زهدهم في الآخرة، وذلك صحيح في كل الخلق إلا من عصمه الله تعالى.

قال الإمام الرازي وقال سائر المفسرين: ﴿كَلَّا﴾ معناها: حقاً تُحبون العاجلة، وتزرون الآخرة، والمعنى: أنهم يحبون الدنيا ويعملون لها، ويتركون الآخرة ويُعرضون عنها. وبذلك يتضح أن: ﴿كَلَّا﴾ تحقيق لما بعدها من أن ما عليه البشر من العجلة، وحب التسرع في الوصول إلى أغراضهم خلق شامل لجميع الأفراد، حتى من كان منهم في أعلى درجات الكمال، وأعظم مراتب العِصمة، وهو رسول الله ﷺ عندما كان يتعجل في طلب العلم والهدى؛ خشيةً أن يتفألت منه شيء، فصدرت الآية الكريمة بقوله تعالى ﴿كَلَّا﴾ لتحقيق حب التسرع والعجلة.

الوقف والابتداء

الموضع الخامس: في قوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بِآسِرَةٍ * تَطُنُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقرَةٌ﴾ * كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 25-27]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ هنا لا يحسن؛ لأننا بالوقف عليها ننفي ما حكى الله تعالى لنا، من أن الكفار يوم القيامة وجوههم عابسة، وقد أيقنوا بوقوع العذاب، وذلك حق لا يجوز نفيه، ويرى الإمام الطبري أن: ﴿كَلَّا﴾ هنا للنفي على معنى ليس الأمر كما يظن هؤلاء المشركون من أنهم لا يُعاقبون على شركهم ومعصيتهم ربهم، بل إذا بلغت نفس أحدهم التراقي عند مماته وحشرج بها.

وعلى هذا التأويل يوقف على ﴿كَلَّا﴾، وبيبدأ بقوله ﴿إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ والذي أميل إليه أن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ غير حسن؛ وذلك لأن النفي الذي قدره الإمام الطبري ليس بوجود في الآية الكريمة، وعليه فيحسن الابتداء بها على معنى: ألا إذا بلغت التراقي، أو حقاً إذا بلغت التراقي، والأفضل أن تكون بمعنى "حقاً"، إذ إنها حققت قضية خطيرة، وأكدتها ورفعت عنها ما يحتمل تجوز تلك القضية، وذلك ما يعانیه المحتضر من الشدائد عند الموت، بل وتحقق حال أهله وذويه عند مجاهدة الاحتضار وخروج الروح.

الموضع السادس: في قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ * كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: 1-4]، يرى كثير من العلماء أنه لا يحسن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في الآية الكريمة؛ لأن الوقف عليها ينفي ما حكى الله لنا من اختلافهم في النبأ العظيم، وهو القرآن الكريم، وذلك لا يُنْفَى؛ لأنه قد كان، وأجازه نصير الوقف على ﴿كَلَّا﴾، وقدر للوقف تقديرين:

أحدهما: أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ نفيًا لإنكارهم البعث الدال عليه معنى الآية.

ثانيهما: أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ ردًا لتحقيق الاختلاف، أي: ردع الكفار وزجرهم على ما صدر منهم من الاختلاف في أمر البعث والنشور، أو من التساؤل عنهما على سبيل الاستخفاف والتهكم.

ورد الإمام مكي -رحمه الله تعالى- كون جعلها نفيًا لما تضمنه تأويل الآية من نفي المشركين للبعث، فقال ما نصه: ذلك بعيد؛ لأنه لفظ لما يتضمنه معنى الآية، إنما تكون: ﴿كَلَّا﴾ نفيًا لما هو موجود في لفظ النص، وفي الوقف عليها إشكال؛ لأنه لا يُعلم ما نفت، أَلَفْظ الآية؟ أم ما تضمنه اللفظ من التأويل؟، فلا يحسن الوقف عليها في هذا الموضع.

من الموضع السابع إلى الثالث عشر مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"،

الموضع السابع: وذلك في قوله تعالى ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى * كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: 10-11]، فإن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ في هذه الآية مختلف فيه؛ فيرى كثير من العلماء: أن الوقف عليها لا يحسن؛ لأن الوقف عليها ينفي ما حكى الله تعالى من أمر النبي ﷺ مع ابن أم مكتوم، وذهب بعض العلماء إلى جواز الوقف عليها، أي: جواز الوقف على ﴿كَلَّا﴾ والابتداء بقوله: ﴿إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ على معنى النفي، أي: ما الأمر كما تفعل مع الفريقين، ألا تفعل بعدها مثلها من إقبالك على الغني، وإعراضك عن

الوقف والابتداء

المؤمن الفقير، وقيل: معنى الوقف: لا تُعرض عن هذا وتقبل على هذا.

والذي أراه وأميل إليه أن الوقف على ﴿نَلَّهَى﴾ أمكن وأبين، وبناء عليه يحسن الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾، على معنى "ألا إنها تذكرة"، ويوضح ذلك أن الله ﷻ بعدما ذكر من آيات العتاب لرسوله ﷺ تأتي الآية الكريمة استئنافاً بيانياً جواباً عن سؤال أثاره العتاب السابق، وهو كيف يكون العمل في دعوة صناديد قريش إذا لم يتفرغ لهم؛ لئلا يحدث إنفار عن التدبر في القرآن الكريم، أو يثير في نفسه ﷺ مخافة شائبة التقصير في شيء من واجب التبليغ، فيكون الجواب: "ألا هذه تذكرة" أو "ألا هذه الموعظة تذكرة لك، وتنبيه لِمَا غفلت عنه"، وليست ملاماً، وإنما يعاتب الحبيب حبيبه؛ مبالغةً في إرشاده ﷺ إلى عدم المعادة ما عوتب عليه إرشاداً بليغاً إلى ترك المعاتب عليه. هذا ولا يجوز أن تُجعل في الابتداء بمعنى "حقاً"؛ لأنه يلزم فتح همزة "إن" بعدها وذلك لا يجوز.

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ * كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ [عبس:

22-23].

فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يجوز؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي البعث، قال الإمام ابن الأنباري: والوقف على ﴿أَنْشَرَهُ﴾ ﴿أَمَرُهُ﴾ جيد، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ قبيح، وعلى هذا يرى كثير من المفسرين أن: ﴿كَلَّا﴾ هنا بمعنى "ألا الاستفتاحية" أو بمعنى "حقاً"، وتوضيح ذلك أنها تنبيه إلى ما يأتي بعدها أو تحقيق له، والمعنى: "لم يقض

الإنسان من أول زمان تكليفه إلى زمان إمامته وإقباره على طول المدى وامتداده جميع ما أمره، إذ لا يخلو أحد عن تقصير ما"، أو أن المراد بالإنسان الكافر، ويكون المعنى: "لما يقضي جميع أفراد الإنسان ما أمره، بل أخلَّ به، بعضها بالكفر وبعضها بالعصيان، مع أن مقتضى ما فُصل من فنون النعماء الشاملة للكل ألا يختلف عليه أحد". وعلى هذا يكون التقدير: "حقاً لم يعمل بما أمره به"، ويقرر الألوسي: أن هذا الوجه هو الظاهر.

وبناءً على ما تقدم فإنه يحسن الوقف على ﴿أَنْشَرَهُ﴾، والابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى "ألا" أو على معنى "حقاً"، وعلى كلا الوجهين تكون متعلقة بما بعدها، فلا يوقف عليها.

الموضع التاسع: في قوله تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ * كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الانفطار: 8-9] اختلف العلماء في الوقف على ﴿كَلَّا﴾، وذلك على رأيين:

الرأي الأول: البعض ذهب أن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأن الوقف يوهم نفي ما أخبر الله ﷻ به، من أنه يصور الإنسان في أي صورة شاء، في صورة أبٍ، أو في صورة أمٍ، أو خالٍ، أو عمٍ، أو إن شاء ذكراً أو أنثى، وذلك حق لا يُنتفي. قال الإمام ابن الأنباري: الوقف الجيد على قوله: ﴿بِالَّذِينَ﴾، وعلى ﴿رَكَّبَكَ﴾، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ قبيح.

الرأي الثاني: يرى البعض الآخر جواز الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على أنها أداة ردع ونفي لما قبلها، ويكون المعنى: "ليس الأمر على ما تقولون من أنكم على الحق، بل تكذبون بالبعث"، ودلَّ على ذلك قوله

الوقف والابتداء

تعالى ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: 6]، أي: ما غرك في جحدك وتكذيب رسله، أو ليس الأمر على ما غررت به، بل أنت مكذب بالدين. ويرى الإمام مكي: أن الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ حسن على معنى: "ألا بل تكذبون بالدين"، أو على معنى "حقًا بل تكذبون بالدين".

والذي أميل إليه هو رأي الإمام مكي من أنها بمعنى "حقًا"؛ وذلك لأنها بهذا المعنى تحقق ما بعدها وتقرره، وتفيد تأكيد تكذيبهم بالدين، وهو الجزاء في الآخرة، فـ"بل" هنا لتحسين الثاني وإبطال الأول، كأنه قيل: "ليس هنا مقتضى لغرورهم ولكن تكذيبهم حملهم على ما ارتكبوه"، فجاءت: ﴿كَلَّا﴾ لتحقيق ما أفادته "بل" من إضراب إبطالي "بل"، وجاء التعبير بالمضارع في: ﴿تَكْذِبُونَ﴾ ليحقق فائدتين:

الفائدة الأولى: إفادة أن تكذيبهم متجدد لا يقلعون عنه، وهو سبب استمرارهم على الكفر.

والفائدة الثانية: استحضر تكذيبهم ليثير العجب من هذا التكذيب، والله أعلم بالصواب.

الموضع العاشر: في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ﴾ [المطففين: 6-8]، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ في الآية الكريمة لا يحسن؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي قيام الناس لرب العالمين، وذلك لا ينفى بل هو حق لا شك فيه، وأجاز الإمام الطبري الوقف عليها يوهم على أنها نفي لما يظن المشركون، من أن

الوقف والابتداء

الدرس السابع عشر

عدم الحشر والبعث، ودلّ على هذا المعنى قوله تعالى ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: 4]، ولكن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على هذا التقدير ليس بظاهر؛ لأنه لا يُعلم ما نفته، أثبات البعث؟ أم نفيه؟ ولأن الذي يقرب منها أولى بالنفي مما بَعَدَ عنها، وما قرب منها لا يجوز نفيه؛ لأنه إثبات للبعث والحشر، وذلك لا يجوز نفيه، ويرى البعض أنها ردٌّ وزجر لما كانوا عليه من التطفيف، أي: لا يسوغ لكم النقص، وجعلت بذلك ردًّا لما في أول السورة.

والذي أميل إليه هو جواز الوقف على قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ويبدأ بقوله: ﴿كَلَّا﴾ على أنها بمعنى "ألا" التي للتنبيه؛ إذ إنه بعض الحديث عن المطففين، وبيان خسيس أفعالهم، وتحذيرهم بالدعاء عليهم بالويل، ثم التذكير بيوم الحساب: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، استأنف الكلام بقوله: ﴿كَلَّا﴾ تنبيهاً إلى أنه لا يقوم على هذه الحالة -حالة التطفيف- وما يماثلها من منكرات إلا منكر ليوم الحساب، وأن هؤلاء منكرون، يعدون بعملهم هذا من الفجار.

الموضع الحادي عشر: في قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15]، ذهب جمهور العلماء إلى أن الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأن الوقف ينفي غلبة الذنوب والمعاصي عن قلوبهم، وقد أخبر الله تعالى بذلك عنهم فلا يحسن نفيه، وذهب البعض إلى جواز الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على أنها بمعنى الردع والزجر، أي: ردع عن الكسب الران على قلوبهم، أو بمعنى: لا يؤمنون برين الذنوب على قلوبهم، والأظهر أن يوقف على قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14] ثم

الوقف والابتداء

يُبتدأ بقوله: ﴿كَلَّا﴾ على معنى: "ألا إنهم عن ربهم"، بجعلها استفتاح كلام، أي: تنبيه يبين فيه القرآن الكريم أن هؤلاء الذين رانت على قلوبهم الذنوب فعميت، يكونون في موقف الهوان يوم القيامة. قال الإمام الأشموني: ولا مقتضى يوجب الوقف على ﴿كَلَّا﴾.

الموضع الثاني عشر: في قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَقَالَ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ * كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ﴾ [المطففين: 17-18]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي حكاة الله تعالى، من أنه يقال للكفار يوم القيامة: ﴿ثُمَّ بَقَالَ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾، وذلك كائن لا بد منه، فنفيه كفر، وقد أجاز بعض العلماء بأن: ﴿كَلَّا﴾، بمعنى "لا النافية"، أي: ليس الأمر كما قالوا ولا كما ظنوا، بل كتابهم في سجل، وكتاب الأبرار في عليين، أو على معنى: "لا يؤمنون بالعذاب والجزاء".

والأظهر أن يوقف على قوله ﴿تُكَذِّبُونَ﴾، ويستأنف بقوله: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ﴾، على معنى "ألا إن كتاب الأبرار لفي عليين"، بأن تكون: ﴿كَلَّا﴾ تنبيه يُفْتَحُ بِهِ الكلام، ليبين حال كتاب الأبرار، ليعقب بوعدهم، كما ذكر كتاب الفجار وعقب بوعيدهم، وفي ذلك دلالة على أن التطفيف فجور، والإيفاء بالكيل برٌّ. قال ابن الأنباري: والوقف على ﴿كَلَّا﴾ ها هنا قبيح، ولا يجوز أن تكون ﴿كَلَّا﴾ بمعنى "حقاً" لكسر همزة إن بعدها.

الموضع الثالث عشر: في قوله تعالى ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا * كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: 20-21]، الوقف على ﴿كَلَّا﴾ هنا لا يحسن؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي ما أخبر الله تعالى به من كثرة

الوقف والابتداء

الدرس السابع عشر

حبنا للمال، وذلك لا يجوز نفياً. وأجاز البعض الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على معنى: "ما هكذا ينبغي أن يكون الأمر"، فهو ردٌّ لانكبابهم على الدنيا، وجمعهم لها.

والذي أميل إليه أن يكون القطع على ﴿جَمًّا﴾ والابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على أنها تنبيه إلى ما يُستأنف معها من كلام، أو تحقيق له، فهي جزء من الاستئناف وتمهيد لها، فبعد أن هدد الله تعالى هؤلاء المكذبين بعذاب الآخرة، فقال سبحانه: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ مبيئاً ما يحدث عند النفخة الثانية، إنذاراً بأنهم يحين لهم يوم يفيقون فيه من غفلتهم حين لا تنفع الإفاقة.

من الموضع الرابع عشر إلى الثامن عشر مما لا يحسن الوقف فيه على "كلا"،

العنصر الثالث والأخير وفيه نبدأ بـ

الموضع الرابع عشر: وذلك في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ﴾ [العلق: 6] فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي ما قد حكى الله لنا، من أنه علمنا ما لم نكن نعلم، ونفي ذلك لا ينبغي؛ ويقوّي عدم الوقف على ﴿كَلَّا﴾ هنا أن الوحي قد انقطع عند قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمِ﴾ [العلق: 5]، وهو تمام الخمس آيات التي نزلت على النبي ﷺ أول ما نزل عليه، ثم بعد ذلك بمدة نزل عليه: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ﴾ وقد أجاز بعض العلماء الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على معنى الردع والزجر، أي: ما هكذا ينبغي أن يكون الإنسان، ينعم عليه ربه بتسوية خلقه وتعليمه ما لم يكن يعلم، ثم يكفر به.

الوقف والابتداء

ثم استأنف الله ﷻ قائلاً: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ والرأي الراجح أن: ﴿كَلَّا﴾ هنا بمعنى "ألا الاستفتاحية"، أي: "ألا إن الإنسان ليطغى"، إذ إن الآيات السابقة من أول السورة إلى قوله تعالى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ تدل على أن الله -جل وعلا- هو الخالق دون غيره، وأنه تعالى خلق الإنسان الحي الناطق، مما لا حياة فيه ولا شكل ولا صورة، وعلمه أفضل علم، وهو الكتابة بالقلم، ووهبه العلم، ولم يكن يعلم شيئاً، فالإنسان وما يملكه هبة من الله -جلت قدرته.

ثم يستأنف الله الكلام منبهاً على حقيقة خطيرة، لا بد أن يُلفت إليها الإنسان، والظاهر أن قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ إلى آخر السورة الكريمة، نزل في شأن أبي جهل - عليه اللعنة - ومع نزوله في ذلك اللعين فإنه يندرج فيه جنس الإنسان، باعتبار الأغلب من أفرادهم، والمعنى تنبيهه إلى أن الإنسان مع كمال فقره إلى خالقه، وظهور عجزه يتمادى في الطغيان، ويتجاوز الحد في المعصية، ويستكبر على ربه ﷻ.

وبهذا يتضح أن الوقف يكون على قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، والابتداء بقوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾. ومما أنبّه إليه الدارس؛ لا يجوز أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ هنا بمعنى "حقاً" لكسر همزة "إن" بعدها، ولوجود اللام في خبرها.

الموضع الخامس عشر: في قوله تعالى ﴿كَلَّا لَئِن لَّرَبَّنَا لَسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15] فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن، لماذا؟ لأن الوقف عليها يوهم نفي رؤية الله تعالى لأعمال عباده المتحقق في قوله تعالى ﴿الرَّيِّعُ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾

[العلق: 14]، وأجاز بعض العلماء الوقف عليها، أي: على ﴿كَلَّا﴾ جعلها نفيًا للعلم عن الكافر، كأنه قال: "ألم يعلم بأن الله يرى، كلا، أي: لم يعلم أبو جهل بذلك"، وهذا -والله أعلم- ليس بظاهر؛ لأن: ﴿كَلَّا﴾ إنما تكون نفيًا لما يليها دون ما بعد عنها. وأيضًا في هذا إشكال، إذ لا يدري أي شيء نفت، أكلامًا يليها؟ أم كلامًا بعد منها؟

والراجح أنه يحسن الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى "حقًا"، أي: تحقيق للوعيد استدعاه المقام؛ تشويقًا إلى ماهية هذا الوعيد، ثم قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾، ويجوز أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ بمعنى "ألا الاستفتاحية": "ألا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية". قال الإمام ابن الأنباري: الوقف على ﴿بَرَى﴾ حسن، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ رديء.

الموضع السادس عشر: وذلك في قوله تعالى ﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: 19]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأنه يوهم نفي ما أخبر الله تعالى به من دعاء الزبانية يوم القيامة، وهذا لا يجوز، وأجاز بعض العلماء الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على أنها بمعنى الردع والنفي، أي: لا يقدر الكافر على دعاء أهل ناديه، ولا ينتفع بذلك يوم القيامة. قال الإمام الرازي: معناه: لم يصل إلى ما يتصلف به من أنه يدعو ناديه، ولئن دعاهم لن ينفعوه ولن ينصروه، وهو أدلّ وأحقر من أن يقاومه، والأظهر أن الوقف يكون على ﴿الزَّانِيَةِ﴾ والابتداء بقوله: ﴿كَلَّا لَا تُطَعُّهُ﴾ على معنى "حقًا لا تطعه"؛ إذ إنها تحقيق لعدم طاعة هذا الطاعي، وأن يتقرب النبي ﷺ إلى ربه بالطاعة، وبخاصة السجود، ولا يبتعد عنه بتركها، ويجوز أيضًا أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ بمعنى "ألا" أي: "ألا لا تطعه"، وعلى كلا الوجهين يبتدأ بها، أي يبتدأ بـ ﴿كَلَّا﴾.

الوقف والابتداء

الموضع السابع عشر: في قوله تعالى ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3]، فالوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن؛ لأن الوقف عليها يوهم نفي ما قبله، والأظهر أن يُبتدأ بها على معنى "حقًا سوف تعلمون"؛ وذلك لأن السورة الكريمة اشتملت على التوبيخ على اللهو عن النظر في دلائل القرآن الكريم، ودعوة التوحيد، وحثّ على التدبر فيما ينجيهم من النار، وتأكيد على البعث للحساب والسؤال، فتأتي: ﴿كَلَّا﴾ تحقيق لهذا الوعيد، على معنى القسم، أي: "حقًا سوف تعلمون"، ويجوز أن تكون: ﴿كَلَّا﴾ بمعنى "ألا الاستفتاحية، أي: "ألا سوف تعلمون"، وعلى كلا الوجهين يُبتدأ بها.

الموضع الثامن عشر والأخير في هذا القسم: وذلك في قوله تعالى ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: 5]، وفي هذا الموضع أيضًا الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ أحسن، على معنى "ألا الاستفتاحية" أو "حقًا"، إذ إنها أتت للمرة الثالثة في تلك السورة، وفائدتها: تنبيه إلى ما يأتي بعدها أو تحقيق له، أي: تحقيق للعلم، فهي جزء من الكلام المستأنف، وتوطئة له، وجواب "لو" محذوف تقديره: "أي: لو تعلمون كذلك لعلتم ما لا يُوصف، أو لشغلتم ذلك عن التكاثر، وصرفكم عن التفهّم إليه، ولكنكم في ضلال وفي جهل". وإنما حُذف جواب "لو" لقصد التهويل، فيقدر السامع أعظم ما يخطر بباليه، والخطاب في قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ الظاهر فيه أن يكون للمشركين الذين لا يؤمنون بيوم الحساب، وليس خطابًا للمسلمين؛ لأنهم يعلمون ذلك علم اليقين، وقيل: الخطاب عام كقوله تعالى ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: 71].

وبذلك نجد: ﴿كَلَّا﴾ تنبيه إلى ما أفادته الجملة الشرطية من معانٍ، أو تحقيقها، وهذا فيه مزيدٌ حثٍّ على التدبر، وفيه مقارنة حال الدنيا بحال الآخرة.

وبهذا يتضح لنا أن الوقف على قوله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، والابتداء بقوله: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾.

الوقف على "كَلَّا" (4)، والوقف على "لا"، والقراءات وأثرها على الوقوف القرآنية

عناصر الدرس

- العنصر الأول : ما لا يحسن الوقف فيه على "كلا" ولا
الابتداء بها 275
- العنصر الثاني : الوقف على "لا" والابتداء بها 278
- العنصر الثالث : القراءات، وأثرها على الوقوف القرآنية 282
- العنصر الرابع : نماذج لاختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف
القراءات من الأول إلى الرابع 283

ما لا يحسن الوقف فيه على "كلا" ولا

القسم الثالث: ما لا يحسن الوقف فيه على "كلا" ولا الابتداء بها.
وفي موضعين فقط:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ [النبأ: 5] والموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 4]. فـ"كلا" في الموضعين السابقين أتت في جملة تابعة لِمَا قبلها مقترنة بحرف العطف "ثم" وبناء على ذلك سأفصل القول فيها من ناحية الوقف عليها والابتداء بها:

أولاً: من ناحية الوقف عليها:

أقول: لا يجوز الوقف على "كلا" في الموضعين السابقين أي: في قوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ وفي قوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لأنك بالوقف عليها تنفي ما مضى من التهديد والوعيد، وتنفي وقوع العلم منهم، وذلك كُفْرٌ، فإن جُعِلت "كلا" بمعنى حقاً، وجعلتها تأكيداً أو تكريراً لـ"كلا" الأولى الواقعة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ [النبأ: 4] و ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لم يحسن الوقف عليها أيضاً؛ لأن الجملة الثانية تأكيد للأولى، ولا يفرق بين التأكيد والبعض الآخر.

ثانياً: من ناحية الابتداء بها: ولا يحسن الابتداء بـ"كلا" أيضاً؛ لأن قبلها حرف عطف وهو "ثم"، ولا يُوقف على حرف العطف دون المعطوف.

الوقف والابتداء

قد يقال: إن الجملتين في "كلا" الموضوعين السابقين مكررتان بلا زيادة في إحداهما، وهذا يخالف مقتضى العطف من التغاير بين المتعاطفين، ولكن قيل في توجيه ذلك آراء أهمها ما يلي:

أولاً: إن هذا التكرار من باب التوكيد اللفظي وقد أفادت "ثم" هنا العطف الصوري أي: في صورة العاطف وشكله الظاهر دون حقيقته، ولكن "ثم" تفيد هنا الترتيب الرتبي، وهو أن يكون مدلول التي بعدها أرقى رتبةً في الغرض من مضمون الجملة الأولى، فكأنه قيل لهم: يوم القيامة عذاب شديد، بل لهم يومئذ عذاب أشدّ، وبهذا الاعتبار صار كأنه مغاير لما قبله فعُطف عليه.

ثانياً: إن "ثم" على بابها، والمراد التراخي الزمني، وذلك لاختلاف الأزمنة في كل جملة، فالجملة الأولى إشارة إلى ما يقال عند النزاع وخروج الروح، والجملة الثانية إشارة إلى ما يقال يوم القيامة من زجر ملائكة العذاب.

ثالثاً: اختلاف متعلق العلم في كل من الجملتين أي: تجعل كل جملة مراداً بها تهديد بشيء خاص، وهذا من مستتبعات التراكيب، والتعويل على معونة القرائن بتقدير مفعول خاص لكل من فعلي ﴿تَعْلَمُونَ﴾.

رابعاً: اختلاف فاعل: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في كل من الجملتين بناء على أن ضمير: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ للناس عامة، كأن يكون المعنى سيعلم المؤمنون عاقبة تصديقهم، ثم سيعلم الكفار عاقبة تكذيبهم، فيكون الأول وعداً للمؤمنين والثاني وعيداً للكافرين، وهما متفاوتان رتبةً،

الوقف والابتداء

الدرس الثامن عشر

فـ"ثم" على بابها، وأياً ما كان فمفاد التكرير حاصل على كل حال، وبقية الحديث عن نظم الجملة يعني عنه ما قيل في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾.

وخلاصة القول: أن يُوقف على قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ الأخير وأيضاً على قوله تعالى: ﴿سوف يعلمون﴾ ويُجعل كل موضع منهما توكيداً للجملة الأولى ومعطوفاً عليه، وبذلك توصل "كلا" بما قبلها.

ما يحسن الوقف فيه على "كلا" ولا يجوز الابتداء بها:

القسم الرابع والأخير من أقسام "كلا" وهو ما يحسن الوقف فيه على كلا ولا يجوز الابتداء بها: وذلك في موضعين أيضاً:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ * قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِعَائِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: 14، 15] تأتي "كلا" في الآية الكريمة بمعنى الردع والزجر عن الخوف، أي: ليس الأمر كذلك لا يصلون إلى قتلك، فهو ردّ لقول موسى #: ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾.

قال الإمام القرطبي -رحمه الله تعالى-: قال "كلا" أي: كلا لن يقتلوك، فهو ردع وزجر عن هذا الظن، وأمر بالثقة بالله تعالى، أي: ثق بالله تعالى وانزجر عن خوفكم منهم، فإنهم لا يقدرّون على قتلك ولا يقوون عليه، وأما جملة: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ جاءت تعليلاً للردع عن الخوف، ومزيداً تسليّة لنبي الله موسى وهارون -عليهما السلام- بضمان كمال الحفظ والنصرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه، 45، 46].

الوقف والابتداء

الموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء 61: 62]

فـ ﴿ كَلَّا ﴾ في الآية الكريمة أيضاً للردع والزجر أي: رد عليه نبي الله موسى # قولهم: ﴿ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ وزجرهم وذكرهم وعد الله تعالى له بالهداية والظفر، فلم يدركوكم أبداً، ثم قوّى نفوسكم بأمرين:

الأمر الأول: قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ فذكر المعية دلالة النصر والتكفل بالمعونة.

والأمر الثاني: قوله: ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ والهدى هو طريق النجاة والخلص، وإذا دلّه على طريق نجاته وهلاك أعدائه فقد بلغ النهاية في النصر.

قال الإمام القرطبي -رحمه الله تعالى-: لَمَّا لِحِقِ فرعون بجمعه -جمع موسى # وقرب منهم، ورأت بنو إسرائيل العدو القوي، والبحر أمامهم، ساءت ظنونهم، وقالوا لموسى # على جهة التوبيخ والجفاء: ﴿ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ فردّ عليهم قولهم وزجرهم، وذكرهم وعد الله تعالى له بالهداية والظفر، ﴿ كَلَّا ﴾ لم يدركوكم: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي ﴾ أي: بالنصر على العدو. ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ سيدلني على طريق النجاة.

مما سبق يتضح أن "كلا" في موضعي الشعراء في مقام الردع والزجر والرد، ونظراً إلى أنها في الموضعين واقعة في حيز القول، فيحسن الوقف في الآيتين على "كلا"؛ لأن ما بعدها في الآية الأولى وهو قوله تعالى: ﴿ فَاذْهَبَا ﴾ وفي الآية الثانية: ﴿ إِنَّ مَعِيَ ﴾ كل منهما مقول لقول جديد، هذا ولا يجوز الابتداء بـ"كلا" لأن القول لا يوقف عليه دون المقول أبداً؛ لعدم تمام المعنى.

الوقف والابتداء

الدرس الثامن عشر

قال الإمام مكي - بعد أن انتهى من حكم "كلا" ومعناها، وما تحتمله من وجوه: فهذا جميع ما في كتاب الله تعالى من ذلك، ويجوز في جميعها أن تصلها بما قبلها وبما بعدها، ولا تقف عليها ولا تبتدئ بها، إلا أن الاختيار ما ذكرنا، فأما من أجاز الوقف عليها في كل موضع، فلا يُمنع شيء من ذلك وليس هو الاختيار.

الوقف على "لا" والابتداء بها

الوقف على لا والابتداء بها: اختلف العلماء في "لا" وذلك في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِوَجْهِ الْقَيْمَةِ﴾ [القيامة: 1] وفي قوله أيضاً: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1] ونحو ذلك.

ف قيل: "لا" زائدة؛ تمهيداً للنفي، وتنبيهاً من أول الأمر على أن المقسم به نفي، وهذا مذهب البصريين والكسائي وعامة المفسرين، وقال الفرّاء: وهي رد لكلام تقدم من المشركين كأنهم جحدوا البعث فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم أقسم لتبعثنّ، وبناءً عليه قال: لا تزداد في أول الكلام.

بناء على ما تقدم فقد اختلف في الوقف على "لا" فمن جعلها زائدة لا يقف عليها؛ لأنها صلة لما بعدها، ومن جعلها رداً لكلام تقدم حسن الوقف على "لا" وابتدأ بقول: أقسم، أو ابتدأ بقوله: لا أقسم.

واختلفوا أيضاً في "لا" في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: 22] فقال الزجاج: إنها نفي لما ظنوه أنه ينفعهم، فكأن المعنى: لا ينفعهم جرم أنهم في الآخرة، أي: كسب ذلك الفعل لهم الخسران و"أن" عنده في

الوقف والابتداء

موضع نصب على المفعولية، فعلى قوله هذا يوقف على "لا" ويبتدأ بـ ﴿جَرَمَ﴾. وأما عند سيبويه والخليل: ﴿جَرَمَ﴾ بمعنى حق، و"أن" في موضع رفع عندهما، فقال الخليل: جيء بـ"لا" ليعلم أن المتكلم لم يبتدئ كلامه وإنما خاطب غيره؛ فعلى هذا يكون: ﴿جَرَمَ﴾ عنده هي التي بمعنى حق دون "لا" فكأنه قال: حق وجوب النار لهم، وعلى هذا أيضًا يوقف على "لا" ويبتدئ بـ ﴿جَرَمَ﴾.

وقال الفراء: ﴿جَرَمَ﴾ مع "لا" معناه لا بد أو لا محالة، وعليه لا يوقف على "لا" بل توصل بـ ﴿جَرَمَ﴾.

ولفظ ﴿جَرَمَ﴾ ورد في أكثر من آية في كتاب الله تعالى؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: 22] وهذا في سورة هود، وفي سورة النحل ثلاثة مواضع: الآية الثالثة والعشرين، والثانية والستين، والتاسعة بعد المائة، وفي سورة غافر موضع واحد وهو الآية الثالثة والأربعون.

وقد أورد بن الأنباري في إيضاحه: لا يوقف على لا الناهية دون المجزوم؛ لأنها مع المجزوم بمنزلة حرف واحد، وإذا كانت "لا" بمعنى "غير" لا يتم الكلام على "لا" نحو قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: 35] لأن معناه غير شرقية وغير غربية، ويقبح الوقف على "لا" إذا كانت للتبرئة نحو قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197] ولا يتم الوقف على "لا" إذا كانت توكيدًا نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] وذلك لأن معناها: ما منعك أن تسجد، ونحو قول الله

الوقف والابتداء

الدرس الثامن عشر

تعالى: ﴿ وَكَرَّمُ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: 95]؛ إذ معناه أنهم يرجعون، فكل ما مرَّ لا يوقف فيه على "لا" لأنها مع ما بعدها بمنزلة الشيء الواحد.

خامساً: الوقف على "أم" والابتداء بها: تنقسم "أم" إلى قسمين: متصلة ومنقطعة:

والمتصلة: هي التي تكون للمعادلة، ومعنى المعادلة: أن أحد الاسمين المسئول عنهما جعل معه الهمزة ومع الآخر "أم"، وكذلك إذا كان السؤال عن الفعل، و"أم" التي للمعادلة تكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون معادلةً لهمزة الاستفهام نحو: خرج زيد أم عمرو؟ ومعناه: أيهما خرج.

الثاني: أن تكون معادلةً لهمزة التسوية، ومعنى التسوية: أنك تخبر باستواء أمرين عندك كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: 10] وقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [إبراهيم: 21] وهي في قسمي المعادلة عاطفة بمعنى أي.

والمقطعة: وهي الخالية من المذكور في المتصلة، ولا يفارقها معنى الإضراب، وإنما سُميت منقطعةً؛ لانقطاع ما بعدها عما قبلها؛ لأنه قائم بنفسه سواء أكان قبلها استفهام أم خبر، وليست في هذا الوجه بمعنى الوجه الأول؛ لأنها في الوجه الأول بمعنى أي، وفي هذا الوجه بمعنى بل.

الوقف والابتداء

وفي كون "أم" عاطفة أم غير عاطفة خلاف بين العلماء: فالمغاربة يقولون: ليست عاطفة لا في الجملة ولا في غيرها، وقال مالك: قد تعطف المفرد كقول العرب: "إنها لإبل أم شاء" قال: فـ"أم" هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها. وبناء على ما تقدم فإذا كانت منقطعةً جاز الوقف قبلها والابتداء بها.

قال الإمام شهاب الدين القسطلاني: ويجوز الابتداء بـ"أم" المنقطعة التي بمعنى بل، فإن كانت المعادلة لهزمة الاستفهام أو لهزمة التسوية؛ لم يحسن الابتداء بها.

وهناك بعض الآيات التي وردت فيها "أم" مع بيان حكم الابتداء بها أو عدمه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 80] فـ"أم" في الآية الكريمة يجوز الابتداء بها على أنها منقطعة بمعنى بل، أي: بل تقولون على الله ما لا تعلمون، أو يكون التقدير: بل أتقولون؟! ومعنى بل الإضراب والانتقال من التوبيخ بالإنكار على اتخاذ العهد إلى ما تفيده همزتها من التوبيخ على القول، ويحتمل أن تكون "أم" متصلة للمعادلة بين شيئين، والمعنى: أي الأمرين واقع اتخاذكم العهد عند الله؟ أم قولكم على الله ما لا تعلمون؟ وعلى هذا الوجه يجوز الابتداء بـ"أم" أيضًا.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: 51: 52]. قيل: أفلا

الوقف والابتداء

الدرس الثامن عشر

تبصرون أم تبصرون؟ وحينئذٍ انقطع الكلام في الآية على "أم" ثم قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ ، وإلى ذلك ذهب الخليل وسيبويه؛ لأن الاستفهام عندهما فيه تقرير، والتقرير خبر موجب فامتنع عندهما جعلها متصلة؛ لأن "أم" المتصلة لا تكون مقررة، فعلى هذا يوقف على "أم" ويبتدئ بقوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ . وقيل: إنها زائدة، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير منه، وعلى هذا الوجه يوقف على ﴿تُبْصِرُونَ﴾ .

وقيل: هي "أم" المنقطعة؛ لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني؛ لأنه إنما أدركه الشك في تبصرهم بعدما مضى كلامه على التقرير، وهو مثبت وجواب السؤال بلى، فلما أدركه الشك في تبصرهم قال: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ ، والمعنى: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾ أي: في ملكي: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ أي: بل أنا خير.

القراءات، وأثرها على الوقوف

اقتضت حكمة الله تعالى في نزول القرآن الكريم أن ينزله على سبعة أحرف؛ وذلك تيسيراً لتلاوته على الأمة الإسلامية كلها، خصوصاً الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء على الرغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويوحد بينها اللسان العربي العام، فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد؛ لشق ذلك عليها.

الوقف والابتداء

قال المحقق ابن الجزري -رحمه الله تعالى: وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعةً ورحمةً، وخصوصيةً لفضلها، وإجابةً لقصد نبيها، أفضل الخلق، حيث أتاه جبريل # فقال: ((إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته، فإن أمتي لا تطيق ذلك)) ولم يزل يردّد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف.

هذا فضلاً عن أن قراءة القرآن الكريم بهذه الأحرف تُظهر تنوع أحكامه ومعانيه؛ لأن تنوع أوجه القراءة في بعض الأحرف يتهيأ معه استنباط الأحكام مما يؤيد ملاءمة القرآن الكريم لكل زمان ومكان، فالقرآن الكريم كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم. ومعنى هذا أن القرآن الكريم يُعجز إذا قُرئ على وجه من القراءات، ويعجز إذا قرئ على وجه آخر وهكذا. وحينئذٍ يتعدد الإعجاز بتعدد الأوجه، وفي ذلك ما فيه من الدلالة على أن القرآن الكريم كلام الله تعالى، وعلى أن المنزّل عليه هو رسول الله ﷺ.

والخلاصة: أن تنوع القراءات يقوم مقام تنوع الآيات، وذلك دَرَب من دروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز. ولما كان الأمر كذلك فإن لاختلاف القراءات أثراً على الوقوف من ناحية المعنى، فالوقف تابع للقراءة المتلوّة، فإذا ما قرأ قارئ القرآن الكريم آية فيها وجه من وجوه القراءات فعليه أن

الوقف والابتداء

الدرس الثامن عشر

يراعي في قراءته مواضع الوقف فيها تبعًا لذلك الوجه من القراءات؛ لأنه بالقطع والائتناف يكشف عن معنى للآية التي يتلوها مغايرًا للمعنى الناتج عن مراعاته للقراءة الأخرى.

نماذج لاختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف القراءات من الأول

اختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف القراءات: فبعد هذا التمهيد الموجز سأضرب بعض النماذج التي تبين أثر القراءات على الوقوف من ناحية المعنى:

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ "إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" [البقرة: 119] فالوقف على قوله: "نذيرا" كافٍ لمن قرأ "وَلَا تُسْأَلُ" بفتح التاء وجزم اللام، على النهي من السؤال عن ذلك، إذ في النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب، والمعنى: ولا تسأل يا محمد عن أصحاب الجحيم، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستزاد، فقد روي أن رسول الله ﷺ قال: ((ليت شعري! ما فعل أبوأي؟)) فأنزل الله تعالى: "إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" على النهي.

ومن قرأ: وَمَنْ قرأ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بضم التاء ورفع اللام ففيه وجهان: **الوجه الأول:** أن يُرفع على معنى: ولست تُسأل، أي: لست تؤاخذ بهم، فهو منقطع عما قبله، فالوقف أيضًا على قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾ كافٍ.

الوقف والابتداء

الثاني: أنه يُرفع على معنى غير سائل، أو على معنى غير مسئول، ويكون في موضع الحال بعطفه على قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ فهو متعلق بما قبله فلا يُقطع منه، وعلى هذا لا يوقف على: ﴿وَنَذِيرًا﴾ بل يوصل بما بعده؛ لتعلق ما بعده به، والمعنى: إنا أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا غير سائل عنهم، أو غير مسئول عنهم؛ لأن علم الله بكفرهم بعد إنذارهم يُغني عن سؤاله عنهم، هذا على معنى غير سائل، وأما على معنى غير مسئول لا يكون ﷺ مؤاخذًا بكفر من كفر بعد التبشير والإنذار.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرَضُوا﴾ [البقرة: 222] فالوقف على قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ يختلف باختلاف القراءات الواردة فيه، فمن قرأ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف أي: بسكون الطاء وضم الهاء، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه، فإن الطهر على هذه القراءة على معنى ارتفاع الدم وانقطاعه، وعليه فيجوز الوقف على قوله: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ لأنه كلامان، ويكون على هذه القراءة الوقف كافيًا. ومن قرأ "يَطْهَرْنَ" بتشديد الطاء والهاء وفتحهما، وهذه قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر أي: شعبة عنه، فإن الطهر يكون بالغسل، فلا يجوز الوقف على قوله: "يَطْهَرْنَ"؛ لأنه وما بعده كلام واحد، إذ لا يجوز أن يقرأ الرجل امرأته إذا طهرت؛ حتى تنظف بالماء.

النموذج الثالث: في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284] فالوقف على قوله: ﴿يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ وقف كافٍ لمن قرأ: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ بالرفع على أنهما مستأنفان أي: فهو يغفر ويعذب، وهذه قراءة عاصم وابن عامر ويعقوب وأبي جعفر والحسن، وأما مَنْ قرأ بالجزم فيهما فلم يقف على لفظ الجلالة؛ لأن قوله: ﴿فَيَغْفِرُ﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ معطوفان على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فلا يُقطعان منه، وقوله: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ كافٍ على القراءتين. وقراءة الجزم لنافع وأبي عمرو وابن كثير والكسائي وحمزة والأعمش.

النموذج الرابع: قوله تعالى: ﴿فَنَقَّبَلْنَا رَبُّهَا رَبُّهَا يَقْبُولُ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُؤُا لَئِي هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: 37] فالوقف على قوله: ﴿حَسَنًا﴾ في قوله: ﴿فَنَقَّبَلْنَا رَبُّهَا رَبُّهَا يَقْبُولُ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ يُختلف فيه بين الوقف وعدمه باختلاف القراءات الواردة في قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾.

فمن قرأ "وَكَفَّلَهَا" بتخفيف الفاء وقف على قوله: ﴿حَسَنًا﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ منقطع، إذ إن الله تعالى بعد أن أنبت السيدة مريم نباتًا حسنًا، وسوّى خلقها من غير زيادة ولا نقصان، أسند فعل الكفالة والقيام بها إلى زكريا # ودليل كفالة زكريا لها جاء في قوله تعالى: ﴿لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 37].

[44] أخبر الله عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها، وتشاجروا في الدين، حتى رَمَوْا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي، واستهموا بها على كفالة مريم، فخرج قلم زكريا # بإذن الله تعالى وقدرته، فكفلها زكريا، فالفعل مسند إليه، فلما تحوّل من الإخبار عن الله إلى الإخبار عن زكريا؛ صار كأنه استئناف كلام، فحسن الوقف على قوله:

﴿ حَسَنًا ﴾ .

وأما مَنْ قرأ: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ بتشديد الفاء فليس بوقف؛ لأن الفعلين معًا لله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا ﴾ أي: وكفلها الله زكريا، والمعنى: أنبتها الله -جلت قدرته- نباتًا حسنًا، وكفلها الله زكريا أي: ألزمه كفالتها وقدر ذلك عليه ويسره له، فيكون زكريا المفعول الثاني لقوله: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ لأن التشديد يتعدّى إلى مفعولين. وقال الإمام السجاوندي: من حيث إنه عطف جملة على جملة يجوز الوقف عند بعضهم.

تابع القراءات وأثرها على الوقوف القرآنية، والوقف
والابتداء التعسفي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : نماذج لاختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف
القراءات من الخامس إلى الثامن 289
- العنصر الثاني : نماذج لاختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف
القراءات من التاسع إلى الثالث عشر 293
- العنصر الثالث : الوقف والابتداء التعسفي 298

نماذج لاختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف القراءات من الخامس

النموذج الخامس: والذي يتبن من خلاله اختلاف الوقوف تبعًا لاختلاف القراءات، وأثر القراءات على الوقوف من ناحية المعنى: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران 73].

في هذه الآية الكريمة يبني الوقف على قوله -جل وعلا-: ﴿ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ ووصله بما بعده على اختلاف القراء في قراءة: ﴿ أَنْ يُؤْتَىٰ ﴾.

فمن قرأ: ﴿ أَنْ يُؤْتَىٰ ﴾ على الخبر. هكذا: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ لم يقف على قوله: ﴿ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ لأن "أن" مفعول لقوله: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ أو "أن" في موضع جر بالخافض المحذوف، والمعنى: ولا تصدقوا ولا تقرؤا بأن يؤتى أحد مثلما أوتيتم من العلم والحكمة، إلا لمن تبع دينكم، أو: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، ولا تؤمنوا أن يؤتى مثلما أوتيتم، ولا تصدقوا أن يحاجوكم، فجملة: ﴿ أَنْ يُؤْتَىٰ ﴾ متعلقة بما قبلها، فلا يوقف على قوله: ﴿ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ على هذه القراءة.

ومن قرأ: "أن يؤتى" مستفهماً: "أن يؤتى" وقف على قوله: ﴿ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ وابتدأ بقوله: "أن يؤتى" على التقدير: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم لا تؤمنون.

الوقف والابتداء

وَمَنْ يَقْرَأْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ هُوَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ وَقِرَاءَتُهُ هَكَذَا: "وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ بَيْنَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ". إِذَا مَنْ يَقْرَأُ: "أَنْ يُؤْتَى" وَلَكِنْ مَعَ التَّسْهِيلِ: "أَنْ يُؤْتَى" مُسْتَفْهَمًا وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿هُدَىٰ اللَّهُ﴾ وَابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: "أَنْ يُؤْتَى" عَلَى التَّقْدِيرِ: "أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ" لَا تُؤْمِنُونَ، وَالِاسْتَفْهَامَ لِلإِنكَارِ وَالتَّوْبِيخِ مِنْ عُلَمَاءِ الْيَهُودِ لِعَامَتِهِمْ؛ لِيَتَمَسَّكُوا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَالْمَعْنَى: أَتَقْرؤون أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، أَوْ أَتَشِيعُونَ، أَوْ أَتَذَكَّرُونَ ذَلِكَ؟!

النموذج السادس: قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبِيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكْبَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: 146].

ورد في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ﴾ قراءتان، "قُتِلَ" بغير الألف مبنياً للمفعول وتلك قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، و ﴿قَتَلَ﴾ بالألف مبنياً للفاعل، وتلك قراءة حمزة والكسائي وابن عامر وعاصم. وبناء على اختلاف القراءة يجوز الوقف وعدمه على قوله: "قُتِلَ". وهنا يظهر أثر المعنى القرآني، فَمَنْ قرأ "قُتِلَ" بغير الألف مبنياً للمفعول بإسناد القتل للنبي فقط، كان الوقف على قوله: "قُتِلَ" كافياً بتأويل قتل النبي ومعه جموع كثيرة فما وهنوا بعد قتله، هذا بيان الوقف.

الوقف والابتداء

الدرس التاسع عشر

ثم بيتدى بقوله: ﴿مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾، و ﴿رِبِّيُونَ﴾ مبتدأ و ﴿مَعَهُ﴾ خبر، فلو وُصل "قتل" بقوله: ﴿رِبِّيُونَ﴾ لكان ﴿رِبِّيُونَ﴾ مقتولين أيضاً، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على "قتل" وتكون القراءة هكذا: "وَكَايُنَ مِنْ نَبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ"، وتلك قراءة ابن كثير وقس عليها قراءة الباقيين.

ولا يجوز الوقف بناء على قراءة من قرأ ﴿قَتَلَ﴾ بألف مبنياً لفاعل بإسناد القتل للربيين، كأنه قال: كم من نبي قاتل معه ربيون، وقُتل بعضهم، فما وهن الباقيون لقتل مَنْ قتل منهم، وما ضعفوا وما استكانوا، وما جنبوا عن قتال عدوهم، فعلى هذا لم يكف الوقف على ﴿قَتَلَ﴾، فلو قطع ﴿قَتَلَ﴾ عما بعده لفصل بين الفعل وفاعله، وحينئذ لا يجوز الوقف على ﴿قَتَلَ﴾ بل يقف القارئ على قوله: ﴿وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ وتكون القراءة هكذا: ﴿وَكَايُنَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ وكل على أصله من القراء.

النموذج السابع: قوله تعالى: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّورَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة 46: 47].

فكلمة: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ رأس آية، ولكن الوقف عليها وعدمه يختلف باختلاف القراءات الواردة في قوله: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾، فَمَنْ قرأ "وَلِيَحْكُمَ"

الوقف والابتداء

بكسر اللام ونصب الميم على أن اللام لام كي، لم يبتدئ بقوله: "لِيَحْكُمَ" لأنه متعلق بما قبله من قوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾ على أن المعنى: وأتينا الإنجيل لكي يحكم أهله بما فيه من حكم الله تعالى، فيقرأ هكذا: "وَقَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ".

قال الإمام مكي: لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى # فلا يبتدأ بقوله: "وليحكم" وقيل: التقدير: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه عليهم، وهذا الوجه استحسنته الإمام الداني حيث قال: وعليه يحسن الابتداء به لتعلق لام كي بفعل محذوف دل عليه "أنزل" أي: جاز الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والابتداء بقوله: "وليحكم".

ومن قرأ: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ بإسكان اللام وجزم الميم على الأمر، وقف على المتقين هكذا: ﴿وَقَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ لماذا وقف على قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وابتدأ بقوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ لأن قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ إلزام مستأنف يبتدأ به، إذ المعنى أن الله تعالى يأمر أهل الإنجيل بالحكم بما أنزل في الإنجيل، كما أمر النبي ﷺ بالحكم بما أنزل الله عليه، فقال سبحانه: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: 49].

النموذج الثامن: قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109].

فالوقف على قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ يختلف باختلاف القراءات الواردة في كلمة ﴿أَنَّهَا﴾ فَمَنْ قرأ قوله: "إنها" بكسر الهمزة وبها قرأ مجاهد وأبو عمرو وابن كثير وقف على قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وابتدأ بقوله: "إنها إذا جاءت" على أنه استئناف إخبار من الله تعالى عنهم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآية، وما يشعركم، والمعنى: وما يدريكم إيمانهم إذا جاءت الآيات، فأخبر الله تعالى عنهم بما علمه منهم، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون على الاستئناف.

فعلى هذه القراءة يكون قوله: "إنها إذا جاءت" منقطع مما قبله، وبناءً عليه يكون الوقف آنذاك على قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ والابتداء بقوله: إنها إذا جاءت، فمثلاً إذا كنا نقرأ لابن كثير نقرأ هكذا: "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ" ومن قرأ: ﴿أَنَّهَا﴾ بفتح الهمزة وبها قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص، لم يقف على: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ سواء قُدرت ﴿أَنَّهَا﴾ بـ"لعلها" أو قُدرت بزيادة "لا"، والمعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآيات التي يقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون، يعني: أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، وأنتم لا تدرون، وذلك أن المؤمنين كانوا طامعين إذا جاءت تلك الآيات ويتمنون مجيئها فقال الله تعالى: وما يدريكم أنهم

الوقف والابتداء

لا يؤمنون لما سبق في علمي أنهم لا يؤمنون، فعلى هذا لا يوقف على قوله: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾.

فإذا قرأت الآية مثلاً لحفص عن عاصم نقرأها هكذا: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وقد أجاز ابن الأنباري وابن النحاس الوقف قبلها والابتداء بها إذا فُدرت بمعنى "لعلها" لأن فيها الإيجاب، فعلى مذهبهما يُقرأ هكذا: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

نماذج لاختلاف الوقوف تبعاً لاختلاف القراءات من التاسع إلى

النموذج التاسع: وهو في قوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ عَادَمٌ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَأْسَا يُورِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيثًا ۗ وَلِبَاسِ الْتَقْوَىٰ ۗ ذَلِكَ خَيْرٌ ۗ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 26].

فالوقف في الآية الكريمة على قوله: ﴿وَرِيثًا﴾ كافٍ على قراءة من قرأ: ﴿لِيَأْسَا﴾ بالرفع على الابتداء. و ﴿ذَلِكَ﴾ نعت أو بدل منه أو عطف بيان، و ﴿خَيْرٌ﴾ خبر لـ ﴿لِيَأْسَا﴾، والمعنى: ولباس التقوى المُشار إليه الذي علمتموه خير لكم من لباس الثياب التي تورى سوءاتكم، ومن الرياش الذي أنزلنا إليكم فالبسوه، فـ ﴿لِيَأْسَا﴾ منقطع مما قبله على هذه القراءة، وهذه القراءة قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة، فهؤلاء يقرءون بقطع "رياش" والابتداء بقوله:

﴿لِبَاسًا﴾ فإذا ما قرأنا الآية مثلاً لابن كثير، فإننا نقرأها هكذا: "يا بني آدمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ".

وإذا قرأناها أيضاً لعاصم فإننا نقرأها هكذا: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

ومن قرأ: "ولباس" بالنصب لم يقف على قوله: ﴿وَرِيشًا﴾ لأن ما بعده معطوف على قوله: ﴿لِبَاسًا﴾ والتقدير: أنزلنا لباساً، وأنزلنا لباس التقوى، فالكلام متصل بعبءه ببعض، فلا يوقف على: ﴿وَرِيشًا﴾ على هذه القراءة، وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي، فإذا ما قرأناها مثلاً لقالون عن نافع، فإننا نقرأها هكذا: "يا بني آدمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ" وإذا قرأناها مثلاً للكسائي تقرأ هكذا: "يا بني آدمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ".

النموذج العاشر: في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ ذُرْفٍ أَوْ تَرَفٍ فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفْيَاكَ حَتَّى تُنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ. قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 93].

فالوقف على قوله: ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ يختلف بين التام والكافي، وذلك باختلاف القراءات الواردة في كلمة: ﴿قُلْ﴾ فمن قرأ: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ على صيغة الأمر، وبها قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة

الوقف والابتداء

والكسائي، كان الوقف على قوله: ﴿نَقَرُوهُ﴾ تاماً لماذا؟ لأن ما بعده استئناف أمر من الله تعالى للرسول ﷺ بأن يقول ذلك، والمعنى: قل لهم يا محمد ما أنا إلا بشر رسول أتبع ما يوحى إلي من ربي، ولا أقدر على شيء مما سألتموني، وليس لي أن أتخير على ربي، ولم تكن الرسل قبلي يأتون أمهم بكل ما يريدونه ويبتغونه، وسبيلي سبيلهم، ويفعل الله ما يشاء من هذه الأشياء التي ليست في قدرة البشر.

ومن قرأ: "قال سبحان ربي" على الخبر، وبها قرأ ابن كثير وابن عامر، فالوقف على قوله: ﴿نَقَرُوهُ﴾ كافٍ؛ لأن ما بعده خبر عن الرسول ﷺ يعني: أن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال ذلك تنزيهاً لله ﷻ أن يعجز عن شيء، وعن أن يُعترض عليه في فعل، وقيل: هذا كله تعجب من فرط كفرهم واقتراحهم، فعلى هذا الوجه فالكلام متصل بعبءه ببعض معنى. فإذا ما أردت أن تقرأ مثلاً لابن كثير فتقرأ هكذا: "أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقَيْكَ حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا" ولك أن تقف على قوله: ﴿كُنْبًا نَقَرُوهُ﴾ ثم تبتدىء قائلاً: "قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا".

النموذج الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ

الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: 34].

فالوقف على كلمة: ﴿مَرْيَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ كافٍ لمن قرأ: ﴿قَوْلَ﴾ بنصب اللام على أن: ﴿قَوْلَ﴾ مصدر

مؤكد لمضمون الجملة قبله أي: هذا الإخبار عن عيسى ابن مريم ثابت صدق، فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة كقوله: ﴿وَعَدَّ الصِّدْقَ﴾ [الأحقاف: 16] أي: الموعود الصدق، فأنت تقرأ هكذا: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ﴾ وقراءة النصب هذه هي قراءة عاصم وابن عامر.

وأيضًا الوقف على: ﴿مَرْيَمَ﴾ كافٍ على قراءة رفع اللام في كلمة "قَوْلُ" على أن "قول" خير مبتدأ محذوف تقديره: ذلك قول الحق، أو ذلك الكلام قول الحق، أو هو قول الحق يُراد به عيسى ابن مريم # لا ما تدعونه عليه، فليس هو ابن الله كما تزعم النصارى، وليس بوقف إن رفع "قول" على أنه بدل من: ﴿عِيسَى﴾ لأنه لا يُفصل بين البديل والمبدل منه بالوقف، وقراءة الرفع قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، فإذا ما أردت أن تقرأ مثلًا لابن كثير فتقرأ هكذا: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ﴾ ومن الممكن أن تقف على مريم هكذا: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ﴾ وقيس على ذلك قراءة الباقي.

النموذج الثاني عشر: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: 60].

فالوقف على لفظة "الرحمن" في قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ مختلف فيه بين الوقف وعدمه على اختلاف القراءات الواردة في قوله: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ ومن قرأ "ياأمرنا" بالياء وهي قراءة حمزة والكسائي يقف على قوله: ﴿قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ ثم يبتدأ بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا

الوقف والابتداء

تَأْمُرْنَا ﴿ على الإخبار عن النبي ﷺ على الإنكار منهم أن يسجدوا لما يأمرهم به محمد ﷺ .

فالجملَة استئناف كأن بعضهم قال لبعض: أنسجد لما يأمرنا محمد بالسجود له، فأنت إذا ما أردت أن تقرأ لحمزة أو الكسائي تقف على قوله: ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ثم تبتدئ بقوله: ﴿ أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرْنَا ﴾ فتقرأ هكذا: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا يَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا". وأما من قرأ: ﴿ تَأْمُرْنَا ﴾ بالتاء فهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، لم يقف على قوله: ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ لماذا؟ لأن ما بعده متعلق بما قبله من قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ وتوضيح ذلك: أن التاء في: ﴿ تَأْمُرْنَا ﴾ خطاب منهم للنبي -صلوات الله وسلامه عليه- لأنهم أنكروا أمره لهم بالسجود لله، فقالوا: أنسجد لما تأمرنا أنت يا محمد، فالكل مقول قول، ولا ينبغي أن يفصل بين مقول المقول، فتقرأ هكذا على قراءة: ﴿ تَأْمُرْنَا ﴾: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ .

النموذج الثالث عشر: في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الشورى: 3] فقول الله تعالى: ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ مختلف فيه بين الوقف وعدمه بناء على القراءات الواردة في كلمة: ﴿ يُوحَىٰ ﴾ فمن قرأ "يوحى" بفتح الحاء على ما لا يسمى فاعله وهي قراءة ابن كثير، فيقف على قوله: ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ويبتدئ بقوله: ﴿ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فيقرأ هكذا: "كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" إذا من قرأ بقراءة ابن كثير أين يقف؟ يقف على قوله: ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ويبتدئ بقوله: ﴿ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ على التبيان لما قبله كأنه قيل: من يوحى؟ فيقال: الله العزيز الحكيم، فالمعنى على هذه القراءة: كذلك

يُوحَى إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ مِثْلَمَا أُوحِيَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ نَزَرُهُ- أَعْلَمَ مُحَمَّدًا ﷺ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ أُوحِيَتْ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ يَا مُحَمَّدٌ.

وأما على قراءة كسر الحاء: ﴿يُوحَى﴾ فهي قراءة الباقيين، فلا يوقف إلا على رأس الآية، أي: على كلمة: ﴿الْحَكِيمُ﴾ هكذا: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ إذا يقف على رأس الآية لماذا؟ لأنهم أسندوا الفعل إلى الله ﷻ فهو الفاعل، فلا يُوقَف على الفعل دون فاعله، ولا على الفاعل دون نعته. وهكذا فقس على تلك النماذج نظائرها في القرآن الكريم.

الوقف والابتداء التعسفي

هناك من القراء من يعتمد الوقف على بعض المواضع، أو الابتداء ببعض المواضع التي ليست محللاً للوقف أو الابتداء، ولا مبرراً لها إلا مجرد الإغراب على السامعين، فليس كل ما يتعسفه بعض المعريين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه أو الابتداء به، بل ينبغي على قارئ القرآن الكريم أن يتقي الله -جل وعلا- وأن يتحرى المعنى الأتم، وأن يتحرى الوقف الأوجه الذي يرتضيه المتقنون من أهل العربية، ويتأوله المحققون من الأئمة القراء، والذي يليق وفصاحة القرآن الكريم.

فمن النماذج ما يلي:

الوقف والابتداء

النموذج الأول: الوقف على قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 158].

فالوقف على قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ والابتداء بقوله ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ وقف تعسف، وذلك غير جيد؛ لأن القارئ إذا وقف على قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ وابتدأ بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ كان المعنى: فمن حج البيت أو اعتمر فلا حرج، فيجعل الحج المفروض كالنفل الذي إن فعل جاز وإن لم يفعل جاز، ويوجب السعي بقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فكأنه جعل الآية موجبة للسعي بين الصفا والمروة، فكأنه جعل الآية موجبةً للسعي بين الصفا والمروة، وغير موجبة لما انفقوا على وجوبه، وهو الحج بشروطه، وهذا معنى فاسد متكلف متعسف، بل ومردود بسبب نزول الآية الكريمة.

إذ إن سبب النزول أنه كان على الصفا والمروة صنمان يقال لهما: إساف ونائلة، فكان إساف على الصفا ونائلة على المروة، وكان أهل الجاهلية يطوفون بين الصفا والمروة؛ تعظيمًا للصنمين، فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام تخرج المسلمون عن السعي بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى هذه الآية الكريمة، وأذن في السعي بينهما، وأخبر أنهما من شعائر الله تعالى.

والمعنى: فمن قصد بيت الله للحج أو قصده للزيارة بأحد النسكين الحج أو العمرة، فلا حرج ولا إثم عليه أن يسعى بينهما أي: بين الصفا والمروة. فإذا كان المشركون يسعون بينهما ويتمسحون

بالأصنام فاسعوا أنتم لله رب العالمين، فحينذٍ يكون المقصود من نزول الآية الكريمة رفع الحرج عن السعي بين الصفا والمروة، وإباحة فعله. وأما وجوب السعي فلم يثبت بالآية الكريمة وإنما ثبت من فعله ﷺ ومن قوله ﷺ فقد روي عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه قال لأصحابه: ((اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعي)) فقوله ﷺ: ((اسعوا)) أمر، والأمر هنا للوجوب، ولذلك علله النبي ﷺ بقوله: ((فإن الله قد كتب)) أي: قد فرض عليكم السعي. يُضاف إلى ذلك حذف خبر "لا" من غير دليل يدل عليه، وهذا ممنوع، فإن قال المجيزون: إن تقدير الآية: فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه في فعلهما، يقال له:

أولاً: لا دليل على المحذوف.

ثانياً: هذا معنى تتنزه عنه أساليب القرآن الكريم الرفيعة، ومعانيه السامية، وحيث كان الوقف منافياً لسبب نزول الآيات الكريمة، والأحاديث الصحيحة الواردة فيها، ولقواعد اللغة العربية، ولأساليب القرآن الكريم ومعانيه، فلا شك أنه خطأ يجب البعد عنه.

تابع الوقف والابتداء التعسفي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : نماذج للوقف والابتداء التعسفي من الثاني إلى الخامس 303
- العنصر الثاني : النموذج السادس والسابع والثامن للوقف والابتداء التعسفي 308

نماذج للوقف والابتداء التعسفي من الثاني إلى

النموذج الثاني: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 286].

فمن تعمد الوقف على قوله: ﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ ثم استأنف على معنى النداء قائلاً: ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ فالوقف على: ﴿أَنْتَ﴾ يشعر ولو من طريق بعيد بأن هؤلاء المؤمنين الخُص الذين خالطت بشاشة الإيمان قلوبهم، وتغلغلت محبته في أعماق نفوسهم، وامتزجت بمشاعرهم وأحاسيسهم، هؤلاء يريدون أن يتولى الله رحمتهم ولا يكلهم لغيره، ولذلك قالوا: ﴿أَنْتَ﴾ توكيداً، من هنا كان الوقف على قوله: ﴿أَنْتَ﴾ خطأً محضاً يتناقى مع حقيقة من سيقت الآية الكريمة تنويهاً بشأنهم، وإشادة بذكرهم، وتنبيهاً على علو قدرهم عند الله -جل وعلا.

النموذج الثالث: الوقف على قوله: ﴿يَحْلِفُونَ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: 62].

فالوقف في الآيات الكريمة على: ﴿يَحْلِفُونَ﴾ مبني على أن المحلوف به محذوف تقديره بالله، وأن الباء في قوله: ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا

﴿تَوْفِيحًا﴾ صارت للقسم، وفعل القسم محذوف تقديره: أقسم بالله، أي: أقسم بالله إن أردنا إلا إحسانًا وتوفيقًا.

وهذا التأويل مردود من وجوه:

الوجه الأول: أنه خلاف الظاهر المتبادر من الآية الكريمة، إذ إن المتبادر منها أن قوله تعالى: ﴿يَاللَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وليست الباء بـ قسم، إنما هي حرف جر.

الوجه الثاني: أن فيه ارتكابًا تقديره محذوف، ومن المقرر عند العلماء: أن ما لا يحتاج إلى تقدير مقدم على ما يحتاج إلى تقدير. قال الإمام الأشموني: فلا يوقف على ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وبعضهم تعسف ووقف عليه، وجعل الباء في: ﴿يَاللَّهِ﴾ قسمًا، و ﴿إِن أَرَدْنَا﴾ جواب القسم و"إن" بمعنى ما، والمعنى: وما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلا إحسانًا وتوفيقًا. ثم علق قائلًا: وليس بشيء لشدة تعلقه بما بعده؛ لأن الأقسام المحذوفة في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: 109] ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبدًا، والمعتمد أن الباء متعلقة ﴿يَحْلِفُونَ﴾ وليست بـ قسم كما تقدم.

الوجه الثالث: أن الوقف على: ﴿يَحْلِفُونَ﴾ والابتداء: ﴿يَاللَّهِ﴾ منافٍ لفحوى الآية وهدفها، فإن الآية تهدف إلى التشنيع على المنافقين، وتعداد قبائحهم، ومن هذه القبائح جرأتهم على الله تعالى بالحلف كذبًا، فإذا وقف على: ﴿يَحْلِفُونَ﴾ لا يتبين للسامع أن المحلوف به هل هو الله؟ فيكون ذلك جريمة أخرى تضم إلى

جرائمهم السابقة، أو أن المحلوف به غير الله فلا يُلتفت إلى الحلف به، فحينئذٍ يستحب وصل ﴿يَحْلِفُونَ﴾ بقوله تعالى: ﴿يَاللَّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ لينص على أنه المحلوف به فيكون في ذلك مبادرة إلى تسجيل الكذب عليهم، بحلفهم بالله زورًا وكذبًا، وأذاك لا يتردد السامع في شأنهم، بل يجزم بسوء صنيعهم، وشنيع افتراءهم على الله تعالى وعلى رسوله محمد ﷺ.

النموذج الرابع: الوقف على قوله: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ لَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ لَا نَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: 9].

إذ يتعمد بعض الجهال المتكلمين الوقف على قوله: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ لَا﴾ أي: وهو قرة عيني لي دونك، ونسبه بعض الضعفاء لابن عباس < وممن نسبه إلى ابن عباس السُّدي عن الكلبي عن أبي صالح، وهؤلاء رجال ضعفاء، فالسدي هو محمد بن مروان بن عبد الله السدي الأصغر، محدث كوفي، روى عن الأعمش والكلبي، وعنه ابنه علي ذكره ابن شاهين في "الضعفاء"، وأما أبو صالح فهو باذان ويقال: ياذان، أبو صالح مولى أم هانئ، روى عن ابن عباس، قال الإمام النسائي: ليس بثقة، وأما الكلبي وهو محمد بن السائد الكلبي، محدث روى عن أبي صالح وعن الثوري، تركه أبو حاتم، وقال ابن النحاس: ورواية الكلبي لا يحل لمسلم أن ينظر فيها؛ لإجماع أهل العلم ممن يعرف الرجال على تكذيبه.

فهؤلاء نسبوا هذا الوقف لابن عباس على أنه < قال: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلكَ لَا﴾ ثم قالت: تقتل.

والذي أراه أن هذا الوقف لا وجه له في العربية.

بل هو فاسد من وجوه:

الوجه الأول: لو كان الوقف على قوله: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلكَ لَا﴾ لقالت: تقتلون بنون الرفع، إذ لا مقتضى لحذفها؛ لأن حذفها إنما كان للنهي، فإذا بطل أن يكون نهياً وجب ثبوت النون، فلما جاء بغير نون علم أن العامل في الفعل "لا" التي للنهي فلا يفصل منه، ومن نسب هذا القول لابن عباس < فذلك إقدام من قائله على مثل ابن عباس، وهو الإمام المقدم في الفصاحة، والعربية، بل أجلّ قدرًا وأغزر علمًا من أن يتفوه بمثل هذا الخطأ الظاهر والحن القبيح.

إنما الصحيح المروي عن ابن عباس < ما أورده ابن جرير في تفسيره أنه قال: "قالت امرأة فرعون: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلكَ لَا﴾ فقال فرعون: أما لك فنعم، وأما لي فلا".

الوجه الثاني: مما يدل على فساد ذلك الوقف وخطئه أيضًا قراءة سيدنا عبد الله بن مسعود حيث قال: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلكَ﴾ بتقديم: ﴿لَا نَقْتُلُوهُ﴾.

الوجه الثالث: نقول لهؤلاء الذين يقفون على قوله: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلكَ لَا﴾ من أين علمت امرأة فرعون أنه قرءة عين لها دونه؟ ولم يكن موسى # ممن أوحى إليه عند التقاطه فينبئها بأمره، ولم تكن هي

أيضاً ممن أوحى إليها فتعرف ذلك، هذا لو صح اللفظ. فكيف واللفظ فاسد على ذلك، وقد قال الله تعالى في عجز الآية الكريمة: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وحينئذ لا يصح الوقف على قوله: ﴿قُرَّةَ عَيْنٍ لِي وَلَكِ لَا﴾ إنما الوقف الصحيح الذي يظهر المعنى على قوله تعالى: ﴿قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكِ لَا﴾ والابتداء بقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾. إذاً تقرأ الآية هكذا: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكِ لَا نَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

النموذج الخامس: ومن ذلك الوقف على قوله: ﴿تَمْشِي﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: 25].

فمن القراء من يتكلف الوقف على قوله: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾ ثم يستأنف قائلاً: ﴿عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ أَبِي يَدْعُوكَ﴾ أي: قالت: على استحياء من موسى على التقديم والتأخير، فيتعلق الجار والمجرور، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ﴾ بمحذوف حال متقدمة من فاعل ﴿قَالَتْ﴾ والتقدير: أي: قالت مستحييةً، وهذا يفيد وصفها بالحياء عند قولها لموسى #: ﴿إِنَّكِ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ لا عند مجيئها ولا عند مشيتها.

ولكن الوجه الظاهر أن جملة: ﴿تَمْشِي﴾ حال من فاعل ﴿فَجَاءَتْهُ﴾، وقوله: ﴿عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ﴾ متعلق بمحذوفٍ هو حالٌ من الضمير في قوله: ﴿تَمْشِي﴾ والتقدير: جاءته ماشيةً كائنة على استحياء، وهذا يفيد أنها كانت على استحياء حالتي المشي والمجيء معاً لا عند

الوقف والابتداء

المجيء فقط، وتكبير ﴿أَسْتَحْيَاءِ﴾ للتفخيم، من هنا قيل: جاءت متخفراً أي: شديدة الحياء، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّكَ أَبِي يدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب وقعت جواباً عن سؤال نشأ من حكاية مجيئها إيَّاه # كأنه قيل: فماذا قالت لموسى # حين جاءت ماشية؟ فقيل: ﴿قَالَتْ إِنَّكَ أَبِي يدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾.

وهذا الإعراب أولى بالقبول مما فيه التقديم والتأخير، وفضلاً عن ذلك أن الوقف على قوله: ﴿تَمْشِي﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَى أَسْتَحْيَاءِ﴾ قَالَتْ﴾ يناقض ما ورد من الآثار في هذه الآية الكريمة.

فقد روي عن سيدنا عمر بن الخطاب < أنه قال في شأن هذه المرأة: "جاءت مستترة بكُم ذراعها على وجهها"، وفي رواية بلفظ: "واضعة يدها على وجهها" فقوله <: "جاءت مستترة بكم ذراعها، أو: "جاءت واضعة ثوبها على وجهها" يدل في صراحة على أن وصفها بالحياء إنما كان حال مجيئها لا حال قولها فقط، وقد صور القرآن الكريم هذا المعنى في أقصر لفظٍ وأخصر عبارة، فقال: ﴿تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءِ﴾ لا متبرجة، ولا مبتذلة، ولا متبجحة، بعيدة عن طرق الإغراء وأساليب الإغواء، ولا شك أن مشي هذه المرأة على تلك الحال التي وصفها بها القرآن الكريم على تصونها ونزاهتها من قولها ونطقها، فكم من امرأة يقطر حديئُها -خصوصاً مع الرجال- أدباً وحياءً ويفيض عفةً ونزاهةً، وتكون خفيضة الصوت، مضطربة التعبير، تبين تارةً وتتعثر أخرى، ثم هي مع ذلك من أقل النساء صفةً

بمعاني الطهر والعفاف والكرامة، فالوقف الذي يلائم معنى الآية ويتفق والآثار التي وردت في هذه الآية، إنما هو الوقف على قوله: ﴿عَلَىٰ أَسْتَحْيَاءِ﴾ لا على قوله: ﴿تَمْشَى﴾ كما يدعي البعض. إذن فتقرأ الآية هكذا: ﴿فَجَاءَ تَهُ إِحْدَهُمَا تَمْشَى عَلَىٰ أَسْتَحْيَاءِ قَالَتْ إِنَّكِ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾.

النموذج السادس والسابع والثامن للوقف والابتداء

النموذج السادس: الوقف على قوله -جل وعلا-: ﴿دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ والابتداء بقوله: ﴿مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ آيَنِيهِ أَنْ تَقَوْمَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25].

فيزعم البعض أن الوقف على قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ والابتداء بقوله: ﴿مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ والمعنى عندهم: إذا أنتم تخرجون من الأرض على التقديم والتأخير، وذلك خطأ، بل وقبيح عند علماء العربية؛ لأن هؤلاء الذين تكلفوا الوقف إن كانوا يجعلون قوله: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ جواباً لـ"إذا" فلا يجوز الوقف على كلمة: ﴿دَعْوَةً﴾ لماذا؟ حتى لا يفصل بين الشرط وجوابه، وإن كانوا لا يجعلون: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ الجواب، فيقال لهم حينئذٍ: أين جواب "إذا"؟ قال النحاس: وجواب "إذا" الأولى عند الخليل وسيبويه: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ والوقف على ما دون جواب "إذا" قبيح؛ لأن إذا الأولى للشرط والثانية للجزاء، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط، وأيضاً لا يصح

الوقف والابتداء

الوقف على قوله: ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ لأنه وقف قبل الجواب، وقوله: ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي: دعاكم وأنتم في الأرض كما يقولون: دعوت فلاناً من المسجد.

النموذج السابع: ومن ذلك الوقف أيضاً على قوله: ﴿حَقًّا﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قوله -جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَبَاءُوا بِآلِهَتِهِمْ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47].

في الآيات الكريمة يتعسف بعض القراء الوقف على قوله: ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ والاستئناف بقوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على أن يكون في نظر هؤلاء اسم كان ضمير يعود على الانتقام الذي دلّ عليه قوله: ﴿فَانْتَقَمْنَا﴾ ويكون خبر كان: ﴿حَقًّا﴾ والتقدير: كان انتقامنا من هؤلاء حقاً ووعداً لا ظملاً، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ جملةً مستأنفةً، وكأنهم بالوقف على كلمة: ﴿حَقًّا﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يجمعون بين تحقيق العذاب والانتقام من الذين أجرموا، وبين تحقيق نصر المؤمنين.

والذين أراه أن الوقف على قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ والابتداء بقوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بعيد. ولا يليق بفصاحة القرآن الكريم ولا يليق بأسلوب القرآن الرفيع؛ لِمَا يلي:

أولاً: أن الإعراب السابق خلاف الظاهر المتبادر من الآية الكريمة، إذ إن الظاهر المتبادر منها أن: ﴿حَقًّا﴾ خبر لكان، و ﴿نَصْرُ

الوقف والابتداء

الدرس العشرون

﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ اسم كان، وإنما أخرج اسمها وقدم عليه الخبر؛ رعايةً لفواصل الآي، وللاهتمام بالخبر، إذ هو محط الفائدة، قال أبو حاتم: وهذا أوجه من الأول لوجهين: أحدهما: أنه لا يحتاج إلى تقدير. الثاني: من حيث المعنى، وذلك -أي: الوقف على: ﴿حَقًّا﴾ - يوجب الانتقام، ويوجب نصر المؤمنين.

ثانيًا: أن هذا الوقف مخالف لما ثبت من قراءة النبي ﷺ، فقد روي عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَا مِنْ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَذِبُ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ، إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَرُدَّ عَنْهُ نَارَ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - ثُمَّ تَلَا ﷻ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾)) فهل قرأ النبي ﷺ: ﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أو قرأ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟ فحسبنا دليلًا على ردِّ هذا الوقف قراءة النبي ﷺ للآية الكريمة.

النموذج الثامن: الوقف على قوله: ﴿يَبْنِي لَشْرِكٍ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِاللَّهِ إِبْرَئِيلَ الشَّرِكُ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنِي لَشْرِكٍ بِاللَّهِ إِبْرَئِيلَ الشَّرِكُ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13].

فمن وقف على قوله: ﴿لَشْرِكٍ﴾ وابتدأ: ﴿بِاللَّهِ إِبْرَئِيلَ الشَّرِكُ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾ فقد جعل متعلق: ﴿لَشْرِكٍ﴾ محذوفًا تقديره لا تشرك بالله، وجعل الباء في قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ للقسم، والمقسم عليه: ﴿إِبْرَئِيلَ الشَّرِكُ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾ ولكن هذا الوقف وذلك الابتداء في غاية التعسف والتكلف، وليس على ذلك أحد من أهل العربية والتفسير؛ لعدة أمور:

الأمر الأول: أن تقدير الآية على هذا الوقف خلاف الظاهر من تركيب الآية، ومن أسلوبها، فإن الظاهر من الأسلوب أن قوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ﴾

الوقف والابتداء

متعلق بالفعل قبله: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، وأن جملة: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، سيقّت تعليلًا للنهي عن الشرك، وحينئذٍ لا يكون قسمًا كما يدعي البعض.

الأمر الثاني: أن ذلك غريبٌ في العربية، ووجه غرابته أن الأقسام في القرآن الكريم المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذُكرت الباء أُتِيَ بالفعل كقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: 56] فلا توجد الباء مع حذف الفعل، ومن ثمّ أخطأ من جعل: ﴿بِاللَّهِ﴾ هنا قسمًا.

الأمر الثالث: أن قوله تعالى: ﴿يَبْنِي لَأُشْرِكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ إلى آخر الآيات، يتضمن وصايا لقمان لابنه، والواجب في الوصية -خصوصًا وصية الوالد لولده- أن تكون واضحة الغرض، محددة الهدف، بيّنة المقصود؛ لذا بدأ لقمان بأهمها وهي نهيه ابنه عن الشرك بالله تعالى، ويعلّل هذا النهي بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ولقمان # لا يقصد إلا النهي عن الشرك بالله تعالى، لا مطلق الشرك ولا الشرك بغير الله تعالى الذي ينهى ابنه عنه، وإذا كان الأمر كذلك؛ وجب عليه أن يحدد نوع الشرك الذي ينهى ابنه عنه، فيقول له: ﴿يَبْنِي لَأُشْرِكَ بِاللَّهِ﴾ حتى يدرك الولد من أول وهلة المعنى الخاص الذي يقصده والده، فإذا قال له: يا بني لا تشرك، ولم يقل: بالله، وكان ذلك مقصوده، فإن الولد سيكون في حيرة وتخبط واضطراب؛ لأنه يريد أن ينفذ وصية والده، ولكنه لم يفهم مراد والده، ولم يتبين مقصد والده، وإزاء هذا كله لا يسعنا إلا الجزم؛ لأن لقمان # حينما توجه بنصائحه إلى ابنه قال له: ﴿يَبْنِي لَأُشْرِكَ بِاللَّهِ﴾.

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نحكم بأن الوقف على قوله: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ يجافي الصواب ويجانب الحقيقة الواقعة.

بعد أن عرضنا بعض الوقوف التي يميل إليها المتكلفون المنتطعون، ويتغنى بها المتشدقون المتفقهون، وقد تبين لنا من خلال نقض هذه الأوقاف أو هذه الوقوف وفحصها أنها تنبو عنها الأساليب القرآنية التي بلغت الذروة في البلاغة والبيان، وتنفر منها معاني الآيات التي وصلت إلى الغاية في القوة والإعجاز. فجدير بنا أن نتجنب هذه الوقوف وأشباهها؛ لما فيها من التصنع والتكلف، والتمحل والتعسف، والتحريف للكلم عن مواضعه، وكل ذلك يذهب برونق القراءة، وروعة التلاوة، وجلال الأداء.

فأحدهم يقرأ في مآثم فيقول: ﴿قَالُوا أَيْنَ نَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: 90] ﴿يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: 90] هذا لا يليق بجلال الأسلوب القرآني.

وبالجملة فعلى قارئ القرآن الكريم أن يراعي مواطن الوقف الذي يستريح عنده، فلا يجوز له أن يقف على المضاف دونما ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المقطوع منه دون القطع، ولا على المفسر دون التفسير، ولا على المترجم عنه دون المترجم، ولا على الأيمان دون جواباتها، ولا على الحكاية دون المحكي.

الوقف والابتداء

وتوضيح ذلك أن المضاف دون المضاف إليه نحو الوقف على:
﴿ صَبَّعَهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ صَبَّعَهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 138] لأنها مضاف
إلى: ﴿ اللَّهُ ﴾ .

أما المنعوت دون النعت كالوقف على قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ دون:
﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 2] فإنه نعت.

وأما الفعل دون الفاعل كالوقف على قوله: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ﴾
[الإنسان: 30] ويبتدئ: ﴿ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: 29] ويبقى الفعل
بغير فاعل.

أما على الفاعل دون المفعول كالوقف على كلمة: نوح في قوله
تعالى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [هود: 42] لأن الابن منصوب بـ"نادى".

ولا على المؤكد دون التوكيد كالوقف على قوله: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: 30] فالوقف على: ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ غير تام؛ لأنه
قوله: ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ توكيد: ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ .

ولا على المقطوع منه دون القطع كالوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ
الَّذِينَ وَاصِبًا ﴾ [النحل: 52] فالوقف على: ﴿ الَّذِينَ ﴾ غير تام، لأن:
﴿ وَاصِبًا ﴾ قُطِعَ مِنْهُ وَأَصْبَحَ حَالًا، فلا يقف قائلاً: ﴿ وَلَهُ الَّذِينَ ﴾ ويبدأ
بقوله: ﴿ وَاصِبًا ﴾ .

ولا على المفسر دون التفسير نحو قول الله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ
أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: 91]، فالوقف على:
﴿ الْأَرْضِ ﴾ قبيح؛ لأنه قوله: ﴿ ذَهَبًا ﴾ مفسر مميز.

ولا على المترجم عنه دون المترجم نحو قوله تعالى: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا
وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ * اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الصفافات: 125، 126]، فالوقف على
قوله: ﴿الْخَلْقِينَ﴾ غير تام؛ لأن قوله: ﴿اللَّهُ﴾ مترجم عن:
﴿أَحْسَنَ﴾.

ولا على الأيمان دون جواباتها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّلُ إِذِ اعْتَنَى﴾ [الليل: 1]
لا يتم الكلام دونه أي: دون قوله تعالى: ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَشِقَى﴾ [الليل: 4]
لأنه هو الجواب.

ولا على الحكاية دون المحكي نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
الْصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119] لا يتم الوقف على لفظ الجلالة هكذا:
﴿قَالَ اللَّهُ﴾ والابتداء بقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.

إلى آخر ما ذكره علماء الوقوف، وبسطوه من ذلك في مصنفاتهم،
وقول أئمة الوقوف ذلك لا يريدون به الوقف على ما ذكر، وأمثاله
حرام، أو مكروه، أو مما يوقع في الإثم والحرَج، وإنما يريدون بذلك
نفي الجواب الأدائي الذي يحسن في التلاوة، ويروق في القراءة،
فمعنى: لا يجوز الوقف على كذا: لا يحسن الوقف عليه تلاوةً وأداءً،
فالوقف عليه يسلب التلاوةَ حسنًا، والقراءة روعتها وبهاءها، اللهم
إلا إذا كان هناك سببٌ يستدعي تحريم الوقف، وموجب يقتضي
تأثيره، فهنا يكون الوقف التعسفي حرامًا.

قال صاحب "المنح الفكرية" في شرحه لقول الناظم الإمام ابن
الجزري:

وليس في القرآن من وقف وجب

ولا حرام غير ما له سبب

إنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بوقفه؛ لأنهما لا يدلان على معنى فيختلّ بذهابها، إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي تأثيمه، كأن يقصد الوقف على: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: 62] و ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: 22] من غير ضرورة ونحوها، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه، وأن غير الواقفين على معناه فالأمر سعة لهم؛ إذ لا يتصور القصد لديهم، لكن الأحسن ما عدم القصد أن يتجنب الوقوف على مثل ذلك مطلقاً؛ للإيهام على خلاف المراد، لا سيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام.

وخلاصة القول: أن علم الوقف والابتداء لم يكن غايته استراحة القارئ كي يستعيد نفسه وقوته للاستمرار في التلاوة فحسب، بل إنه يعطي التعبير القرآني الملاءمة اللازمة بين المعنى والصوت المُعبّر عنه، كذلك يظهر تعميق أثر الآيات ومعانيها في نفس السامع، ويزيد في جمال جرس الكلمات، فضلاً عن ارتباطه وصلته الوثيقة بالعلوم الإسلامية والعربية الأخرى.

ومما أريد أن أنبه القارئ عليه: أن الفاصلة لها ارتباط وثيق بعلم الوقف والابتداء؛ لذا فقد اختلف العلماء في عدد آي القرآن الكريم، إذ إن النبي كان يقف على رءوس الآي؛ تعليماً لأصحابه أنها رءوس

أي، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها؛ طلبًا لتتام المعنى.

وكذلك أريد أن أنوه على أن الوقف اللازم غير الوقف التام غالبًا، بخلاف ما ذهب إليه بعض العلماء: من أن الوقف اللازم هو التام، إذ إن الوقف اللازم أعم من الوقف التام، فيشمل الوقف التام والكافي، وقد يشمل الحسن، وإن المراد باللزوم عند علماء التجويد هو اللزوم الصناعي، وهو ما يحسن فعله ويقبح عند علماء التجويد تركه، وليس اللزوم الشرعي الذي يقصده علماء أصول الفقه.

كما أنني أريد أن أنوه أن بعض مصححي طبعات المصاحف قد تساهلوا بوضع علامة "م" الدالة على الوقف اللازم على بعض الكلمات التي غالبًا لا يكون الوقف عليها لازمًا، بل لا أكون مغاليًا إذا قلت: إنه لا يجوز الوقف عليها، وأيضًا إن ممًا مثل به القائلون بأن الوقف التام قد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة أو بكلمتين، لا يعدّ من قبيل الوقف التام، بل هو من قبيل الوقف الكافي، وذلك لوجود التعلق المعنوي بين الموقوف عليه وما بعده.

الوقوف الواردة في سورة الفاتحة، وبعض الوقوف
الواردة في أول سورة البقرة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الوقوف الواردة في سورة الفاتحة 319
- العنصر الثاني : بعض الوقوف الواردة في أول سورة البقرة 322
المباركة

الوقوف الواردة في سورة

فإنه لا يغيب عن مسلم أن القرآن الكريم هو منهجُ الله -جل وعلا- الذي ارتضاه للبشرية ورسول الله ﷺ هو المبين والمبلغ بلسان عربي مبين: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: 192 - 195].

وعربية القرآن جعلته ميسراً للفهم عن الله ﷻ ما أمر الله به وما نهى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 2]، والفهم عن الله -جل وعلا- لا يكون إلا بمعرفة اللسان العربي، ومعرفة أساليب العرب، فمن أراد تفهم القرآن الكريم فمن هذه الجهة يلج.

ولما كان علم الوقف والابتداء ضمن العلوم القرآنية التي بها يُكشف عن وجه الجمال في أساليب القرآن الكريم، فهو بمثابة مذكرة تفسيرية تكشف عن معاني القرآن الكريم، مما جعل الأئمة يقولون عبارات تؤكد أهمية هذا العلم وتقف على نفاسته.

فيقول الإمام أبو حاتم السجستاني: "مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْوَقْفَ لَمْ يَعْرِفِ الْقُرْآنَ".

الوقوف في سورة الفاتحة:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: 1 - 7] الوقف على آخر التعوذ

الوقف والابتداء

تام ولم يتعرض أحد قبل الإمام الداني لذكر الوقف على آخر التعوذ، وهو ما انفرد به، أي: أن القارئ يقف على قوله: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" ثم يبتدئ بقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

وفي السورة الكريمة أربعة وقوف تامة على قراءة الكوفيين:

الوقف الأول: الوقف على البسمة، إذ لا تعلق لها بما بعدها؛ لأنها جملة من مبتدأ وخبر أي: ابتداء: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أو في محل نصب، وعلى كلا التقديرين فالوقف تام.

الوقف الثاني: على قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وعلّة الوقف هنا هو العدول عن المغايبة إلى المخاطبة.

الوقف الثالث: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وعلّة الوقف هنا لانقضاء الثناء على الله -جل وعلا- ولابتداء الدعاء بعده. والخاصة: أن الكلام الذي بعد قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مستغن عنه.

الوقف الرابع: على قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آخر السورة الكريمة.

وأما مذهب البصريين والمدنيين فتلاثة تمامات؛ لأنهم لا يعتبرون البسمة آيةً من السورة، خلافاً لمذهب الكوفيين الذين يعتبرونها آيةً من السورة الكريمة. والدليل على تمام هذه الوقوف أي: ﴿الدِّينِ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ... آخر السورة، ما رُوي عن أبي هريرة أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله ﷻ: قَسَّمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدني

عبدى، فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله: أثنى على عبدى، فإذا قال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال: مجّدي عبدى - وقال مرة: فوّض إليّ عبدى - وإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا بينى وبين عبدى، ولعبدى ما سأل، فإذا قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: هذا لعبدى، ولعبدى ما سأل)) رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أنه قد تبيّن التمام في هذه السورة من لفظ رسول الله ﷺ لأن التمام الأول: هو آخر ما لله ﷻ خالصاً وهو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ والتمام الثاني: هو ما آخر بين الله تعالى وبين عبده وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ والتمام الثالث: آخر ما سأل العبد وهو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

هذا، وقد ذكر الإمام الأشموني في مناره أن في سورة الفاتحة ثلاثة وعشرين وقفًا؛ أربعة تامة، وستة جائزة يحسن الوقف عليها، ولا يحسن الابتداء بما بعدها؛ لأن التعلق فيها من جهة اللفظ والوقف حسن، إذ الابتداء لا يكون مستقلاً بالمعنى المقصود، وثلاثة عشر يقبح الوقوف عليها، والابتداء بما بعدها.

فالتامة أربعة على عدّ أهل الكوفة: ﴿الرَّحِيمِ﴾ و ﴿الدِّينِ﴾ و ﴿نَسْتَعِينُ﴾، و ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وثلاثة على عدّ أهل المدينة والبصرة بإسقاط البسمة.

والجائزة ستة هي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿الْعَلَمِينَ﴾، ﴿الرَّحِيمِ﴾، ﴿نَعْبُدُ﴾، ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾، ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

الوقف والابتداء

والقبيحة ثلاثة عشر هي: ﴿الْحَمْدُ﴾، ﴿مَلِكٍ﴾، ﴿رَبِّ﴾، ﴿يَوْمٍ﴾، ﴿إِيَّاكَ﴾، ﴿وَإِيَّاكَ﴾، و ﴿أَهْدِنَا﴾، و ﴿الصِّرَاطَ﴾، و ﴿صِرَاطَ﴾، و ﴿الَّذِينَ﴾، و ﴿غَيْرِ﴾، و ﴿الْمَعْصُوبِ﴾ و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثاني.

ولا شك أن الوقف على تلك الوقوف -أي: القبيحة- أحق أن يوسم بالجهل، قلت: ولا يوقف على: ﴿الْحَمْدُ﴾؛ لأنه مبتدأ لم يأت خبره، ولا يوقف على: ﴿إِيَّاكَ﴾ لأنه في موضع نصب لـ ﴿نَعْبُدُ﴾، ولا: ﴿نَعْبُدُ﴾ لأن ما بعده معطوف عليه، ولا يوقف على: ﴿أَهْدِنَا﴾ لأن: ﴿الصِّرَاطَ﴾ منصوب به، ولا على ﴿الصِّرَاطَ﴾ لأن ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ نعت له، ولا على: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ لأن ما بعده بدل، ولا على ﴿الَّذِينَ﴾ لأن ما بعده من صلته، ولا: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لأن: ﴿غَيْرِ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾ أو نعت أو على الحال، ولا على ﴿الْمَعْصُوبِ﴾ لأن الذي يقوم مقام الفاعل بعده.

ومما أريد أن أنبهك إليه أن الوقف على رأس كل آية من هذه السورة الكريمة على مراد التقطيع والترتيل، فَحَسَنٌ، وقد وردت السنة بذلك عن رسول الله ﷺ فعن أم سلمة أن النبي ﷺ: ((كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية؛ يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾)).

بعض الوقوف الواردة في أول سورة البقرة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿الْمَ *
 ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
 يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ
 عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 1- 5].

أول وقف: ﴿الْمَ﴾ اختلف العلماء فيها على أقوال:

الأول: الوقف عليها تام إن جعلت اسماً للسورة، وهي على ذلك في موضع نصب بمعنى: اقرأ: ﴿الْمَ﴾ وعليه فإنها جملة مستقلة بنفسها، وكلام تام مستغن عما بعده. قال الإمام الأشموني: ﴿الْمَ﴾ تام إن رفع ﴿ذَلِكَ﴾ بـ ﴿هُدًى﴾ أو ﴿هُدًى﴾ به، أو رفع بما عاد من الهاء المتصلة بـ"في"، أو رفع بموضع: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ كأنك قلت: ذلك الكتاب حق يهدي، أو رفع ﴿ذَلِكَ﴾ بـ ﴿الْكِتَابُ﴾ أو ﴿الْكِتَابُ﴾ به، أو رفع ﴿ذَلِكَ﴾ بالابتداء، و ﴿الْكِتَابُ﴾ نعت أو بدل.

الثاني: كافٍ إن جعلت: ﴿الْمَ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: هذه أو هذا: ﴿الْمَ﴾ وعليه فهي في موضع رفع.

الثالث: ليس بوقف إن جعلت على إضمار حرف القسم، وأن: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ قد قام مقام جوابها، وكأنه قال: وحق هذه الحروف أن هذا الكتاب يا محمد هو الكتاب الذي وعدت به على لسان النبيين من قبلك فهي متعلقة بما بعدها لحصول الفائدة فيه، فلا تفصل منه؛ لأن القسم لا بد له من جواب وجوابه بعده، والقسم يفتقر إلى أداة، وهنا

الوقف والابتداء

الكلام عارٍ من أداة القسم، وليس: ﴿الْمَ﴾ وقفًا أيضًا إن جعلت مبتدأً و ﴿ذَلِكَ﴾ خبره.

﴿لَارِيْبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾ وقف معانقة أو تراقب، أي: تراقب بين كلمتي: ﴿رِيْبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾، بمعنى أنه يصح الوقف على كل واحدةٍ منهما، لكن إذا وَقِفَ على قوله: ﴿لَارِيْبَ﴾ امتنع الوقفُ على قوله: ﴿فِيهِ﴾ بل توصل بقوله: ﴿هُدَىٰ لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾ فإذا لم يقف القارئ على: ﴿لَا رِيْبَ﴾ فله أن يقف على: ﴿فِيهِ﴾ فالقارئ مخير بين الكلمتين، ولا يصوب له الوقف عليهما معًا؛ لئلا يختل المعنى.

﴿لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾ تام إذا رفع: ﴿الَّذِيْنَ﴾ بالابتداء وجُعل الخبر في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ وكافٍ إن رُفِعَ على المدح بتقدير: هم الذين، أو نُصِبَ على تقدير: أعني الذين، أو أمدح أو أذكر، وحسن إن جعل: ﴿الَّذِيْنَ﴾ نعتًا ﴿لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾. وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في كل ما يرد من نحو "الذين" و"الذي" نعتًا، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: 21-22] ونحو قوله تعالى: ﴿بَصِيْرًا بِالْعِبَادِ * الَّذِيْنَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا﴾ [آل عمران: 15-16].

ويرى الإمام الأشموني: أنه ليس بوقف إن جرَّ: ﴿الَّذِيْنَ﴾ صفة لهم، أو بدلًا منهم، أو عطف بيان؛ لأنه لا يُفصل بين النعت والمنعوت، ولا بين البديل والمبدل منه؛ لأنهما كالشيء الواحد، ومن حيث كونه رأس آية يجوز، وهو كلام مفيد على مذهب الحسن، إذ المعنى: الذين

يتقون الله - جل وعلا - بأداء حقه، ويجعلونه بينه وبينهم حاجزاً من عذابه، ومانعاً من عقابه.

﴿يُفْقُونَ﴾ وقف كافٍ إن جعل: ﴿الَّذِينَ﴾ منصوباً على المدح وتام لأنه انقضاء صفة مؤمني العرب، ثم ابتداء بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب. ويرى الإمام السجاوندي: أن الوقف ممنوع للعطف أي: عطف: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ على: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ ليدخل عبد الله بن سلام وأصحابه في المتقين، وكون القرآن لهم هدى، وليدخل أبو بكر الصديق وأصحابه المؤمنون بالغيب في ثناء الهدى، ووعده الفلاح، ولو ابتدئ: "والذين كانوا أولئك على هدى من ربهم" خبرهم مختص بهم، واختص هدى القرآن واسم التقوى بـ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ .

﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ جائز، بمعنى أنه يجوز الوقف؛ لاختلاف النظم بتقديم المعمول، وبيان ذلك أن قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ الباء متعلقة بـ ﴿يُوقُونَ﴾ ولا يمتنع أن يعمل الخبر فيما قبل المبتدأ، وهذا يدل على أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز؛ إذ المعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل.

وتقديم النظم: وهم يوقنون بالآخرة. قلت: وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، ويجوز الوصل؛ لعطف الجملتين المستقبلتين: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ، ﴿يُفْقُونَ﴾ . وعليه فـ ﴿هُمُ﴾ عماد وهذا على تسمية الكوفيين بينما يسميها البصريون فاصلةً.

﴿يُوقُونَ﴾ تام، وقال أبو عمرو الداني: كافٍ، وذلك إن * جعل ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ خبره على ﴿هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ، وليس بوقف إن جعل

الوقف والابتداء

﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾ لفصله بين المبتدأ والخبر، ومن حيث كونه رأس آية يجوز الوقف.

﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ تام، ووجه تمامه أنه انقضاء صفة المتقين، وانقطاعه عما بعده لفظاً ومعنى، وذلك أعلى درجات التمام.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ * ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشوةٌ ولهم عذابٌ عظيمٌ ﴿ [البقرة: 6-7].

﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ كافٍ وقيل: تام، والذي أراه أنه كافٍ. وخالصة القول في الآية الكريمة أن فيها ثلاث تقديرات:

التقدير الأول: إن جعلت: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ خبر "إن" فالوقف عليه.

التقدير الثاني: وإن جعلت: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ الخبر؛ كان الوقف على قوله: ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ كافياً، غير تام؛ لأنك أتيت بإن واسمها وخبرها، كأنه قيل: لا يؤمنون أنذرتهم أم لم تنذرهم، وعليه يكون ﴿ ختم ﴾ حالاً متعلقاً بقوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ أي: خاتماً الله على قلوبهم.

والتقدير الثالث: أن يكون الوقف على قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ثم يبتدىء بقوله تعالى: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ويكون هم في موضع رفع بالابتداء، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الخبر أي: أنها جملة من مبتدأ وخبر، والأولى أن يكون الوقف على قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ويكون كافياً كما ذكرت آنفاً.

فإن قيل: إذا جعل: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فقد عم جميع الكفار، وأخبر عنهم على وجه العموم أنهم لا يؤمنون، والجواب قيل: الآية نزلت في قوم

بأعينهم، وقيل: عامة في جميع الكفار، وكأنه سلى النبي ﷺ بأن أخبر عنهم أن جميعهم لا يؤمنون وإن بذل لهم ﷺ لهم نصحه، ولم يسلم منهم أحد إلا رجلاً، وكانا مغموصاً عليهما في دينهما، أحدهما أبو سفيان، والثاني الحكم بن العاص.

قال أبو العالية: أنزل الله -تبارك وتعالى- في قادة الأحزاب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فلم يكن في قادة الأحزاب نجيب ولا ناجٍ ولا مهتدٍ، ولا أسلم منهم أحد إلا رجلاً، وكانا مغموصاً عليهما في دينهما، أحدهما أبو سفيان والثاني الحكم بن أبي العاص.

﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وقف صالح وإن شئت فقل: كافٍ، وذلك إن قدرت الختم على القلوب خاصة، ويقوي هذا أن مجاهدًا قال: إن الذنوب تحيط بالقلب، فإذا أحاطت به كُله فذلك الطبع، وإن قدرته بمعنى: وختم على سمعهم أيضاً، لم يكن على: ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وقف؛ لأن الثاني معطوف على الأول.

فإن قيل: إذا كان الثاني معطوفاً على الأول، فلمَ أعيد حرف الجر؟

فالجواب من وجوه:

الأول: إن إعادة الحرف بمعنى المبالغة في الوعي.

الثاني: أن السمع لما كان واحداً والقلوب جماعة.

الثالث: أن المعنى: وختم على سمعهم محذوف الفعل، وقام الحرف مقامه.

الوقف والابتداء

﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ كافٍ، ويرى بعض العلماء أنه وقف تام، ولعل وجه تمامه عند هؤلاء أن معنى الختم قد انقطع، ثم استأنف الله تعالى فقال: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾.

والذين أميل إليه هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الوقف على قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ كافٍ، ووجه كفايته أن الواو في قوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ للاستئناف، و ﴿غِشْوَةٌ﴾ مبتدأ مؤخر خبره: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ ومن هنا فالكلام منقطع لفظاً، وتلك هي علة من قال بالتمام. فإذا ما نظرنا في الآية وجدنا أن معناها متصل بعضه ببعض؛ إذ إن الآية الكريمة تكشف عما اشتمل عليه كيان هؤلاء الكفار الذين لا يتحولون عن كفرهم أبداً، فقلوبهم مغلقة لا يصل إليها النور الإلهي الذي يتمثل في الآيات، وأسماعهم لا تعرف صوت الحق، وأبصارهم لا تراه؛ لأن عليها حجاباً كثيفاً هو حجاب التعامي عن آيات الله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لا ينقطع بسبب كفرهم وإجرامهم، وتكذيبهم بآيات الله العلي العظيم.

وعلى كل، فينبغي الوقف على قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ وبذلك يظهر معنى الختم ومعنى الغشاوة، إذ إن الختم يكون على القلوب والأسماع، والغشاوة وهي الغطاء تكون على الأبصار.

وأما الوقف على: ﴿عَظِيمٌ﴾ فتام؛ لأنه قد انقضت قصة الكافرين وابتدأت قصة المنافقين.

فقال الله -جل وعلا- في شأن المنافقين: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ ءَامِنُونَ وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ إِنَّمَا كَانَُوا بِكَيْدِهِمْ لَئِن قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 8-12] إلى آخر الآيات التي تحدثت عن المنافقين.

فالوقف على قوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ كافٍ إذ لو وُصل بقوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ صارت الجملة صفةً لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فانتنى الخداع عنهم، وتقدر الإيمان خالصًا عن الخداع كما تقول: ما هو بمؤمن مخدع، ومراد الله تعالى نفي الإيمان وإثبات الخداع لهم.

وليس بوقف إن جعلت جملة: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ بدلًا من الجملة الواقعة صلة لـ ﴿مَنْ﴾، وهي: ﴿يَقُولُ﴾، وتكون: ﴿مَنْ﴾ بدل اشتمال؛ لأن قولهم مشتمل على الخداع، أو حال من ضمير: ﴿يَقُولُ﴾، ولا يجوز أن يكون "مخدعون" في محل جر صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لأن ذلك يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع لهم ونفي الإيمان عنهم، أي: وما هم بمؤمنين مخدعين، وكلّ من الحال والصفة قد يتسلط النفي عليه، وعليهما فليس بوقف، ولكن الوجه القائل بالوقف أولى وأوجه من حيث كونه رأسَ آيةٍ.

ويرى البعض أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقف تام؛ وذلك لأن جملة: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ مستأنفة استئنافية بيانية، كأن قائلًا يقول:

الوقف والابتداء

ما بالهم قالوا آمنا ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين؟ فقيل:

﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ .

هذا، ومما أريد أن أنبه إليه أنه لا وقف من قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فلا يوقف على: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾، ولا على: ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لأن الله تعالى أراد أن يعلمنا أحوال المنافقين أنهم يظهرون خلاف ما يبطنون، والآية الكريمة دلت على نفي الإيمان عنهم، فلو وقفنا على قوله: ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لكننا مخبرين عنهم بالإيمان، وهو خلاف ما تقتضيه الآية الكريمة، وإنما أراد الله تعالى أن يعلمنا نفاقهم، وأن إظهارهم للإيمان لا حقيقة له.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وقف جائز لعطف الجملتين المتفتحتين مع ابتداء النفي أي: يجوز الوصل لعطف الجملتين المنفتحتين: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ و﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ويجوز القطع لابتداء النفي.

قال الإمام القرطبي: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ نفي وإيجاب أي: ما تحلّ عاقبة الخداع إلا بهم. ﴿إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ ليس بوقف، إذ لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده جملة حالية من فاعل: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ أي: وما يخدعون إلا أنفسهم غير شاعرين بذلك، إذ لو شعروا بذلك ما خادعوا الله ورسوله والمؤمنين. وحذف مفعول: ﴿يَشْعُرُونَ﴾ للعلم به أي: وما يشعرون وبإل خداعهم.

ويرى الإمام الداني أنه وقف كافٍ. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ كافٍ، وقيل: تام للآية، وانقطاع النظم والمعنى، وإن تعلق الجار بما بعده، وقد وضّح

كل من ابن الأنباري والقرطبي تعلقَ الجار بما بعده. فقال ابن الأنباري: فالوقف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ قبيح؛ لأن المرض مرفوع بـ ﴿فِي﴾ والمرفوع مضطر إلى الرفع. وقال القرطبي: قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ابتداء وخبر، ثم قال: والمعنى: في قلوبهم مرض لخلوها عن العصمة والتوفيق، والرعاية والتأييد.

﴿مَرَضٌ﴾ كافٍ، وقال الأشموني: صالح، ويرى البعض أنه ممنوع؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَرَادَهُمْ﴾ للجزاء، فكان تأكيداً لِمَا في قلوبهم. وأرى أنه وقف حسن إذ يوقف عليه، ولكن لا يُبتدأ بما بعده؛ لتعلق ما بعده به؛ لأن الفاء للجزاء فهو توكيدٌ.

﴿مَرَضًا﴾ جائز لعطف الجملتين المختلفتين.

﴿أَلِيمٌ﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده متصل به، إذ قوله تعالى: ﴿بِمَا﴾ متعلقة بالموصوف، وكذا إن كان: ﴿أَلِيمٌ﴾ بمعنى مؤلم فليس بوقف أيضاً، و ﴿أَلِيمٌ﴾ بمعنى مؤلم قولٌ يقوله بعض النحويين على تساهل، والحقيقة أنك إذا قلت: عذاب مؤلم، جاز أن يكون أَلِيمٌ ثم زال، وأليم أبلغ؛ لأنك تخبر أنه ملازم، ولهذا منع النحويون إلا سببويه أن يتعدى "فعليل".

"يَكْذِبُونَ" كافٍ، و ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أيضاً على قراءة، وقيل: تام؛ لأنه آخر القصة، ويكذبون بآيات الله ورسوله، ويكذبون في نحو قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾.

﴿مُضْلِحُونَ﴾ كافٍ، قال الإمام أبو جعفر إسماعيل النحاس: ﴿مُضْلِحُونَ﴾ وقف كافٍ، والتمام: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ثم قال: وكذا

الوقف والابتداء

قول أصحاب التمام يقولون: ﴿مُصْلِحُونَ﴾ ليس بتمام، ولا يقفون عليه، وهكذا سبيل الكلام إذا حُكي عن قوم وهو مردود عليهم، والتمام بعد أن يأتي الردّ عليهم وكذا التمام: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ والذي أراه أن الوقف على: ﴿مُصْلِحُونَ﴾ كافٍ؛ لفصله بين كلام المنافقين وكلام الله ﷻ الحكيم في الردّ عليهم، ولا وقف من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مُصْلِحُونَ﴾ فلا يوقف على: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ لأن: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ ظرفٌ للفساد، ولا على: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾؛ لأن: ﴿قَالُوا﴾ جواب: ﴿وَإِذَا﴾ وعامله فيه النصب، ولا على: ﴿قَالُوا﴾ لأن: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ﴾ حكاية.

﴿الْمُفْسِدُونَ﴾ ليس بوقف؛ لشدة تعلقه بما بعده عطفًا واستدراكًا.

﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ كافٍ، وقيل: تام، والذي أراه أنه كافٍ؛ لتعلق ما بعده به معنًى.

﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ ليس بوقف؛ لأن: ﴿قَالُوا﴾ جواب.

﴿كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ وقف كافٍ، للابتداء بكلمة التنبيه: ﴿أَلَا﴾ بعده، ومن وصل فلتعجيل رد السفه عليهم بكلمة التنبيه: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: 13] ليس بوقف للاستدراك بعده.

﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ كافٍ، وقيل: تام، وقال أبو عمرو: أكفى مما قبله من جهة الفصل بين الحكاية عن كلام المنافقين وكلام الله في الرد عليهم.

﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: 14] جائز؛ لتبدل وجه الكلام معنًى، مع أن الوصل أولى؛ لبيان حالهم المتناقضين، وهو المقصود، وهذا الوقف

الوقف والابتداء

الدرس الحادي والعشرون

صالح عند ابن النحاس. ورجح الأشموني عدم الوقف عليه بقوله: ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ ليس بوقف؛ لأن الوقف عليه يوهم غير المعنى المراد، ويثبت لهم الإيمان، وإنما سموا بالنطق باللسان إيماناً، وقلوبهم مريضة؛ توريةً منهم، وإيهاماً، والله ﷻ أطلع نبيه على حقيقة ضمائرهم، وأعلمه أن إظهارهم للإيمان لا حقيقة له، وأنه كان استهزاءً منهم.

﴿إِنَّمَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14] لم يذكر ابن الأنباري والداني هنا وقفًا، بينما رجح النحاس عدم الوقف قائلاً: ليس بقطع كافٍ؛ لأن الائتلاف بما بعده لا يحسن.

وفضل الإمام الأشموني الوقف من عدمه قائلاً: ﴿إِنَّمَعَكُمْ﴾ ليس بوقفٍ إن جعل ما بعده من بقية القول، وجائز إن جعل في جواب سؤال مقدر، تقديره: كيف تكونون معنا وأنتم مسالمون أولئك بإظهار تصديقكم؟ فأجابوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: 14] وقيل: يمتنع الوقف عليه؛ تحرزًا عن قول ما لا يقوله مسلم، وإن جاز الابتداء بـ ﴿إِنَّمَا﴾.

﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ كافٍ، وإن كره أبو حاتم الابتداء بقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] وبقوله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينِ﴾ [آل عمران: 54] حيث قال: لا أحب الابتداء بقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينِ﴾ حتى أصله بما قبله.

ولكن لا معنى لهذا الذي ذكره. أو لا وَجْهَ لكرهته، بل يحسن الابتداء بذلك، والقطع أو الوقف قبله كافٍ.

الوقف والابتداء

﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ وقف صالح، ووصله أبيض لمعنى المجازاة.

﴿يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 15] وقف كافٍ؛ لأن؛ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 16] منفصل لفظاً؛ لأنه مبتدأ وما بعده الخبر، ومتصل المعنى؛ لأنه إشارة لمن تقدم ذكرهم.

﴿بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: 16] صالح، أو مرخص ضرورة؛ لانقطاع النفس، ولا يلزم العود؛ لأن ما بعده بدون ما قبله مفهوم. والذي أراه أن الوصل أولى؛ لأن تمام التمثيل بما بعده.

﴿مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: 16] كافٍ، ويرى البعض أنه وقف تام، والأولى أنه كافٍ؛ وذلك لأن ما بعده متعلق به معنئياً.

﴿نَارًا﴾ [البقرة: 17] وقف جائز، وعلّة جوازها؛ لأن جواب: ﴿فَلَمَّا﴾ منتظر لما فيها من معنى الشر مع دخول فاء التعقيب فيها، والوصل أولى؛ لأن تمام التمثيل بما بعده ذلك الذي حمل بعض العلماء بأن: ﴿نَارًا﴾ ليس بوقف.

قال أبو زكريا الأنصاري: ﴿نَارًا﴾ ليس بوقف، وكذا: ﴿مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: 17] لأنهما من جملة ما ضرب الله مثلاً للمنافقين بالمستوقد ناراً، وبأصحاب الصيب، والفائدة لا تحصل إلا بجملة المثل.

هذا، وفي جواب "لما" وجهان ذكرهما الإمام الزمخشري:

أحدهما: ذهب الله بنورهما.

الثاني: أنه محذوف، وتقديره: فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ خمدت، فبقوا خابطين في ظلام، متحيرين متحسرين على فُوت الضوء، خائبين بعد الكدح في إحياء النار.

وجعل الزمخشري: ﴿حَوْلَهُ، ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17] كلامًا مستأنفًا، أو بدلًا من جملة التمثيل على سبيل البيان. وقد ردّ هذا أبو حيان وانتصر للأول بقوله: بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحة الكلام ووضعه مواضعه، أن يكون: ﴿حَوْلَهُ، ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ هو الجواب، فإذا جعلت غيره الجواب مع قوة ترتب ذهاب الله بنورهم على الإضاءة، كان ذلك من باب اللغز، إذ تركت شيئًا يُبادر إلى الفهم، وأضمرت شيئًا يحتاج في تقديره إلى وحي يسفر عنه، إذ لا يدل على حذفه اللفظ مع وجود التركيب أي: تركيب: ﴿حَوْلَهُ، ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. ولم يكتفِ الزمخشري بأن جَوَزَ حذف هذا الجواب حتى ادعى أن الحذف أولى.

هذا، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع العامة

1. (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم)
عبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلام، 2006م
2. (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء)
محمود خليل الحصري، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية، 1967م
3. (نهاية القول المفيد في علم التجويد)
محمد مكي نصر مصطفى، عيسى البابي الحلبي، 1960م
4. (المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى)
أبو عمرو الداني، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي،
بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م
5. (النشر في القراءات العشر)
محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، طبعة دار
الفكر، 2003م
6. (نظام الأداء في الوقف والابتداء)
أبو الإصبع الأندلسي المعروف بابن الطحان، تحقيق: علي
حسين البواب، الرياض، مكتبة المعارف، 1410هـ
7. (البحر المحيط)
ابن حيان الغرناطي، مصر، طبعة دار السعادة، 1328هـ
8. (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)

الوقف والابتداء

- أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1971م
9. (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) أبو الفضل السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، 1985م
10. (زاد المسير في علم التفسير) أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، بيروت، طبعة المكتب الإسلامي، 1964م
11. (جمال القراء وكمال الإقراء) علم الدين بن علي السخاوي، تحقيق: علي حسين البواب، طبعة المدني والمؤسسة السعودية، 1978م
12. (القطع والانتناف) أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، طبعة وزارة الأوقاف العراقية، 1978م
13. (لطائف الإشارات لفنون القراءات) شهاب الدين القسطلاني، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1972م
14. (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) أحمد عبد الكريم الأشحوني، طبعة مصطفى البابي الحلبي، 1955م

